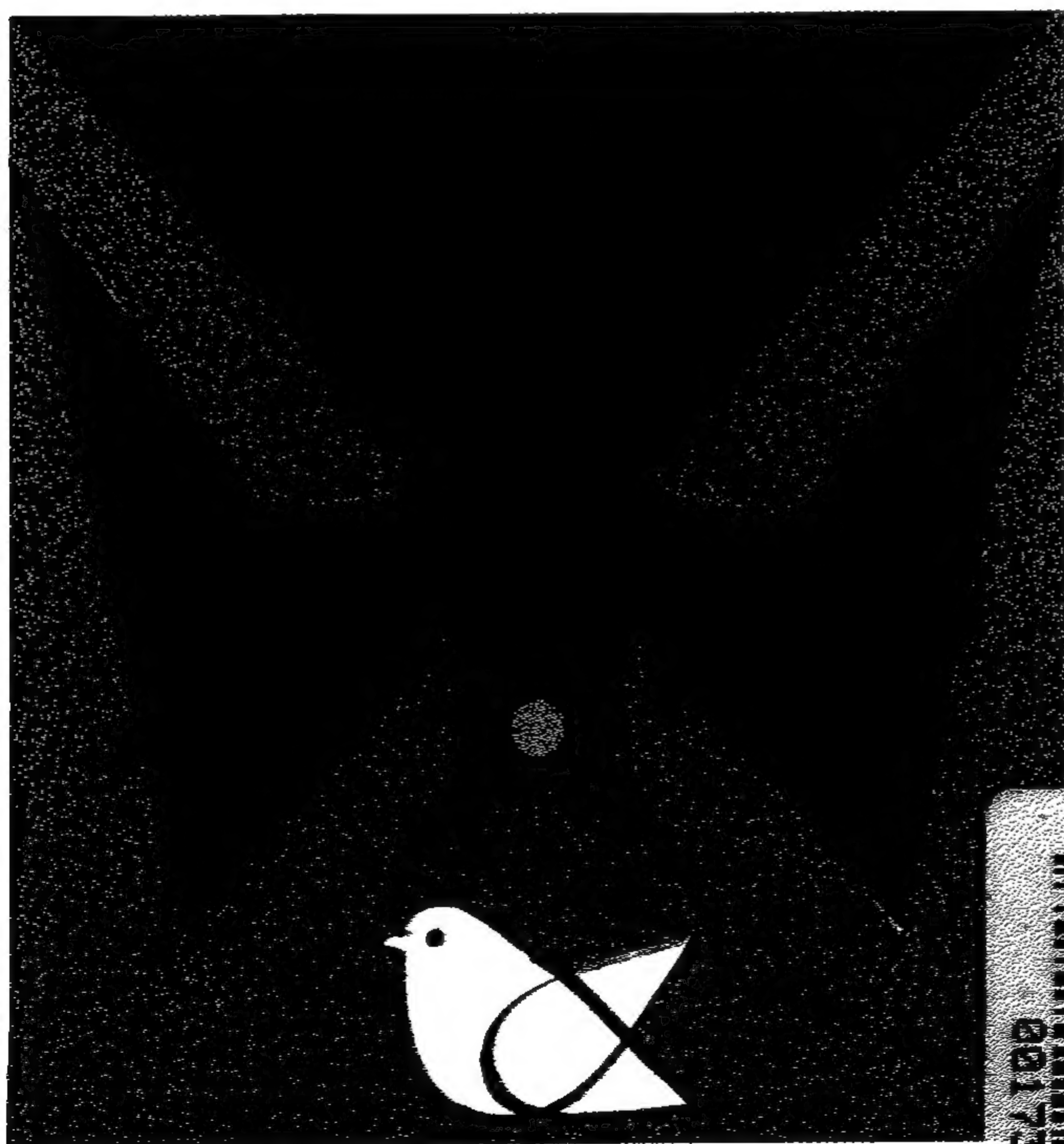


فولكر برتس

نظام الصراع في

الشرق الأوسط



فاطر الملازمة لعملية التسوية



مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق



نظام الصراع في الشرق الأوسط

المخاطر الملزمة لعملية التسوية

فولكر برتس

نظام الصراع في الشرق الأوسط
المخاطر الملازمة لعملية التسوية

مركز الدراسات الاستراتيجية
والبحوث والتوثيق

مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق

بئر حسن - شارع السفارات - بناية ثابت

تلفون: ٦٠١٠٩٢ - ٨٢٠٩٢٠ - ٨٣٣٦٩٨

فاكس: ٨٣٥٤٩٥ (٠١)

ص.ب.: ٥٦٦٨ / ١١٣

بيروت - لبنان

(الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتيبناها المركز)

حقوق النشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت - ١٩٩٧

المحتويات

٧.....	على سبيل التمهيد
٢١.....	نظام الصراع في الشرق الأوسط: المخاطر الملازمة لعملية التسوية
٤٩.....	مفاهيم الأمن والتعاون في الشرق الأوسط
٦٧.....	الاندماج أو الفصل في سيرورة السلام الشرق أوسطية
٨٥.....	التعاون الاقتصادي العربي: رؤية نقدية من الخارج
١١٥.....	المانيا والشرق الأوسط: اتجاهات البحوث والباحثين
١٣٣.....	دينامية التسليح في الشرقين الأدنى والأوسط

على سبيل التمهيد

الشرق الأوسط بعد الانتخابات الإسرائيلية بين التجميد وإعادة البناء الاقليمي

يحتوي هذا الكتاب على مقالات كتبت ونشرت خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥، أي قبل الانتخابات الإسرائيلية للعام ١٩٩٦. ولكنني قررت وأنا أقوم بإعداد هذه المقالات للنشر في هذا الكتاب، أن أحجم عن إجراء ما يتعدى بعض التعديلات والتصحيحات الطفيفة. فهذه المقالات تمثل وجهة نظر محلل يتابع الأحداث ويحاول أن يمنهجها ويشرحها. أما القيام بإعادة التحليل بناء على ما يستجد من أحداث، فهو يخدع القارئ ويظهر فقدان ثقة الكاتب بمنهجه النظري. وإذا كان كل حدث غير متوقع سيدفعنا إلى إعادة كتابة التحليلات السابقة، فإنما يجب أن نشك في منهجية الكاتب، وعليه في هذه الحال ألا يعيد نشر أعماله أساساً.

ووفقاً لهذا التوضيح، فإن الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة تحتاج إلى تحليل، إلا أن ذلك لا يفترض أنها تتطلب مقاربة مفهومية ونظرية جديدة ومختلفة كلياً. وليس صحيحاً القول إنه تم التنبؤ مسبقاً بنتائج هذه الانتخابات في مقالاتي، ذلك أن التنبؤات لا تدخل أصلاً في إطار ما ينبغي على عالم الاجتماع القيام به. والكثير من الأكاديميين الألمان (وغير الألمان بالطبع) وأنا واحد منهم، والذين يتناولون بالتحليل الشرق الأوسط أو غيره من المناطق، أدركوا أن عليهم أن ينظروا إلى البنى الاجتماعية - السياسية والاجتماعية - الاقتصادية بدلاً من البرامج والأمزجة السياسية (القابلة للتغير بشكل سريع) في محاولتهم لفهم موضوع بحثهم^(١)، وبالتالي فإن انتصار «الليكود» في إسرائيل أو غيرهم من المتشددين في العالم العربي، هو أمر لم يجر استثنائه مطلقاً في مقالاتي، بل إنه كان دائماً حاضراً كاحتمال قائم في حال فشل الزعماء السياسيون في الشرق الأوسط في إقناع جماهيرهم بأن عملية السلام الحالية مفيدة فعلاً، وتستحق التنازلات التي يفرضها السلام^(٢).

تجميد العملية السلمية

في أي حال، إن الانتخابات الإسرائيلية في أيار / مايو ١٩٩٦ تظهر إلى أي مدى أصبحت إسرائيل جزءاً من محيطها الإقليمي لجهة ثقافتها السياسية، إذ تشبه نتائج الانتخابات كثيراً ما يمكن أن نتوقعه في الأردن ومصر وسوريا في حال أتاح الانتخاب الحرة للناخبين الاختيار بين زعيم

(١) أنظر الفصل الخامس: ألمانيا والشرق الأوسط: اتجاهات البحوث والباحثين.

(٢) أنظر الفصل الأول: نظام الصراع في الشرق الأوسط: المخاطر الملزمة لعملية التسوية.

يعد بالسلام مع التنازلات، وبين زعيم آخر يعد بالسلام من دون تقديم أي تنازلات للطرف الآخر. وإن أكثرية الإسرائيليين تفضل «السلام» الذي لا يقدم سوى انسحابات «تجميلية» من الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة. كذلك إن أكثرية الأردنيين والسوريين وغيرهم تفضل نوعاً من «السلام» يحد إلى أقل قدر ممكن العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع إسرائيل. ففي الفترة الراهنة على الأقل، ليست الشعوب في الشرق الأوسط هي التي تصنع السلام بعضها مع بعض، بل إن من يقوم بذلك وفي أحسن الأحوال، هم بعض الزعماء السياسيين المتنورين. وقد لا تعجبنا هذه الفكرة، لكن إهمالها في إدراكنا للعلاقات الدولية يمكن أن يكون مثالاً بشكل خطير.

إن الانتخابات الإسرائيلية تمثل نكسة أو تراجعاً في العملية السلمية، ولكنها لا تشكل نهايتها. وقد أوضحت الدول العربية ذلك بشكل جلي، وأعربت عبر ردود فعلها في الاجتماعات على المستوى الثنائي أو الثلاثي أو في قمة القاهرة، عن قلقها وليس عن غضبها. أما الرسالة التي بعث بها رؤساء الدول العربية، فقد عُنِ أن تُفهم بوضوح في تل أبيب وواشنطن: إننا قلقون من ابدال بيريز بنتنياهو، ولكننا نعتبر الانتخابات الإسرائيلية شأنًا داخلياً، وإننا نتوقع أن تتصرف الحكومة الإسرائيلية بعقلية رجال الدولة، وأن تحترم الاتفاقات التي عقدتها الحكومة السابقة. والشكوك المحيطة بجدية السعي الإسرائيلي للسلام كانت موجودة حتى قبل فوز نتنياهو، وخصوصاً بعد حرب الـ ١٦ يوماً التي شنتها إسرائيل على لبنان في نيسان / أبريل ١٩٩٦.

والحقيقة أن ما يسمى العملية السلمية في الشرق الأوسط والمستمرة منذ عام ١٩٧٤، قد سبق لها أن تعرضت لعراقيل أشد وطأة من «عناقيد

الغضب» ونتنياهو، إلا أن كلا الحدثين يظهران أن الاتفاقين المعقودين مع الأردن والفلسطينيين لم ينتجا حتى الآن شرق أوسط منسجماً ومتناغماً كما يحب بعض المعلقين أن يروا، بل إنه ينبغي النظر إلى العملية السلمية بوصفها جزءاً من الأزمات في المنطقة وسياساتها. فهي عملية يحاول اللاعبون الإقليميون من خلالها أن يحسنوا مواقعهم مقارنة بمواقع الآخرين. وهؤلاء اللاعبون على استعداد دائم لادخال القوى الخارجية - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا - لكي تنفذ كل دولة سياستها الخارجية وفقاً لمصالحها، بل للاستقواء بهم في صراعهم من أجل القوة والموارد^(٣). وهذه الصراعات تدور بشكل جزئي على الأقل، حول المستقبل، أي مرحلة ما بعد العملية السلمية الحالية. فحق إسرائيل في الوجود لم يعد موضع تساؤل، خصوصاً منذ قامت منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تزال الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بتعديل ميثاقها الوطني بما يتفق مع القبول بحق إسرائيل في الوجود. فضلاً عن أنه حتى سياسيي «الليكود» في إسرائيل الذين يتجاوزون في تفكيرهم مجرد الحاجة إلى الفوز بالانتخابات، يدركون تماماً أن السلام بين إسرائيل وجيرانها لن يتم ولا يمكن الحفاظ على وجود إسرائيل كدولة ديموقراطية من دون تطبيق مبدأ «الأرض مقابل السلام» على كل الجبهات، ومن دون تحقيق شكل ما من السيادة الفلسطينية. إلا أن معرفة هذا الأمر لا تعني بالضرورة أن يتصرف الزعماء الإسرائيليون بما يتفق مع ذلك.

وبالتالي، وعلى الرغم من استعداد الجانب العربي للتعامل مع

(٣) أنظر الفصل الثالث: الاندماج أو الفصل في سيادة السلام الشرق أوسطي.

نتنياهو، ومن ابداء الأخير تكراراً لرغبته في معاودة المفاوضات مع كل الأطراف العرب، فإننا لا نتوقع حدوث أي تقدم جوهري بين إسرائيل وسوريا، وبين لبنان وإسرائيل، وكذلك بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في المستقبل القريب. فما دام نتنياهو مصراً على لاءاته - لا انسحاب من الجولان؛ لا دولة فلسطينية؛ لا تسوية حول القدس - فإن العملية السلمية ستبقى مجمدة حتى لو استؤنف أي شكل من أشكال التفاوض. وهذا سيؤدي إلى خلق وضع صعب لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، والسلطة الفلسطينية بشكل خاص، وللبنان بدرجة أقل. ففي حين يمكن سوريا أن تتعايش مع بقاء عملية السلام مجمدة لفترة، فإن لبنان في حاجة إلى السلام ليواصل برنامج الاعمار ويحافظ على ثقة اللبنانيين والدوائر المالية الدولية. والسلطة الفلسطينية في حاجة إلى التقدم لبناء اقتصادها والحفاظ على شرعيتها.

ولا يمكننا أن نعرف اليوم ما إذا كان نتنياهو سينجح في السنوات القادمة في التخلي عن وعوده الانتخابية غير الواقعية - الأمن والسلام دون تنازلات سياسية أو على مستوى الأراضي المحتلة - أو التخلي عن حلفائه المتطرفين، أو إذا كانت ستمضي أربع سنوات وسيكون هناك حاجة إلى انتخابات إسرائيلية جديدة لإعادة الحياة إلى العملية السلمية. وما نعرفه هو أن «حل التجميد» هو حل غير قابل للاستمرار طويلاً، وأنه لا يمكن التراجع عن «أوسلو». صحيح أن نتنياهو لم يكن ليوقع على اتفاقيتي أوسلو (أوسلو - ١، وأوسلو - ٢)، إلا أنه لا يمكنه تجاهلها، كما لا يمكنه العودة إلى اللعبة التي فرضتها حكومة الليكود الأخيرة - حكومة شامير. فالسلطة الفلسطينية قائمة على الأرض (وإن بسيادة محدودة) ومعترف بها

دولياً، وأي محاولة إسرائيلية لإعادة احتلال مدن الضفة الغربية التي باتت تحت السلطة الفلسطينية سوف تضطر القوات الإسرائيلية إلى التعامل مع قوة شرطة فلسطينية حسنة التدريب ومكونة من ٣٠ ألف رجل.

الدلالات الإقليمية

لا يزال على نتنياهو أن يدرك أيضاً أن إسرائيل لا يمكنها تجاهل سوريا ومطلبها الشرعي في استعادة الجولان. وما دام نتنياهو أو غيره من رؤساء الوزراء في إسرائيل، مصراً على اللاءات الثلاثة، فلن يكون في وسعه أن يتوقع السلام مع سوريا أو لبنان، أو أن يحقق أي تطبيع حقيقي مع الدول العربية الأبعد، والتي أقامت في السنتين الأخيرتين بعض أشكال العلاقات السياسية والاقتصادية الحذرة مع إسرائيل. وإن الفكرة القائلة بأن في وسع إسرائيل أن تتجاوز دمشق وغزة، وتقيم علاقات فعلية مع الدوحة ودبي والرياض وتونس، سوف تبرهن عن كونها مجرد وهم. فعلى الرغم من كل الأزمات العربية الداخلية، وهي كثيرة، فإن الروابط المنظمة التي تشد أواصر العالم العربي لا تزال من القوة بما لا يسمح لدول الخليج العربي أو دول المغرب بأن تتجاهل كلياً مصير فلسطين والجولان وجنوب لبنان. والجدير بالملاحظة في هذا الإطار، أن قطر التي افتتحت ممثلية تجارية لها في تل أبيب قبل يومين فقط من الانتخابات الإسرائيلية، قد أعلنت أن أي خطوات تطبيعية أخرى سوف تعتمد على تقدم عملية السلام. وكذلك فإن إسرائيل بموقفها المتشدد من قضايا القدس والفلسطينيين والجولان، سوف تفشل أيضاً في بعث الدفء في ثنایا سلامها البارد مع مصر، ناهيك بفشلها أيضاً في إقامة علاقات طبيعية مع بلدان مثل السعودية والكويت والجزائر.

إن السياسات التي وعد نتنياهو بها سوف تخيب آمال كل الذين راهنوا على فوائد السلام بعد «أوسلو» ومعاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية. وهؤلاء ليسوا محصورين فحسب بالشركات الدولية التي رأت في إسرائيل فجأة مكاناً جذاباً للاستثمار، بل ينطبق ذلك أيضاً على الرأسمال الإسرائيلي. فمنذ «أوسلو» وبفعل تداعياتها، شهدت إسرائيل طفرة اقتصادية لا سابق لها. وبما أن الضغط الدولي نادراً ما ينتج منه ما كان يؤمل به في إسرائيل - وهو أيضاً ما حدث في سوريا على سبيل المثال - فإنه لا يمكننا أن نتوقع أن تفرض الولايات المتحدة وأوروبا على القيادة الإسرائيلية سياسة إقليمية أكثر تمحوراً حول السلام. ولكن مع انتهاء الطفرة الاقتصادية تحت تأثير تجميد العملية السلمية، ومع عدم رضى الرأسمال المحلي وإدراك المواطنين الإسرائيليين - كما يمكن أن نتوقع - أن سياسات نتنياهو لن تعزز أمنهم، فإن كل ذلك سوف يساعد الحكومة الإسرائيلية على إدراك الحقيقة.

السياسة الواقعية

بما أنه لا يمكن توقع عائدات من السلام ما دامت العملية التي يفترض أن تأتي بهذه العائدات (عبر خفض الانفاق على التسليح وزيادة التجارة والتعاون الإقليمي وتدفق الرأسمال الدولي على منطقة أكثر استقراراً) مجمدة. وكذلك لا يمكن توقع نشوب أزمات رئيسية حول توزيع هذه العائدات، بل يبدو أن مثل هذه الأزمات الناتجة من أنماط جديدة من التعاون والتنافس إنما تنشأ بين دول إقليمية مختلفة كما هي الحال على سبيل المثال بين مصر والأردن، وهو ما اتضح في المؤتمرين الاقتصاديين في الدار البيضاء وعمان في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي. ويبدو في الوقت

الحالي أن أزمات الشرق الأوسط ستحافظ على طبيعتها المتمحورة حول السياسة الواقعية وسياسة القوة. ويرجح أيضاً أن تحافظ السياسات الخارجية الإقليمية على انعكاس مقولة «الكل أو لا شيء» على الأمن والعلاقات الدولية، وذلك يعني إدراك العمليات الدولية على نحو يفترض أن «كل ما يكسبه جاري في مجال الأمن هو إضعاف لأمني»^(٤). ومن المستبعد أن تناقش الدول العربية مع إسرائيل مفاهيم الأمن التعاوني ما دامت إسرائيل لا تريد مناقشة موضوع السلطة الفلسطينية والجولان والقدس. وهذا يعني بدوره أنه من المستبعد جداً إعادة إحياء المفاوضات المتعددة حول ضبط التسليح والأمن الإقليمي التي بدأت عام ١٩٩١ إثر مؤتمر مدريد. فهذه المفاوضات وصلت إلى نقطة باتت في حاجة ملحة إلى مشاركة سوريا ولبنان. إلا إن كلا البلدين أوضحا أنهما لن يشاركا في المفاوضات المتعددة ما لم يتم احراز تقدم جوهري على المسار السوري - الإسرائيلي. هناك ثلاثة أمور غالباً ما يشار إليها في المنشورات الصحافية والدوائر السياسية على أنها تشكل عوامل التفجير في الشرق الأوسط، ولكنني لا أتوقع أنها ستكون القضايا الرئيسية للأزمة الدولية في هذه المنطقة.

فأنا أولاً، لا أتوقع أن تشكل القضايا الأيديولوجية - كالتساول عما إذا كان ينبغي أن تكون أنظمة الدولة أقل أو أكثر علمانية أو بالأحرى إسلامية - محوراً للتوتر بين الدول في الشرق الأوسط في المستقبل المنظور، بل العكس هو الصحيح، لأن النخب السياسية على ما يبدو قد توافقت على

(٤) أنظر الفصل السادس: دينامية التسليح في الشرق الأدنى والأوسط؛ والفصل الثاني: مفاهيم الأمن والتعاون في الشرق الأوسط.

أن يؤخذ النظام القائم في كل بلد كمعطى قائم، وعلى أن أي زعزعة للاستقرار الإقليمي تتسبب فيها المجموعات الإسلامية القتالية ستجبه بشكل مشترك. والدول العربية التي شاركت في مؤتمر شرم الشيخ في آذار / مارس ١٩٩٦ أظهرت بالتأكيد ميلها لمثل هذا التوجه. والجدير بالملاحظة أنه في حين لا يزال التعاون الاقتصادي بين الدول العربية متدنياً،^(٥) فإن التعاون بين وزارات الداخلية ووكالات الأمن الداخلي للدول العربية قد تنامي بشكل هائل. ويصح ذلك بشكل خاص على الدول التي تعاني أزمات داخلية رئيسية بين حكوماتها والحركات الإسلامية المعارضة كالجزائر وتونس ومصر. ولكن يبدو أنه حتى دول مثل السودان وسوريا وغيرهما من البلدان، قد أخذت تتشدد مع المجموعات الإسلامية المعارضة لدول عربية أخرى، والتي سبق لها أن استضافتها وتحملتها، إن لم نقل ساندتها في فترة سابقة. غير أنه ينبغي ألا نتجاهل أن بعض الدول التي عانت إفرادياً اضطرابات سياسية وأعمال عنف، سوف تستمر في اتهام جيرانها أو دول إقليمية أخرى بأنها مصدر تلك القلاقل - كما حدث في حالة إيران والبحرين اللتين تبادلتا الاتهامات في صيف ١٩٩٦. ولكن أدلجة السياسات الإقليمية وإعادة أدلجتها لا يدخلان في جدول الأعمال الإقليمي في المنطقة.

ثانياً، إننا لا نتوقع نشوب أزمات عنيفة بين الدول تتمحور حول المياه والموارد المائية في الشرق الأوسط؛ المياه في الشرق الأوسط شحيحة، ولكن ليس إلى الحد الذي يرغب اللاعبون الإقليميون على خوض الحرب من أجلها. فما تحتاج إليه المنطقة لحل مشاكلها المائية هو قبل كل شيء سياسة تسعير واقعية ومراجعة للسياسات الزراعية في الكثير من بلدان المنطقة التي

(٥) انظر الفصل الرابع: التعاون الاقتصادي العربي: رؤية اقتصادية من الخارج.

لا تزال تحاول أن تروج لتصدير المياه - على شكل بندورة أو بطيخ...الخ. إن الحديث عن «حروب مائية» مستقبلية من قبل النخب السياسية الإقليمية ليس سوى وسيلة لتحويل أنظار الناس عن أخطاء السياسات الحكومية، وخصوصاً في مجال كلفة المياه والري. فإذا ما توافرت الإرادة السياسية ومناخ الاستعداد للتعاون، فإنه يمكن حل مشاكل المياه في المنطقة من دون التسبب بعطش أي بلد. إلا أنه لا يمكن أن نتغاضى عن أن بعض الدول في المنطقة سوف تستمر في استخدام المياه والتحكم بمصادر المياه كمصدر للقوة - للضغط على جيرانها. ويبرز ذلك أكثر ما يبرز في العلاقة بين تركيا وسوريا والعراق؛ إن مياه دجلة والفرات ليست شحيحة، إلا أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاقية ثلاثية الأطراف لتوزيع مياه النهرين، ذلك أن تركيا لا تزال تستخدم تحكمها بمصادر المياه لأغراض سياسة القوة الإقليمية. كذلك يمكن توقع أزمات مشابهة بين مصر والسودان، وأساساً بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ثالثاً، من المستبعد أيضاً أن تنشأ أزمات بين دول المنطقة بسبب الأقليات القومية أو الحركات الانفصالية، إذ يبدو أن هناك مصلحة مشتركة واسعة بين النخب السياسية في المنطقة تقضي بالحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الفردية وعدم وضعها موضع التساؤل. وفي هذا المجال، يبدو أنه حتى الدول ذات العلاقات المتأزمة في المجالات الأخرى كسوريا وتركيا وإيران، قد برهنت عن كونها قادرة على التعاون في ما بينها لجهة مصلحتها المشتركة في الحد من تطلعات السكان الأكراد في شمال العراق للاستقلال وإنشاء دولة. فكل هذه الدول تخشى من أنه إذا بدأت إحدى الدول بالتفكك، فإنه يمكن لهذه الظاهرة أن تنتشر بحيث يصبح مستحيلاً

احتواء تفكك الدول جغرافياً.

ولهذا السبب وعلى الرغم من الخلافات السياسية وتلك المتعلقة بالأراضي بين مصر والسودان، فإنه ليس للقاهرة أي مصلحة في نجاح الانفصاليين الجنوبيين، وكذلك فإن المغرب لن يدعم مطالب البربر في الحكم الذاتي أو الانفصال عن الجزائر.

مشاريع لنظام إقليمي جديد

وكما ذكرنا، فإن موضوع النزاع الرئيسي في الشرق الأوسط في الوقت الراهن يتصل بالعملية السلمية الجارية ويتجاوزها في الوقت نفسه. وهذه الأزمة التي لا تزال في مرحلة النشوء، تدور أساساً حول مشاريع استراتيجية متنافسة لإعادة تركيب الشرق الأوسط - أي حول إعادة تعريف الشرق الأوسط وإعادة تنظيم العلاقات داخل المنطقة وبينها وبين محيطها الدولي الأوسع. وقد باتت إعادة التعريف هذه ضرورية استجابة لحاجات العملية السلمية نفسها التي من المرجح أن تجعل الفهم الجيوسياسي القديم غير ذي صلة، وهو الفهم الذي يستند إلى النزاع العربي - الإسرائيلي. كذلك فإن إعادة التعريف هذه تشكل نوعاً من الاستجابة لنشوء تكتلات جيواقتصادية كبيرة في مناطق أخرى من العالم.

ويمكن في الوقت الحالي ومع بعض التجريد، أن نميز بين ثلاثة مشاريع متنافسة (ولكن ليس بالضرورة متنافية) لهذا النظام الإقليمي الجديد؛ الأول هو ما يسمى «الشرق الأوسط الجديد» أو الشرق أوسطية. ولقد صاغ هذا المشروع بأوضح تفاصيله شمعون بيريز وحكومة العمل. وهو توافق مع تفكير الإدارة الأميركية حيال الصورة التي ينبغي أن يبدو

فيها الشرق الأوسط بعد إحلال السلام بين إسرائيل وجيرانها، إلا أنه ليس مجرد رؤية للسلام في الشرق الأوسط، بل يمكن الحديث عن مشروع نظام إقليمي يجعل إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من المنطقة ويجعلها مركز المنطقة - مع الأردن والسلطة الفلسطينية كشركاء ثانويين. أما بقية دول المنطقة فعليها أن تجد مكاناً لها حول هذا المركز: عليها أن ترتبط به، وأن «تنضم إلى القافلة»، وإلا فإنها ستبقى على الهامش. ولقد وجد هذا المشروع تجسيده الأكثر وضوحاً حتى الآن في المؤتمرين الاقتصاديين في الدار البيضاء وعمان، وفي المصرف الإقليمي للتنمية والاعمار الذي بات على وشك التأسيس. والأطراف الأكثر اهتماماً بهذا المصرف هم إسرائيل والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية والقاهرة - بما أن المركز الرئيسي للمصرف سيكون في مصر.

والمشروع الثاني لإعادة البناء الإقليمي يمكن تسميته المشروع العربي. ومن الواضح أنه يستهدف الرد على مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، إلا أنه لم يعرض بعد بشكل مفصل وواضح. وهو يدعو أساساً إلى إعادة الروح إلى الجامعة العربية وغيرها من مؤسسات التعاون العربي في سبيل إنشاء سوق عربية مشتركة، أو على الأقل تقليص الحواجز الجمركية وغير الجمركية في التجارة العربية البينية. ولا يحاول هذا المشروع أن يستثني إسرائيل في المنطقة، ولا هو يريد وقف العملية السلمية، ولكنه لا يقبل بأن تصبح إسرائيل مركزاً للمنطقة، بل إن المركز الجيوسياسي لهذا المشروع هو مثلث عربي يتمثل في تحالف ثلاث دول عربية هي مصر والسعودية وسوريا. وقد حاولت هذه الدول الحفاظ على روابط التعاون السياسي في ما بينها منذ نهاية حرب الكويت، كما أنها سيطرت إلى حد كبير

على مسار السياسات العربية المشتركة وطابعها.

والمحاولة الثالثة لإعادة تعريف المنطقة تتمثل في ما يسمى «مشروع برشلونة». وهو مشروع له تعريفه الواضح بالمفهوم الجيوسياسي، إذ يهدف إلى انشاء منطقة أوروبية - متوسطة تنعم بالسلام والاستقرار، ويرى إلى البحر المتوسط حلقة اتصال - وليس حدوداً - بين أوروبا وبلدان شمال إفريقيا وبلدان المشرق. ويدعو هذا المشروع إلى انشاء شبكة من العلاقات عبر المتوسطية. وإن مشروع «برشلونة» هو أولاً وأساساً انعكاس للمصالح الأوروبية. والدول العربية (ناهيك بالدول الأخرى غير الأوروبية) لم تحاول حتى أن تنسق مواقفها إزاء هذا المشروع قبل عقد مؤتمر برشلونة الذي أطلق فيه المشروع رسمياً في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥. وبالتالي فإن «مشروع برشلونة» يعرض أساساً لتصور أمني أوروبي، ويحاول أن يجد الطرائق التي تحول دون عدم الاستقرار في شمال إفريقيا أو المشرق، والذي قد يهدد الاتحاد الأوروبي. وفي مقابل ذلك تعرض أوروبا تبادلاً تجارياً حراً بشكل جزئي^(٦)، وزيادة مساعداتها المالية، وتطوير حوار سياسي أكثر تنظيماً كمقدمة لانشاء بنى عبر متوسطة مشتركة. وعلى هذا النحو نرى أن مشروع «برشلونة» يحتوي على عنصر قوي من السياسة الرمزية. ولكن وعلى الرغم من أن ما يسمى المبادرة المتوسطية للاتحاد الأوروبي قد فشلت في الحصول على ما كانت تتوقعه من ردود فعل ايجابية، وخصوصاً من الدول العربية، فإن «مشروع برشلونة» قد قوبل بالترحيب

(٦) التجارة الحرة التي يعرضها الاتحاد الأوروبي هي تجارة جزئية لأنها تستثني المنتجات الزراعية. وفي هذا المجال، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال يعتمد سياسة تقوم على مفهوم الحماية، ويدعو في الوقت نفسه لأسباب وجيهة، جيرانه الجنوبيين إلى التخلي عنها.

من معظم دول المنطقة. ويعود ذلك جزئياً إلى أن المشروع يعد بما كانت تطالب الدول العربية به منذ سنين: تدخل أوروبي سياسي أكبر (وليس اقتصادي فحسب) في شؤون المنطقة. فإذا كان ممكناً أن تعتمد الولايات المتحدة على شريك استراتيجي واحد لها في الشرق الأوسط هو إسرائيل، فإن السياسة الأوروبية غير قادرة على ذلك. ولأسباب جيوسياسية وجيواقتصادية في آن، لا يمكن أوروبا على الإطلاق أن تتجاهل أن كل دول جنوب المتوسط وشرقه هي جيران لها.

أضف إلى ذلك أن «مشروع برشلونة» يحظى باهتمام الدول العربية لسبب إضافي آخر هو أنه لا يتعارض مع مشاريعهم العربية. وهو لا يتعارض مع إعادة تفعيل المؤسسات العربية أو انشاء سوق عربية، بل إنه يعرض الدخول الإفرادي لكل دولة متوسطة غير أوروبية في علاقة تعاون مع الاتحاد الأوروبي، ويسعى لتعزيز التواصل وانشاء بنى تعاونية مع أي مجموعة من هذه البلدان إذا ما طبقت هي ذلك. وهكذا، فإن «مشروع برشلونة» لا يتطلب أن يتعاون العرب والإسرائيليون معاً أكثر مما يرونه هم مناسباً. واللافت أن هذه المقاربة قد مكنت إسرائيل وسوريا ولبنان وغيرهم من أن يشاركوا في حوار مشترك ومتعدد الأطراف تحت مظلة برشلونة - وهو حوار يشمل شؤوناً اقتصادية وثقافية وأمنية. وبما أن هذا المشروع لا يحاول أن يفرض أي نوع من التعاون على بلدان ليست مستعدة له، فإنه على الأرجح المشروع الإقليمي الأكثر واقعية في الوقت الراهن، شرط أن تكون أوروبا نفسها مستعدة لنفخ الحياة فيه، وليس التضحية به من أجل سياسات حمائية صغيرة.

الفصل الأول

**نظام الصراع في الشرق الأوسط
المخاطر الملزمة لعملية التسوية**

ظل تعبير «عملية السلام الشرق أوسطية» يستخدم طوال عشرين سنة كتعبير ملطف لوصف المحاولات الأميركية والسوفياتية - الأوروبية أحياناً - لاحتواء النزاع العربي - الإسرائيلي، ولكن هذا التعبير بدأ يستخدم منذ عام ١٩٩١ لأول مرة للإشارة إلى جهود حقيقية لبناء السلام، ذلك أنه على الرغم من أن النزاع العربي - الإسرائيلي لم تتم تسويته بعد، إلا أنه قابل للتسوية. وهناك مجموعة من التطورات الإقليمية والدولية التي أدت إلى هذا المنعطف، مثل واقعية منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تغذيها عناصر مختلفة كالأزمة السياسية والمالية للقيادة الفلسطينية في المنفى، وإدراك اللاعبين الاجتماعيين في الأراضي المحتلة لوضعهم. ثم إن هناك أيضاً تغيير الحكومة الإسرائيلية، إذ حلت محل حكومة الليكود - التي جاءت مشاركتها في محادثات مدريد نتيجة لخضوعها للضغط الأميركي، ولم تكن وليدة قناعة - حكومة العمل الأكثر واقعية. وكانت هناك أيضاً مسألة فقدان الموقع الاستراتيجي العالمي التي كان على سوريا وإسرائيل بشكل خاص، أن تواجهها لدى انتهاء الحرب الباردة. إلى ذلك، فقد أدرك العراق خلال العامين ١٩٩٠/١٩٩١، وإن متأخراً، أنه لم يعد في الإمكان استغلال تناقضات القوى العظمى. طبعاً علينا أن نضيف إلى العوامل التي جعلت

القوى الإقليمية أكثر استعداداً للمساومة، هزيمة بغداد في حربها على الكويت التي ترمز في الوقت نفسه إلى هزيمة القومية العربية. وينطبق الأمر نفسه على سقوط صواريخ السكود داخل إسرائيل، ما برهن من طريق القوة، على أنه لم يعد في الامكان حسابان مرتفعات إستراتيجية محتلة ضماناً أمنياً.

لقد بات السلام الإقليمي في الشرق الأوسط ممكناً، إلا أنه لا يزال غير مؤكد، على الرغم من توقيع الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وأيار/ مايو ١٩٩٤، ومعاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤. وينبغي بذل جهود كبيرة للحفاظ على دينامية عملية السلام التي لا تزال هشة، على الأقل حتى نهاية فترة الخمس سنوات الانتقالية التي حددها إعلان المبادئ الإسرائيلي - الفلسطيني. وفي إطار هذه الفترة الزمنية المحددة، يركز هذا المقال على مواطن الخطر والنزاع الرئيسية القائمة، والمحتمل بروزها في الشرق الأوسط، ويناقش في هذا المجال خمسة احتمالات محددة، خالصة في كل منها إلى فرضية تفتح الباب أمام المزيد من المناقشة. فبعد عرض تمهيدي لبنية الصراعات في إطار النظام الإقليمي الشرق أوسطي الأوسع سيعالج المقال في المقام الثاني، مسائل الأمن العسكري والتسلح في المجال العربي - الإسرائيلي الكلاسيكي. وسيعرض من ثم لتوقعات ومخاوف النخب المتصلة بشرق أوسط جديد. ويقودنا ذلك إلى مشكلة القبول الداخلي بعملية السلام الجارية ونتائجها المتوقعة. وأخيراً، يتطرق المقال باختصار إلى الصراعات الداخلية على السلطة في البلدان العربية.

الطبيعة النظامية لبنية الصراع في الشرق الأوسط

يعتبر الشرق الأوسط، إجمالاً، ويغض النظر عن التعريف الجغرافي - السياسي المستخدم (الشرق الأوسط والشرق الأدنى أو العالم العربي... الخ) نظاماً إقليمياً أو نظاماً دولياً فرعياً، أي أنه عبارة عن مجموعة من الدول تتسم بالجوار الجغرافي وبوتيرة كثيفة من التفاعلات في ما بينها^(١). أما في ما يتعلق ببيئة الصراع في المنطقة، يبدو من المناسب الحديث عن تفاعلية شديدة لنظام صراع يمتد إلى ما وراء جنوب شرق المتوسط، شاملاً في آن معاً دول الخليج الفارسي ودول المغرب في صورة هامشية. وهناك داخل هذا النظام تشكيلاً نزاعياً رئيسياً ومجموعة من التشكيلات الثانوية؛ والتشكيلاً الرئيسياً هما النزاع العربي - الإسرائيلي الكلاسيكي أو النزاع في الشرق الأوسط، والنزاع في الخليج الفارسي وشبه الجزيرة العربية. ولكن لا يمكن لاعتبارات عملية ونظرية الفصل بين هذين التشكيلين. وبالتالي، وعلى نقيض تشكيل الحرب الباردة سابقاً في أوروبا، لا يمكن أن نضع التشكيلين الرئيسيين على خط مواجهة مركزي واحد، ولا يمكن أن نفهمهما من منطلق توازن القوى^(٢).

وعلى الرغم من كل محاولات التبسيط المرتبطة بالنماذج التحليلية، يمكن أن نتصور نظام الأزمة في الشرق الأوسط بأنه عبارة عن مجموعة من أباريق الشاي والأنابيب المتصلة، بحيث إنه إذا غلت الماء في السعودية، على سبيل المثال، فإن الأبريق قد يصفّر في مصر أو المغرب. أما من الناحية

(١) أنظر جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦). - The Arab System: Opportunities, Constraints, and Pressures", in: Bahgat Korany / Ali E. Hillal Dessouki (eds), *The Foreign Policies of Arab States*. (Boulder: Westview, 1984).

(٢) فولكر بيرتس، «دينامية التسليح».

العسكرية، فإن أفضل وصف للطبيعة النظامية لبنية الأزمة في المنطقة هو ذاك الذي يعتمد على مبدأ الانتشار^(٣). وبما أن هناك تشكيلين رئيسيين مترابطين، فإن علينا أن نتعامل مع ديناميكية محددة من انتشار التسليح والتهديدات المتبادلة، إذ إن التهديدات الاعتبارية غالباً ما تؤدي إلى التأثير في النظام ككل بدلاً من أن تتركز على منافس رئيسي في دولة محددة. لذلك، فإن سوريا وإسرائيل تشعران بأن كلا منهما تهدد الأخرى. ولكن سوريا تشعر أيضاً بأنها مهددة من تركيا والعراق؛ والعراق وإسرائيل تشعران بأن كلا منهما تهدد الأخرى؛ وكذلك، فإن إيران والعراق تتعاملان حتى الآن بنوع من انعدام الثقة في ما بينهما. كما أن السعودية والدول الخليجية الصغيرة تعتبر كلا من إيران والعراق عنصر تهديد لها. وأي صفقة للأسلحة تبرمها السعودية تليها تلقائياً مطالبة تل أبيب بالحصول على أنظمة تسليح أكثر تقدماً لموازنة الأسلحة السعودية والحفاظ على التفوق النوعي الإسرائيلي. وبما أن الصدام بين السعودية وإسرائيل هو أمر غير متوقع، فمن شبه المؤكد أن تشعر سوريا، وعلى الأرجح غيرها من الدول المجاورة لإسرائيل، بأنها مهددة، الأمر الذي يغلق دائرة التهديد والتسلح الإقليمية^(٤). ولقد ازداد هذا التداخل النظامي في تشكيل الأزمة الإقليمية في الثمانينات وأوائل التسعينات من خلال انتشار الصواريخ المتوسطة المدى التي أسفرت عن تقليل أهمية المسافة الجغرافية بشكل جوهري.

(٣) هناك بالطبع أبعاد إضافية أخرى، مثل مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في المفاوضات المتعددة، والبعد الأمني للمهاجرين المصريين والفلسطينيين في الكويت والسعودية، وعرض القوة لمصر وإيران، بما في ذلك ادعاء القاهرة بوجود دور لها في أمن الخليج الفارسي والمساعدة المالية لإيران للمجموعات الإسلامية في لبنان، وعلى الأرجح في كل من مصر والجزائر ودول عربية أخرى.

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر: فولكر بيرتس «دينامية التسليح».

وبالنظر إلى طبيعة نظام بنية الصراع في الشرق الأوسط، فإن السلام لن يكون على الأرجح ممكناً إلا من خلال تسوية شاملة للمنطقة ككل؛ وهي تسوية قد تتألف من سلسلة من المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، ويجب تحصينها عبر انشاء هيكلية دائمة للتفاوض والتعاون على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ولقد بُذلت جهود جديدة منذ عام ١٩٩١ للتوصل إلى تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي التقليدي، وذلك على قاعدة التسويات الثنائية والدعم الاقتصادي العالمي. أما في منطقة الخليج، فيبدو أن سياسات اللاعبين الدوليين والإقليميين تتبع خطوطاً تقليدية أكثر وغير صحيحة. ونحن نرى أن المقاربة القائمة على «الاحتواء المزدوج» لإيران والعراق، والتي تشمل استمرار الحظر على العراق لفترة غير محددة، وعلى العلاقات العسكرية الثنائية بين دول غربية ودول الخليج، لن تخدم سياسة التوصل إلى تهدئة المنطقة وتأمين استقرارها، بل هي ستعزز نزعة العراق إلى الانتقام... أو لعلها تؤدي على الأقل إلى قيام العراق باتباع سياسة التهديدات المحدودة ووخز الأبر، كما فعل عندما حرك قواته بشكل استفزازي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ - وهي ستحول دون تعميق ركائز مجلس التعاون الخليجي، كما ستقوض أيضاً كل المحاولات الرامية إلى انشاء هيكلية تعاون إقليمية فرعية في منطقة الخليج الفارسي. وبفعل طبيعة نظام العلاقات الإقليمية، من السهل أن تفيض التواترات السياسية والعسكرية في منطقة الخليج إلى المحور العربي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

السلام من دون نزع التسلح

ومن وجهة النظر غير العاطفية لمراقب من بعيد، يبدو أن الاعترافات المتبادلة والتسويات الجزئية التي أنجزت حتى الآن بين إسرائيل وجيرانها، غير قابلة للعودة عنها. ولكن حتى في هذه الحالة، فإن مسائل الأمن العسكري تبقى إشكالية، وهي قد تبقى كذلك لبعض الوقت، وإلى أن يحدث تقدم معين على الصعيد السياسي.

ولا يزال هناك بين إسرائيل وجيرانها، وخصوصاً بين إسرائيل وسوريا، قدر كبير من انعدام الثقة المتبادلة يكاد أن يكون متماثلاً تماماً. فهناك على الأقل قطاع كبير من النخب العسكرية والسياسية في كل دولة يشك في أن تكون الدولة الأخرى تسعى فعلاً لتحقيق سلام دائم وليس مجرد تحسين لبيئتها الأمنية. ولا يزال الإيمان بأن الصهيونية، وبالتالي إسرائيل، لا تمثل سوى مشروعاً حربياً توسعياً، متجذراً لدى الجانب العربي^(٥). وبالتالي فإن قطاعاً كبيراً من النخبة العربية يعتبر أن المفاوضات المرتقبة حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة، وليس اتفاق غزة - أريحا أو معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية، تمثل الاختبار الحقيقي لجدية عملية السلام وديمومتها. إن حجم نجاح الاختبار الفلسطيني سوف يحدد في النهاية ما إذا كانت التسوية الإقليمية والعلاقات الثنائية الأردنية - الإسرائيلية والإسرائيلية - السورية والإسرائيلية - السعودية والإسرائيلية - المصرية ستقتطوع إلى ما هو أكثر من علاقات جوار غير

(٥) لتعبير واضح عن الرأي القائل بأن عملية السلام ليست سوى استمرار للمشروع التوسعي الصهيوني أنظر: حامد الفرحان «أخطار عملية السلام على المسارين الأردني والفلسطيني»، المستقبل العربي، عدد ١٨٩، أيلول / سبتمبر ١٩٩٤.

عدائية، يشوبها الحذر والتشكيك والبرودة.

ويضطلع العسكريون في كل دول المنطقة، وخصوصاً في إسرائيل وسوريا، بدور أساسي في عملية صنع القرار في مجالي السياسة الخارجية والسياسة الأمنية. ويمكن وصف العقلية السائدة لدى الزعماء السياسيين والعسكريين في هذه البلدان بأنها عقلية اللعبة مجموعها صفر في ما يتعلق بالمسائل الأمنية والدولية، وهي مثابة مقاربة متطرفة في «واقعيتها» لسياسة القوة. وترتكز هذه العقلية السياسية على قناعة متجذرة بأن ما يربحه جارك على الصعيد الأمني يؤدي بالضرورة إلى خسارة في أمنك الخاص^(٦). ولا تزال مفاهيم من نوع الأمن التعاوني بعيدة جداً مما يمكن لقادة هذه البلدان العسكريين والسياسيين أن يكونوا على استعداد للتخطيط له^(٧).

ومن المرجح أن تقوم عملية السلام الحالية بالتوسع في إجراءات تعزيز الثقة وبناء الأمن. ولقد طبق بعض هذه الإجراءات منذ زمن طويل على كل خطوط الجبهات العربية - الإسرائيلية للحوّل دون أي تصعيد «غير متعمد». إلا أنها لا تحول دون التصعيد المتعمد كما برهن عن ذلك غير مرة كل من سوريا وإسرائيل في جنوب لبنان. وفي الوقت نفسه، على المرء ألا يتوقع أي خفض جوهري للتسلح في المنطقة أو أي تقليص في الموازنات العسكرية - أقله في ما يتعلق بسوريا وإسرائيل^(٨). ولا يعود ذلك إلى

(٦) خير مؤشر على هذه العقلية في إسرائيل هو المناقشة الدائرة حول مرتفعات الجولان المحتلة، التي يتم التشديد فيها على مخاطر الانسحاب الإسرائيلي، وليس على احتمالات تعزيز أمن البلدين عبر إعادة الجولان لسوريا كمنطقة منزوعة السلاح.

(٧) لدراسة أفاق الأمن التعاوني في الشرق الأوسط، أنظر: Efraim Karsh / Yezid Sayigh, "A Cooperative Approach to Arab - Israeli Security", in: *Survival*, Vol. 36 (Spring 1994), pp. 114 - 125.

(٨) أنظر: Alan Platt (ed.), *Arms Control and Confidence Building in the Middle East*, Washington, D. C. (United States Institute of Peace) 1992; Gerald M. Steinberg, "Middle East Arms Control and Regional Security", in: *Survival*, vol. 36 (Spring 1994), pp. 126 - 141.

التشكيك المتبادل لدى كل من سوريا وإسرائيل فحسب، بل لانخراط كل منهما الفاعل في نظام الصراع الإقليمي الأكبر. أما في الأردن فقد اتخذت بعض الخطوات الحذرة الأولى لاستخدام بعض إمكانات الجيش، وخصوصاً في مجال الأبحاث والتطوير في الحقول المدنية. إلا أن ذلك ترافق مع برنامج تسليح ضخم للقوات الأردنية أمنتها الولايات المتحدة للمملكة، بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل^(٩). وما يجعل أيضاً أي تخفيض في الموازنات الدفاعية - للأردن وبقية الأطراف الإقليمية - أمراً مستبعداً، هو النفوذ السياسي والمصالح الاقتصادية العسكرية، إضافة إلى دور الجيش الداخلي في الحفاظ على الأمن. ويمكن أن نتوقع أن يزداد التسليح في كل من سوريا وإسرائيل لا أن ينخفض. وهكذا، يتوقع أن تحل أنظمة الإنذار المبكر الإلكترونية محل الدبابات وبطاريات المدافع على جبهة الجولان. كذلك، يتوقع أن تعوض إسرائيل انسحاب قواتها البرية من الأراضي المحتلة بتوسيع سلاحها الجوي^(١٠). وستسعى سوريا - مثلها مثل دول أخرى في المنطقة - لزيادة مخزونها من الصواريخ الباليستية، والعمل بشكل عام على تحديث أنظمة تسليحها. ويبدو أن تحديث الأسلحة التقليدية - يحظى بالأولوية، ولكن سوريا تسعى أيضاً لتحديث أسلحتها غير التقليدية، أي أسلحتها الكيميائية الرادعة^(١١). وقد تقوم سوريا أيضاً بإنشاء قوة انتشار سريع للتدخل في أي أزمة قد تحصل في الخليج. إلى ذلك، فإنه إذا ما رضخت دمشق ذات يوم للضغط الدولي ووقعت معاهدة الأسلحة الكيميائية، فهي ستعتمد

(٩) الحياة، ٩/١١/١٩٩٤.

(١٠) Steinberg, "Israeli Security and the Peace Process".

(١١) Michael Eisenstadt, "Syria's Strategic Weapons", in: *Jane's Intelligence Review*, vol. 5

إلى استبدال مخزونها من الأسلحة الكيميائية الرخيصة نسبياً، بأسلحة تقليدية رادعة ذات كلفة أكبر.

ولكن، بمقدار ما تبدو إسرائيل غير مستعدة حالياً للتخلي عن قدراتها النووية أو الانضمام إلى معاهدة حظر التسلح النووي، فإن مصر وسوريا ليستا مستعدتين على الأرجح لتوقيع معاهدة الأسلحة الكيميائية. وفي وسعنا أن نفترض أن الدول الرئيسية في المنطقة ستحافظ على قدراتها العسكرية الهجومية والدفاعية - حتى لو كان ذلك لمجرد الحفاظ عليها كأوراق تفاوضية في محادثات نزع التسلح المقبلة، وعلى الأقل إلى أن تجد المشاكل السياسية والإقليمية للمنطقة طريقها إلى الحل. وبالتالي فإن المنطقة سوف تستمر في نمط من الانفاق التسلحي يعتبر وفق أي مقياس عقلاني، مرتفعاً جداً. وسوف تؤدي الضغوط الدولية لدفع الأطراف الإقليميين إلى نزع التسلح أو إلى فرض حظر التسلح على دول بعينها، إلى نتائج عكسية وإلى استثارة معارضة الدوائر العسكرية لسياسات الحكومات المعنية. ولن يسمح القادة العسكريون للزعماء السياسيين بالمضي في ما يعتبره الكثيرون منهم عملية تفاوض محفوفة بالمخاطر الكبيرة إلا بمقدار ما يشعرون أنه لا تزال لديهم الوسائل التي تمكنهم من الحفاظ على الأمن القومي، وأن تسوية النزاعات الإقليمية لن تأتي على حساب مصالحهم الخاصة ومصالح المؤسسات العسكرية.

تكاليف السلام

ولا يقتصر الأمر على العسكر فحسب، بل إن قطاعاً كبيراً من النخب السياسية والاقتصادية والفكرية في كل بلدان الشرق الأوسط، تنتابه

مخاوف عميقة حيال ما ستسفر عنه العملية السلمية والتحديات والشكوك التي ستنتج عنها. وهم يتساءلون ما إذا كانت هناك منافع سيعود بها السلام على بلادهم. هذا فضلاً عن أن هناك في الجانب العربي مخاوف من أن تكون نتيجة التسوية الإقليمية المرتقبة المزيد من تفكيك العالم العربي، وأن تؤدي إلى اعتماد الدول العربية على إسرائيل، وإلى هيمنة إسرائيل الاقتصادية والثقافية على المنطقة^(١٢). ولكن ينبغي عدم الخلط بين هذه المخاوف وبين مواقف أصحاب الأيديولوجيات الدينية أو غيرهم من المتشددین سواء في البلدان العربية أم في إسرائيل - الذين يرفضون فكرة التسوية السلمية من حيث الأساس. فالمخاوف المنتشرة بين النخب في كل بلدان المنطقة، تنطلق من احتمال أن تفوق تكاليف التسوية في كل من البلدان المعنية المنافع التي سيجنيها هذا البلد من عملية التسوية. وعلى الرغم من أن هذه المخاوف قد تكون مبالغاً فيها، إلا أنها تشكل عوامل فعلية تدخل في صنع القرارات على المستوى الوطني. ومما يزيد الأمور تعقيداً أن كل فريق يخشى أو يثمن عالياً، أوجهاً مختلفة من الشرق الأوسط «الجديد» المتوقع.

ففي إسرائيل، أولاً، تتمحور المخاوف الرئيسة المتصلة بعملية السلام، حول شؤون الأمن العسكري. ولعل جوزف ألفر محق في افتراضه أن موقف إسرائيل من السلام سوف يكون محكوماً، ولوقت طويل، بالشؤون المتعلقة بالأمن العسكري بدلاً من آفاق الاندماج الإسرائيلي في

(١٢) لتحليل نقدي لهذه المخاوف، انظر، غسان سلامة، «أفكار أولية من السوق الأوسطية، في التهديدات الشرق أوسطية» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤). وأنظر كنموذج حول طبيعة هذه المخاوف: ماجد كيالي، «النظام الإقليمي الجديد: الإطار الاقتصادي والأهداف»، شؤون الأوسط، العدد ٣٦، (كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤).

المنطقة ^(١٣) الذي تشدد عليه «الحماثم» في الحكومة الإسرائيلية ^(١٤). ذلك أن إسرائيل، وأياً تكن محصلة السلام النهائية، هي التي ستضطر إلى التنازل عن الأرض. وهناك، بالتالي، تيار قوي في كل الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية يطالب بأن تكون أي تسوية، إضافة إلى حجم الانسحاب من الأراضي المحتلة، مرتبطتين بما تسميه القيادة العسكرية «حاجات البلاد الأمنية» ^(١٥). ومثل هذه المناقشة الدائرة في إسرائيل تعطي الجانب الآخر إشارات غير واضحة، وهي تؤدي إلى تعزيز المخاوف والشكوك بدلاً من أن تساعد على التغلب عليها.

أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، فإن أكبر المخاوف الأساسية يتمثل في احتمال أن تتجمد عملية الحكم الذاتي قبل التوصل إلى تحول حقيقي باتجاه السيادة، الأمر الذي يعني فشل السياسة الاستراتيجية البراغماتية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ومثل هذا الخوف أوقع القيادة الفلسطينية في معضلة، إذ إضافة أو فضلاً عن كون القضايا الفلسطينية - الإسرائيلية الأكثر أهمية (اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والعلاقات الدولية والأمن) قد تركت إلى مرحلة التفاوض حول الوضع النهائي التي يفترض أن تبدأ عام ١٩٩٦، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تجد نفسها في حالة تفاوض مع الحكومة الإسرائيلية تكاد أن تكون دائمة حول الأمور الأساسية المتعلقة بالحكم الذاتي (مسائل من نوع الانتخابات الفلسطينية وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية والشؤون الاقتصادية والأمن الداخلي... الخ)، علماً أنه من المرجح أن يؤدي عدم ظهور

(١٣) Joseph Alpher, "Israel's Security Concerns in the Peace Process", in: *International Affairs*, vol. 70 (April 1994), pp. 229 - 241.

(١٤) Shimon Peres and Arye Naor, *The New Middle East*. (New York: Henry Holt and co. 1993).

(١٥) Efraim Inbar and Shmuel Sander, "Israel's Deterrence Strategy Revisited". in: *Security Studies*, vol. 3 (Winter 1993/94) No. 330 - 358; Alpher, "Israel's Security Concerns in the Peace Process".

أي تقدم ملموس في العملية السلمية، وحتى الجمود الموقت، إلى تفويض السلطة الوطنية، وبالتالي فإن القيادة الفلسطينية تجد نفسها مضطرة عملياً إلى الحفاظ على زخم المفاوضات والسعي للحصول على تسويات حتى في ظل ظروف قد تبرر اتخاذ مواقف أكثر تشدداً كالاحتجاج على سبيل المثال، على استمرار العمل في بناء المستوطنات. ومن الناحية الأخرى، فإن أي مقاربة للمفاوضات متساهلة أكثر مما ينبغي، وأي تعاون وثيق جداً مع جهاز الأمن الإسرائيلي، يؤدي بدوره إلى تفويض شرعية السلطة الفلسطينية وسلطانها، ومن شأنه أن يثير التوترات الداخلية التي قد تؤدي في النهاية إلى حرب أهلية محدودة بين مؤيدي عرفات ومعارضيه^(١٦).

لقد كوفئ الأردن على الفور على استعداداته للسلام مع إسرائيل عبر خفض جوهري لديونه الخارجية ووعده بمزيد من المساعدات الغربية. ولم يترك الملك حسين لنفسه مجالاً للشك في أن سلام بلاده مع إسرائيل مرتبط بشكل وثيق بمسألة الديون^(١٧).

أما إلى أي مدى سيستفيد الأردن فعلاً على المدى الطويل من التسوية الإقليمية، فهذا أمر يرتبط أساساً بنجاح الحكم الذاتي الفلسطيني وبالعلاقات الفلسطينية - الأردنية. ولقد أشار المراقبون غير مرة إلى احتمال بروز التوتر بين أردنيين الضفة الشرقية والأردنيين من أصل فلسطيني. إلا أن معظم الأردنيين سيقفون على ولائهم للدولة - هذا فضلاً عن أن الصراع داخل الأردن حول معاهدة السلام مع إسرائيل، وغيرها من القضايا،

(١٦) الخوف من انفجار العنف في النزاعات الفلسطينية الداخلية ينعكس بوضوح في المناقشات الفلسطينية. أنظر مثلاً: يوسف عبد الحق، «استشراف الحركة الفلسطينية في ظل سلطات الحكم الذاتي»، شؤون الأوسط، عدد ٢٤، (تموز / يوليو ١٩٩٤).

(١٧) أنظر. *Le Monde*. 12/7/1994.

يتجاوز الانقسام الفلسطيني - الأردني. والمخاطر الرئيسية التي يحتمل أن تعصف بالبلاد من جراء التسوية تطاول في رأي المعلقين الأردنيين، الاقتصاد كالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها العملة الأردنية - وهي عملة رسمية أيضاً في الأراضي المحتلة، واحتمال أن يحال بين الأردن وبين السوق الفلسطينية بفعل الاتفاقات الثنائية الفلسطينية - الإسرائيلية^(١٨).

كذلك، فإن الفلسطينيين يشكون بالقدر نفسه بالاتفاقات الثنائية الأردنية - الإسرائيلية، وقد تزايد هذا التشكيك في أعقاب المعاهدة الإسرائيلية - الأردنية والأزمة المفتوحة بين عمان وغزة حول اعتراف إسرائيل بالوصاية الأردنية على الأماكن المقدسة في القدس. ولقد كان من نتائج هذا الانعدام المتبادل للثقة، تسابق القيادتين الأردنية والفلسطينية، على عقد الاتفاقات والتوصل إلى تفاهات مع إسرائيل، حتى كادت تل أبيب أن تضطلع بدور الحكم بين الجانبين.

أما في لبنان، فإن النظرة إلى الآفاق الاقتصادية لشرق أوسط جديد أو متجدد، لا تحمل القدر نفسه من القلق السائد في بقية البلدان العربية. فالنخبة السياسية والاقتصادية على الأقل، مقتنعة تماماً بأنه لا يزال للبنان ميزات نسبية في قطاع الخدمات، وأنه سيكون قادراً على الحفاظ على هذه الميزات، بل تنميتها، حتى في ظل التنافس مع إسرائيل^(١٩). المشاكل في هذا

(١٨) أنظر مثلاً: فهد الفانك، «سوق الضفة الغربية، الرأي»، ١١/١٠/١٩٩٤، وعدنان السيد حسين، «قيود المعاهدة وأزمة العلاقات الأردنية - الفلسطينية»، النهار ٢٦/١٠/١٩٩٤. كذلك شدد البنك الدولي على المخاطر المحدقة بالعملة الأردنية، أنظر: The World Bank, Peace and the Jordanian Economy. (Washington, D. C: 1994). pp. 11 - 12.

(١٩) عبّر رئيس الوزراء اللبناني، رفيق الحريري مراراً، عن أمله في أن يستعيد لبنان دوره كسوق للشرق الأوسط. أنظر بشكل عام: Volker Perthes. Der Libanon nach dem Bürgerkrieg. von Ta' if zum gesellschaftlichen Konsens?. Baden - Baden (Nomos - Verlag) 1994.

البلد هي أكثر من النوع السياسي. فهناك على سبيل المثال مخاوف كبيرة تتصل بالتوطين النهائي للأقلية الفلسطينية، إذ لا يزال نحو ٣٥٠ - ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني يعيشون في لبنان، ولن يتمكن سوى عدد قليل منهم من العودة ذات يوم إلى الكيان الفلسطيني الناشئ. إن المسألة الفلسطينية في لبنان، البلد الذي لا يزيد عدد سكانه المقيمين عن ثلاثة ملايين، هي مسألة خلافية بامتياز، وذلك بسبب الدور الذي اضطلعت به منظمة التحرير الفلسطينية خلال الحرب اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) من جهة، وبسبب تأثير أي توطين، ناهيك بالتجنيس للاجئين الفلسطينيين، على التوازن الطائفي من جهة أخرى. وهناك ثانياً مخاوف جوهرية من أن يأتي حل النزاع السوري - الإسرائيلي في النهاية على حساب لبنان - أي أن يستمر النفوذ السوري في لبنان إلى ما لا نهاية. ولقد زاد من حدة هذه المخاوف الإحياءات الإسرائيلية بأن تل أبيب قد تقبل بهيمنة سوريا على لبنان إذا كان هذا هو الثمن الذي تريده دمشق لقاء الاتفاق على الجولان^(٢٠).

وفي الحقيقة، يصعب تصور أن تكون سوريا قادرة على الحفاظ على نفوذها في لبنان بعد توقيع معاهدة سلام بينها وبين إسرائيل، بل إن التسوية السلمية لن تؤدي إلى خسارة دمشق «ورقتها اللبنانية» فحسب، بل أوراق أخرى أيضاً، وليست لدى سوريا أي أوهام في هذا الصدد. والواقع أن دمشق باتت مستعدة سياسياً للصلح مع تل أبيب إذا ما تحققت مطالبها الأساسية المتمثلة في انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان ومن جنوب لبنان. إلا أن مرحلة التحول من حال الحرب الإقليمية إلى السلم

Joseph Fitchett, "Rabin Indicates Acceptance of Syrian Authority in Lebanon".. in: *International* (٢٠) *Herald Tribune*, 24 August 1994.

الإقليمي لن تكون سهلة، وبالتالي فإن سوريا ليست في عجلة من أمرها للتوقيع على المعاهدة. فالمكاسب الاقتصادية التي ستجنيها سوريا من استثمارات ستتدفق على المنطقة ومن فوائد تأتي من طريق توسيع التبادل التجاري والتعاون الإقليمي، ليست سوى مكاسب محدودة، وخصوصاً إذا قوبلت بما ستجنيه الدول الإقليمية الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإن سوريا ستخسر موقعها الإستراتيجي في النزاع العربي - الإسرائيلي. وكان هذا الموقع في العقدين الماضيين قد عاد على سوريا بفوائد جمة، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، ذلك أن سوريا لم تتدبر لتسديد قسم من ثمن مشترياتها من الأسلحة فحسب - فقد قام حلفاؤها العرب بتسديد قسم كبير من ثمن ما تستورده من أسلحة أو تمويله بشروط تفضلية من قبل الاتحاد السوفياتي - بل إن شركاءها الإقليميين قاموا بتقديم مساعدات مالية ضخمة للانفاق المدني أيضاً، وهم ما كانوا ليمنحوها لولا موقعها كدولة مواجهة رئيسية. وفوق ذلك كله، فإن موقع سوريا ودورها في النزاع العربي - الإسرائيلي قد زادا كثيراً من ثقل وزنها السياسي في محيطها الإقليمي والدولي؛ وهذه الفوائد السياسية والاقتصادية التي يمكن اعتبارها مورداً استراتيجياً فعلياً، من المرجح أن تختفي عقب التسوية السلمية، وبالتالي فإن السلام وإعادة تقسيم العمل على المستوى الإقليمي، سوف يؤديان إلى تراجع سوريا من موقعها كدولة مواجهة إلى موقع خلفي غير مريح نسبياً^(٢١).

وبشكل عام، فإن علينا أن ندرك أن الخطط والسيناريوهات التي

Volker Perthes. "from War Dividend to Peace Dividend? Syrian Options in a New Regional Environment". Information paper. Stiftung Wissenschaft und Politik. Ebenhausen. August 1994. (٢١)

طورتها المنظمات والوكالات الدولية للشرق الأوسط في مرحلة السلم وإعادة التركيب، والتي تصورت قيام سوق شرق أوسطيه ما وبناء شبكات التكامل في البنية التحتية، لا تعكس بالضرورة مصالح النخب في البلدان المعنية، فضلاً عن أنه لا يمكن اعتبارها تصورات واقعية، ذلك أن مقاربة العلاقات الدولية من منظور نظري ومتأثر أساساً بمنطق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والنجاحات التي حققها، تجعل المرء يتوقع أن يؤدي التكامل الاقتصادي الإقليمي والاعتماد المتبادل إلى تقليص الأزمات بين الدول المعنية وتأمين استقرار السلام. إلا أنه في نظام من الدول القومية المتنافسة والمشككة في نيات بعضها البعض، لا يمكن الاعتبار أن إطلاق قوى السوق الإقليمية والتبادل التجاري الحر وغيرها من أشكال التفاعل الاقتصادي، ستؤدي بالضرورة إلى إحلال السلام بين الدول. ففي الدول القومية التي تتبع زعاماتها سياسة خارجية واقعية أو هي تعتمد على سياسة القوة، لا يعتبر الاعتماد المتبادل في أي حال من الأحوال، غاية في حد ذاته، بل يعتبر شكلاً من أشكال الاعتماد - التبعية التي يمكن أن تجعل الدول المعنية أكثر ضعفاً^(٢٢). صحيح أن التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل سوف يعودا بالنفع على جميع الأطراف، إلا أن مثل هذه المنافع لن تكون موزعة بشكل متساو، بل تكون عادة لمصلحة الأطراف الأقوياء^(٢٣). هذا فضلاً عن أن النخب السياسية في الشرق الأوسط تعتبر أن المكاسب التي تحصل عليها

(٢٢) Robert Gilpin, *The Political Economy of International Relations*, (Princeton: Princeton University Press 1987), p. 58.

(٢٣) هذا ما دعا لجنة الاتحاد الأوروبي إلى اقتراح تكامل اقتصادي غير متساو، يفترض أن تقوم إسرائيل بوصفها الطرف الأقوى والرابع الأكبر بالحد من حواجزها الجمركية بشكل أسرع. وهو أمر من المستبعد واقعياً أن توافق عليه تل أبيب.

بلدانها أهم بكثير من المنفعة التي ستعود على المنطقة ككل. ولا يمكن بالتالي أن يكون أمراً مطمئناً للجانب العربي أن تكسب إسرائيل، بوصفها الطرف الإقليمي الأقوى، أكثر مما ستكسبه الدول العربية الأخرى، وهو احتمال من شأنه أن يزيد اختلال ميزان القوة لمصلحتها، وبالتالي فإنه ليس مستغرباً ألا يُظهر حتى الليبراليون العرب الذين يتمتعون عامة بموقف أكثر إيجابية من العملية السلمية، حماساً كبيراً لخطط أو مشاريع التكامل الاقتصادي^(٢٤).

وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن خطاب الدوائر العربية المشككة في عملية التسوية الجارية، قد خضع بدوره للتغيير، إذ إن الأمر لم يعد يتعلق، على الأقل في أوساط العناصر البراغماتية، بالمعارضة الدائمة للتفاوض مع إسرائيل الذي يؤدي في النهاية إلى إنهاء حالة العداء معها، بقدر ما بات يركز على منع أو تهميش «التطبيع» العربي - الإسرائيلي المتوقع على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية^(٢٥).

يمكننا أن نفترض أن الصعوبات التقنية للتسوية الإقليمية - بما في ذلك بعض المشاكل المعقدة كثيراً كقضية المياه - سوف يكون من الممكن حلها في حال توافق الإرادة السياسية والتأييد الدولي. إلا أن هذا لا يعني أننا

Sa'eed al-Najjar, "The Arab Countries and the Economies of Peace: Issues for Discussion", in: (٢٤) Arab Thought Forum. Gaza - Jericho Agreement. The Economic Perspectives, Amman The Froum 1994. pp. 37 f. Tayseer Abdel Jaber, "The Impact of the Israeli Economy on the Neighboring Arab Countries in Time of Peace: An Arab Viewpoint", paper presented to the conference "L'Economie du proche- Oreint dans une perspective de paix". European Parliament, Strasbourg, 29/30 June 1994.

(٢٥) أنظر مثلاً: رياض محمد بلقيس، «المقاطعة العربية لإسرائيل: سلاح عربي مشروع ينبغي التمسك به»، تشرين ١٨/٤/١٩٩٤. وفهد الفانك «الابعاد الاقتصادية للحل السلمي ورفع المقاطعة العربية»، الدستور، ١١/١٠/١٩٩٤. وانظر أيضاً تصريحات الأمين العام لحزب الله، الحياة ٢٥/٨/١٩٩٤.

بتنا في جو إحداث تقدم سريع في اتجاه التكامل والتعاون الاقتصاديين. وقد يكون للأحداث الكبيرة مثل مؤتمر الدار البيضاء الذي انعقد في تشرين الأول / أكتوبر - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤، ومؤتمر عمان الذي تلاه في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٥، قيمة سياسية^(٢٦)، إلا أنها تنحو إلى أن تستثير بعض الآمال التي لن يكون من الممكن تحقيقها في المستقبل. أما في الأفق المنظور، وما دام المساران السوري واللبناني مستمرين، من دون أن يلوح في الأفق أي اتفاق، فحتى البلدان الخليجية المحافظة لن تظهر مزيداً من الاهتمام بإنشاء بنى تعاونية تشمل إسرائيل^(٢٧). وقد يتم قريباً رفع المقاطعة العربية لإسرائيل رسمياً، الأمر الذي سيسمح بتوسيع العلاقات الاقتصادية العربية - الإسرائيلية، إلا أنه ينبغي ألا يتوقع المرء أن تكون معدلات التبادل التجاري العربي - الإسرائيلي أقوى كثيراً من معدلات التبادل التجاري المصري - الإسرائيلي أو العربي - العربي. فإسرائيل ومعظم الدول العربية تتبع سياسات الحماية، والأسواق الأوروبية أكثر جاذبية بالنسبة إلى المصدرين المحليين من الأسواق الصغيرة نسبياً بالنسبة إلى إسرائيل والبلدان العربية. وكذلك، فإن انعدام الثقة يبقى سائداً في الفترة المقبلة بما يطفئ على العلاقات الاقتصادية الصرفة. وهكذا، فإن إسرائيل قد تبحث في استيراد الغاز الطبيعي من قطر، إذ على الرغم من أن الحقول السورية أقرب كثيراً، إلا إنه يبدو مستبعداً أن تعتمد إسرائيل على استيراد كميات كبيرة من الغاز أو أي مصادر أخرى للطاقة من جارتها الشمالية الكبيرة. وقد يكون

(٢٦) ليس هناك شك في أن مؤتمر الدار البيضاء قد قُومَ بشكل مختلف جداً. فالكثيرون من الدبلوماسيين الغربيين الأوروبيين يرون فيه عملاً دعائياً أميركياً - إسرائيلياً - مغربياً، ليس له أي قيمة سياسية.

(٢٧) أنظر المقابلة مع وزير الإعلام البحريني، طارق المؤيد، الحياة ١٢/١١/١٩٩٤.

من المفيد في هذا المجال، العودة إلى قراءة ذلك الكم الهائل من الأدبيات العربية حول التكامل والتعاون الإقليميين، وخصوصاً تلك التي توضح لماذا ظلت النتائج مخيبة للآمال على الرغم من كل الميول والاتجاهات القومية والتوحيدية في العالم العربي. وبالتالي، فإن الفائدة الرئيسية التي ستتأتى من التسوية في المستقبل المنظور، وإن خيب ذلك أمل بعض مفكري المنطقة وزعمائها، لن تكون سوى السلم، والسلم وحده، وليس بعض الفوائد الإضافية من مكاسب اقتصادية وغيرها.

القبول الشعبي وديناميات عملية السلام

لعله من المهم ألا يغيب عن بالنا أن دول المنطقة ونخبها لم تدخل عملية السلام الحالية عن اقتناع مفاجيء بفوائد التعاون والتنازلات المتبادلة، بل بسبب فشل كل الخيارات الأخرى، ولأنها اقتنعت بأن الحلول الأخرى لم يعد مسموحاً بها في ظل «النظام العالمي الجديد»، أو هي باتت باهظة الثمن، ذلك أن معظم الدول العربية، وحتى في الخليج، يرى أن المفاوضات الحالية لن تنتج التسوية العادلة والمنصفة التي يتمنون^(٢٨). وكذلك هناك حديث في الجانب الإسرائيلي عن «الخيارات الصعبة» والعناصر «المؤلمة» للسلم^(٢٩).

وثمة صعوبة في هذا المجال أن تقنع الحكومات شعوبها بفوائد السلام وضرورته، بما في ذلك التنازلات التي لا بد لأي تسوية أن تتضمنها.

(٢٨) أنظر مثلاً مركز الإمارات للبحوث الانمائية والاستراتيجية، تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي: البيئة والدوافع والأخطار المتوقعة على دول الخليج العربي، الشارقة ١٩٩٣. (الخلاصة، العدد ١).

(٢٩) Summary of World Broadcasts ME/2151, 12 November 1994.

وفي حال فشلت في ذلك، فقد تتغير بعض المعادلات السياسية في المنطقة. فاحتمال انتصار الليكود في إسرائيل هو احتمال وارد بلا ريب. وينبغي أيضاً ألا نسقط احتمال حصول بعض النجاحات الانتخابية للقوى الإسلامية في مصر والأردن وسوريا واحتمال مشاركتها في الحكم.

ويمكننا أن نفترض أن أي تغيير في الحكم سواء في إسرائيل أو في أي من الدول المجاورة لها، سوف يحول، على الأقل مؤقتاً، دون إحراز أي تقدم في العملية السلمية. إلا أنه من المستبعد الارتداد عن نتائجها. فعلى الرغم من معارضة الليكود لاتفاق غزة - أريحا، ومقاومته المتوقعة لأي معاهدة مع سوريا تتضمن إعادة مرتفعات الجولان إلى السيادة السورية، فإن الليكود سيحترم على الأرجح المعاهدات الدولية التي تم التوصل إليها قبل وصوله إلى الحكم. وينطبق الأمر نفسه على حركة حماس الفلسطينية والاخوان المسلمين في الأردن والمنظمات المماثلة في الدول العربية الأخرى. واللافت في هذا المجال، أن نواب جبهة العمل الإسلامي في الأردن صوتوا ضد معاهدة السلام مع إسرائيل، إلا أنهم لم يقاطعوا الحكومة. وهناك تطورات ذات أهمية مماثلة على الجانب الفلسطيني، فحماس تقدم نفسها على أنها براغماتية أكثر - إلا أن مثل هذه البراغماتية لا تعني نهاية العروض العنيفة للقوة - فهي تتعاون مع السلطة الفلسطينية في بعض المؤسسات الفلسطينية الرئيسية، وتلوح بأنها مهتمة بإقامة حوار مع إسرائيل. ويمكن تلخيص خطاب حماس بأنه لا يزال ضد معاهدة الحكم الذاتي، إلا أنه لا يريد إسقاطها فعلاً.

وبالتالي، من المرجح أن تكون أي حكومة يمينية في إسرائيل، أو حكومة إسلامية أو أي حكومة عربية يشارك فيها الإسلاميون، وهو

الاحتمال الأكثر واقعية، رغبة في، أو قدرة على الارتداد عن العملية السلمية، أو التراجع عما تم تحقيقه حتى الآن. بل المرجح أن تتجمد عملية السلام، وأن نعود إلى حال اللاسلم واللاحرب، أي إلى ما يشبه الوضع الذي قام منذ عام ١٩٧٤ بين إسرائيل من جهة، وبين سوريا والأردن ومعظم الدول العربية الأخرى من جهة ثانية. ولقد كان هذا الوضع يحظى برضى الكثير من قادة المنطقة؛ فهو كان يسمح لأنظمتهم بالحصول على عائدات كبيرة، ولكنه تسبب أيضاً بقدر كبير من الجمود السياسي. وإذا ما استمر مثل هذا الوضع طويلاً، فإن أحداً لن يكون مهتماً بإلغاء المعاهدات القائمة، ولكن أحداً لن يكون مستعداً لأن يبعث فيها الحياة.

نقاط الانقطاع الداخلية

لدى التفكير في مستقبل المنطقة، ينبغي ألا ينسى المرء حقيقة ذات أهمية سياسية كبيرة تتصل بالواقع الاجتماعي - الديموغرافي، وهي أن أكثر من ٦٠ في المئة من السكان هم دون الـ ٢٠ من العمر. وهؤلاء، إضافة إلى أنهم لم يقتنعوا بعد بالدعاوي الأيديولوجية لأنظمتهم، يشعرون بأنهم محرومون من ثمار عقود من «التنمية»، وأن كلمتهم غير مسموعة ولا يراد لهم المشاركة في الحياة السياسية في بلدانهم. وبالتالي، فإن الصورة الغالبة هي صورة بعض كبار السن الذين قرروا بعد نحو ٣٠ سنة أو أكثر، أن ينهوا حالة العداء بين بلدانهم دون أن يكونوا قد تمكنوا من أن يقيموا السلام مع مواطنيهم. وعلى الرغم من أن هناك خوفاً جدياً في الغرب، وخصوصاً في ما يتعلق باحتمال نجاح الإسلاميين في أكثر من بلد عربي، فإن الخطر

الرئيسي على استقرار المنطقة وعلى استقرار الوضع الداخلي لشعوبها، ليس رهناً بالنجاحات الانتخابية التي قد يحرزها الإسلاميون في الأردن وفي مصر أو في الكيان الفلسطيني أو في البلدان الأخرى، بقدر ما يتمثل في استمرار الأنظمة الفاقدة شرعيتها في قمع ليس الإسلاميين فحسب، بل أي اتجاه معارض، ومنع أي تغيير سياسي.

والحالة الجزائرية تشكل نموذجاً واضحاً جداً، وإن كان «تراجيدياً». فمنذ إلغاء الانتخابات البرلمانية في كانون الثاني / يناير ١٩٩٢، كان لا بد من سقوط أكثر من ١٠ آلاف قتيل قبل أن يظهر في صيف ١٩٩٤ أن الحوار بين النظام والمعارضة أوشك أن يبدأ - وهو الحوار الذي ما لبث المتشددون أن نجحوا في إجهاضه. ويقتصر نوع الحوار الذي يريد الحاكمون في الجزائر وبعض دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط الشروع فيه، على بعض الفئات السياسية، ويستثني المتحدثين الرئيسيين للأنظمة، كالأخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس وجبهة الانقاذ في الجزائر. وهم في الوقت نفسه، يحتاجون في حوارهم مع الحكومات الغربية بشكل خاص، أن الانتعاش الاقتصادي والمساعدات الغربية التي تساعد على تحقيقه، هي كل ما تحتاجه هذه الأنظمة لتقلص ضغط الإسلاميين^(٣٠). هناك بالطبع علاقة بين سوء الإدارة على المستوى الاقتصادي والفقر الجماعي من ناحية، والشعبية التي يحظى بها الإسلاميون من ناحية أخرى. إلا أنه من الخطأ الشديد اعتبار الإسلام

(٣٠) "The Battle Looms: Islam and Politics in the Middle East". A report to the Committee on Foreign Relations, United States Senate, February 1993, Washington, D.C. 1993.

السياسي الراهن حركة تتكون أساساً من الشباب العاطلين عن العمل وفئات أخرى مهمشة اجتماعياً. فهذه الفئات قد تساير الإسلاميين، إلا أنها لا تقودهم. كما أن ما يحرزه الإسلاميون من نجاحات لن يتراجع بمجرد تحسن الأداء الاقتصادي. إلى ذلك، لا يمكن المرء أن يتوقع تدفق الاستثمارات الأجنبية ونجاح المساعدات المالية وتحسن الاقتصاد بشكل عام في بلد يعيش في ظل مناخ من القمع والعنف المديد وفقدان الشرعية. ويجب أن نتوقع حدوث أزمات سياسية في كل المنطقة، بما في ذلك إسرائيل، بعد التوقيع على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل الدول العربية المعنية. وقد يحاول بعض الأنظمة تحويل الضغط الداخلي وتسخين بعض الأزمات الثنائية السياسية والإقليمية - كالأزمة بين مصر والسودان، وبين الجزائر والمغرب، وبين اليمن والسعودية، على سبيل المثال. أما في إسرائيل فقد ساعدت حال الحرب العربية - الإسرائيلية في بناء هوية إسرائيلية وطنية تطفى على الانقسامات بين الإسرائيليين الأصوليين والإسرائيليين العلمانيين، أو الانقسامات بين إسرائيل والشتات اليهودي. ومن شأن انتهاء الحرب مع العرب أن يؤدي إلى بروز هذه الانقسامات مجدداً^(٣١). في المقابل، أدى الصراع وحال الحرب مع إسرائيل إلى تأمين استقرار سلطة الأنظمة الاستبدادية العربية، بل ساعداً أيضاً على السماح ببعض الإجراءات الليبرالية الاقتصادية من دون أن تتغير النظم السياسية. وفي هذا المجال، يحمل السلام في ثناياه طاقة تخريبية، بل إن مجرد ظهور تبشير السلام الإقليمي في الأفق قد جعل الناس يأملون أو يتوقعون أن تقلص السلطة

(٣١) Ammon Neustadt, "Israel und die Normalität des Friedens", in: *Europa - Archiv*, vol. 49, no. 15 (10 August 1994), pp. 423 - 430.

والنفوذ السياسي للأجهزة العسكرية والأمنية في بلدانهم، وأن تصبح الدولة أكثر مسؤولية، وأن ينمو دور العامة. إلى ذلك، يمكن المرء أن يتوقع أن تبادر الأقليات غير العربية، وخصوصاً على أطراف العالم العربي، إلى تصعيد مطالبتها بالحقوق الأقلوية السياسية والثقافية. وكلما كانت الأنظمة التي ستواجهها أكثر استبداداً ومركزية، كان من المرجح أن تُرفض هذه المطالب بوصفها مطالب غير مشروعة، الأمر الذي سيؤدي إلى تجذر الحركات الأقلوية.

والخلاصة، إن المطالبة بالليبرالية السياسية وبزيادة المشاركة في الحياة السياسية، سوف تتصاعد مع تقدم العملية السلمية، وسوف يتلازم ذلك على الأرجح مع تفاقم الصراع الداخلي على السلطة، وسوف تبقى المجموعات الإسلامية لردح من الزمن، هي المنافس الرئيسي على السلطة في معظم البلدان العربية. وإذا كان الهدف هو تفادي حصول صراع عنيف ومديد على السلطة على النمط الجزائري، فلا بد أن يتم التوصل إلى تسوية ما، بما في ذلك «استيعاب الأصوليين»^(٣٢) ويمكن الأردن الذي تعلم إسلاميوه عبر دورتي انتخاب ديموقراطيتين كيف يضطلعون بدور المعارضة الصلبة من جهة، والموالاتة من جهة أخرى، وكيف يقبلون بقواعد اللعبة التعددية، أن يشكل نموذجاً إيجابياً لدول عربية أخرى تدفع باتجاه الليبرالية السياسية. وفي لبنان أيضاً، تعلمت المعارضة الإسلامية كيف تلعب وفق أصول اللعبة البرلمانية وتقدرها. أما في الكيان الفلسطيني فإن النجاح

(٣٢) "The Integration of the Integrists: A comparative study of Egypt, Jordan and Tunisia", in: Ghas-san Salamé (éd), *Democracies without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World*, (London: I. B. Tauris, 1994).

يعتمد أساساً على مدى قدرة السلطة الفلسطينية على التوصل إلى تفاهم مع حماس وإدخال الإسلاميين إلى النظام السياسي الناشئ، ذلك أن مطالبة الزعماء الأميركيين والإسرائيليين من وقت لآخر الزعامة الفلسطينية بالاختيار بين «السلام» و«التسامح مع حماس»، تطرح معادلة زائفة. فالمسألة الرئيسية تكمن في مدى قدرة الفلسطينيين (ومدى تمكينهم) من بناء هيكلية سياسية ديمقراطية ومنفتحة بما يكفي لجعل حتى المعارضين يعترفون بتمثيلها وشرعيتها، وفي ما إذا كان يمكن استخدام طاقات التيار الفلسطيني الإسلامي الرئيسي في مجال التنمية وإعادة الاعمار.

الفصل الثاني

مفاهيم الأمن والتعاون

في الشرق الأوسط

هذه الورقة ستركز على موضوعين أساسيين؛ فهي ستعرض أولاً للمخاوف والشكوك التي تنتاب الدول الشرق أوسطية، لاسيما منها العربية، في ما يتعلق بمستقبل العالم العربي والشرق الأوسط عامة، وما ينظر إليه بوصفه «مشاريع غربية» لهذه المنطقة. وهي ستتناول ثانياً القدرة السياسية للاعبين الإقليميين واستعدادهم لإنشاء هيكلية للأمن والتعاون الإقليمي تكون قابلة للحياة. وهي ستطرح أخيراً بعض الأسئلة التي تعتبر من المنظار الأوروبي، بحاجة إلى أجوبة من النخب السياسية والثقافية الحالية في الشرق الأوسط.

المشاريع الغربية وإدراك التهديدات الإقليمية

يلاحظ لدى متابعة الخطاب السياسي في العالم العربي مدى اتسامه بالمخاوف والشكوك إزاء التقسيم الإقليمي الجديد للعمل في الشرق الأوسط، والذي يتوقع أن ينشأ بشكل أو آخى كمحصلة للعملية السلمية العربية - الإسرائيلية، ذلك أنه غالباً ما ينظر إلى «الشرق الأوسط الجديد» باعتباره مشروعاً غربياً يهدف إلى تحقيق شكل جديد من الهيمنة الغربية -

الإسرائيلية على المنطقة، الأمر الذي يقوض الأمن العربي^(١). قد تكون هذه المخاوف مضخمة، والكاتب يؤمن بأنها مضخمة فعلاً، إلا أنها مخاوف حقيقية، وهي بالتالي من العوامل التي تؤثر في صنع القرار السياسي في المنطقة.

وبمقدار تعدد المفاهيم الأوروبية والشرق أوسطية حول الأمن الإقليمي والتهديدات الإقليمية، هناك بالطبع تعدد في وجهات النظر العربية. وقد يميز المرء بين الإدراكات المختلفة وفقاً للمواقف الأيديولوجية في شكلها المثالي - المحافظ - الراديكالي والمثالي - الليبرالي والواقعي - البراغماتي^(٢). إلا أن التمييز الوظيفي قد يكون أكثر فائدة لأهداف هذه الدراسة، ذلك أن الإدراكات المختلفة للأمن والتهديدات ليست نتاجاً للمواقف الأيديولوجية بمقدار ما هي نابعة من المكان الذي يجلس المرء فيه. ويمكننا بشكل عام أن نميز في هذا الإطار بين اللاعبين المجتمعين، كالنخب المثقفة والحركات المعارضة وما يسمى غالباً بالجماهير الشعبية من ناحية، وبين المسؤولين أو نخب الأنظمة من ناحية أخرى. وعلينا قبل كل شيء أن نأخذ في الحسبان أن هناك إدراكات مختلفة وأحياناً متضاربة للأمن القومي تسود في البلدان

(١) حول الرأي القائل بأن العملية السلمية الراهنة هي قبل كل شيء تهديد للأمن القومي العربي، أنظر: طلعت مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين في التهديدات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤). وللمثال عن هذه المخاوف، أنظر بين آخرين، ماجد كيالي، «النظام الإقليمي الجديد: الإطار الاقتصادي والأهداف»، شؤون الأوسط عدد ٣٦، كانون الأول/ديسمبر، ١٩٩٤، ص. ٥٥ - ٦٤.

(٢) أنظر: Abdel Monem Said Ali, "The Shattered Consensus. Arab Perceptions of Security", paper presented to the international conference on Southern and Eastern Mediterranean: Notions and Perceptions of Security with Respect to Western Alliances, Rome, 15 - 16 December 1995.

المختلفة في المنطقة. ومثل هذه الادراكات نادراً ما تكون ذات طبيعة أيديولوجية، بل هي تعود إلى تحديد المسؤولين في كل دولة لما يعتبرونه المصلحة الوطنية، وإلى ما يرون فيه حاجة وطنية حيوية أو حاجة تتصل بأمن النظام. فسوريا على سبيل المثال، ليست بلداً راديكالياً على الصعيد الأيديولوجي، بل هي دولة لدى نخبها بعض الأسباب التي تحملهم على الخوف من أن بلادهم سوف تخسر بشكل نسبي أو حتى مطلق، إذا ما تحقق التنظيم (الإقليمي) الجديد للعمل. فما أن يتحقق السلم العربي - الإسرائيلي الشامل حتى تفقد سوريا أهميتها الإقليمية والدولية، ومن المرجح أيضاً أنها ستفقد الورقة اللبنانية، كما أن حجم استفادتها من المكتسبات التي قد يأتي بها السلم إلى المنطقة - الاستثمار الخارجي والمساعدات والفرص الجديدة على صعيدي التجارة والخدمات - سيكون أقل ما ستحصل عليه إسرائيل والدول العربية المجاورة الأخرى^(٣).

أما بالنسبة إلى الغرب وصانعي القرار فيه - ودعونا نسمح لأنفسنا بهذا التعميم التحليلي - فإنه لا يزال من الصعب أن يتعاملوا مع الحقيقة (على الصعيدين النظري والعملي) القائلة إن المواقف الشعبية إزاء الغرب وإزاء ما يعتبر مشاريع غربية، وحتى في الدول «الصديقة» أو «الموالية» للغرب، ليست بالضرورة متفقة مع مواقف النخب السياسية. وعلى الرغم من أن الغرب يفضل أن يعامل هذه الدول كلاعبين منفردين، ويلقى في ذلك تشجيع صانعي القرار في الشرق الأوسط، إلا أنه ينبغي عدم تجاهل الفروقات في الرؤى والمواقف بين الحكام والمسؤولين في الشرق الأوسط،

(٣) أنظر: Volker Perthes, "From War Dividend to Peace Dividend? Syrian Options in a New Regional Environment", in: Louis Blin / Philippe Fargues (eds.), *L'Economie de la paix au Proche - Orient*, (Paris: Maisonneuve et Larousse/ CEDEJ, 1995).

وهم بأغليبيتهم لم ينتخبوا ديموقراطياً وليسوا مسؤولين أمام مواطنيهم، وبين القوى الاجتماعية التي تجد نفسها خارج أطر هيكلية السلطة في بلدانها؛ وهذه الفروقات تنحو إلى أن تكون أكبر وأكثر خطورة في البلدان التي لا تتمتع بالممارسة الديموقراطية، ويمكن أحياناً أن تنفجر في إطار نزاع داخلي عنيف.

وليس سراً أن المواقف الشعبية في البلدان العربية حيال الغرب تنحو إلى أن تكون أقل ودية بكثير من مواقف الحكومات؛ وهذا الوضع يخلق إشكاليات للسياسات الغربية من حيث إنه يؤثر سلباً في الاستعداد الغربي للتعامل مع القوى غير الحكومية أو ما يسمى عامة «المجتمع المدني» أو لدعم أو تسويق أي خطوات جديدة باتجاه الديموقراطية في هذه البلدان. وبقدر ما يحذر بعض المسؤولين والأكاديميين السياسيين الغربيين من ديمقراطية الدول العربية انطلاقاً من خوفهم من استيلاء قوى إسلامية غير صديقة على السلطة، فإن الشكوك إزاء الغرب تبقى قوية في الأوساط الشعبية وجزء كبير من النخب الثقافية والسياسية في هذه البلدان. ولقد ازدادت هذه الشكوك في الفترة الأخيرة بعد انكشاف التلازم بين مشروع حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية للشرق الأوسط، وبعد مناقشة الغرب لأطروحة هانتنغتون حول صدام الحضارات القادم بين «الغرب والآخرين» على الحدود بين الإسلام والمسيحية، وبعد تشبيه الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (نفي ذلك لاحقاً) الإسلام الأصولي بالتهديد الشيوعي السابق^(٤). وعلى الرغم من أن مبادرتي حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية حيال جنوب المتوسط كان يفترض بهما أن تكونا

(٤) أنظر: *Süddeutsche Zeitung*, 2 February 1995; *The Washington Post*, 9 February 1995.

برامج للتعاون والحوار وليس للتهديد، ليس من الضروري أن تفهما على أنهما كذلك من قبل المراقبين الإقليميين. فاللاعبون الدوليون كما أبلغنا روبرت جرفز، يميلون دائماً إلى التقليل من حجم مضايقتهم للآخرين^(٥). ولا يقتصر الأمر على الإسلاميين وحدهم، بل إن هناك أيضاً عدداً كبيراً من المعلقين الليبراليين والعلمانيين الذين رأوا أن مبادرة حلف شمال الأطلسي صدامية وتمثل إعلاناً يحمل عداً مقصوداً للإسلام وبعض البلدان العربية - الإسلامية^(٦).

وتستند الشكوك العربية في أوساط العامة والمتقنين حول السياسات والمشاريع الغربية، إلى بعض العوامل، منها التجربة التاريخية للعالم العربي مع الاستعمار والامبريالية، والانطباع القائم على أن القوى الغربية لا تتردد عن تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة على حساب الشعوب وطموحاتها المشروعة، وكذلك العلاقة الوثيقة بين الغرب وإسرائيل، والانحياز الغربي، وخصوصاً الأميركي، لإسرائيل في الشرق الأوسط. والقوى المناوئة للحكومات في المنطقة ليست مرتاحة - هذا أقل ما يمكن أن يقال - إلى دعم دول حلف شمال الأطلسي لبعض الأنظمة العربية في نزاعاتها المحلية. والمثال الأوضح على ذلك دعم الولايات المتحدة للأنظمة في

(٥) أنظر: Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma", *World Politics*, 30 (1978) 2, pp. 167 - 214, p. 200.

(٦) أنظر بين آخرين، بدر الدين الحمامي «الناتو يعلن الحرب على الأصولية»، تونس الشهيدة التي تصدرها حركة النهضة التونسية، السنة الأولى، العدد ٢٢ (١٧ آذار / مارس ١٩٩٥): «وعلي أومليل «الحلف الأطلسي والإسلام»، المقتدى، السنة العاشرة، العدد ١٤ آذار / مارس ١٩٩٥، ص. ٣ - ٥. وأنظر أيضاً مقالة الدبلوماسي المصري السابق صالح بسيوني، «مع بداية الحداد بين حلف الأطلسي والعرب: أين صدقية الحلف في هذا التحرك الجديد»، الحياة، ٢٠ آذار / مارس ١٩٩٥.

الخليج أو دعم الحكومة الفرنسية للعسكر في الجزائر. وهذا إضافة إلى تجربة حرب الخليج الثانية التي رأت فيها شرائح كبيرة من السكان في العالم العربي عملاً عدوانياً غريباً والتي أثارت عقب انتهائها تساؤلات لدى بعض الأصوات غير المعادية للغرب بشكل عام، عما إذا كان الهدف من هذه الحرب تحرير الكويت أو تدمير العراق بصفة كونه القوة العسكرية الرئيسية للعالم العربي^(٧) فضلاً عن حماية مصالح الغرب النفطية. ومنذ حرب الخليج تركزت التوقعات والمخاوف في آن على العملية السلمية، وعلى ما هو أهم من ذلك، أي آفاق ومخاطر التقسيم المتوقع للعمل - سياسياً واجتماعياً - والأمن الإقليمي في شرق أوسط «جديد» مفترض.

وفي ما يتعلق بالعملية السلمية والاهتمامات الأوسع المتصلة بالأمن الإقليمي، من المثير للاهتمام ملاحظة أنه حتى النخب السياسية التي تعتبر عادة «موالية للغرب»، قد أظهرت تحفظاً كبيراً عن تأييد المشاريع الغربية والأميركية المتصلة بالمنطقة أو الانخراط فيها. ولإعطاء بعض الأمثلة الأخيرة نلفت إلى عدم الاستعداد المعلن لبلدان مثل الأردن وعمان وقطر والإمارات لتأييد سياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق، أو تحفظ مصر والسعودية عن منح تأييدهما المطلق للإدارة الأميركية للعملية السلمية والمشاريع الأميركية للشرق الأوسط الجديد.

ولعله من النادر أن يفهم صانعو السياسة الغربيون أسباب مثل هذا النوع من التصرف والمنطق الذي يُستند إليه. ويمكن في هذا المجال تحديد ثلاث مجموعات من الأسباب:

(٧) أنظر: George Joffe. "Middle Eastern views of the Gulf conflict and its aftermath", Review of *International Studies*, vol. 19 (1993), pp. 177 - 199 (p. 186 f.).

أولاً، علّمت التجربة التاريخية النخب السياسية الشرق أوسطية أن النظر إليهم بوصفهم وثيقي الصلة بالمشروعات الغربية، وخصوصاً المشروعات ذات الطابع العسكري، أمر قد يكون خطراً. فشاه إيران أو ملك العراق قبله بعشرين عاماً، لم يُقص عن العرش لأنه افتقد إلى التأييد الغربي، بل لأن الثورة إنما قامت جزئياً على الأقل، لأن النظام اعتبر دمية أميركية. ويمكن في هذا المجال أيضاً أن نشير إلى المخاوف السعودية من إثارة النقمة الشعبية من السماح بوجود عسكري أميركي دائم في المملكة، كما يمكن أن نشير أيضاً إلى موقف القيادة المغربية إبان حرب الخليج، إذ ناورت بين تأييدها للكويت وقرارات مجلس الأمن من جهة، وبين الغضب الشعبي على التحالف الذي يقوده الغرب من جهة أخرى.

ثانياً، هناك تجربة الدول العربية والدول الشرق أوسطية الأخرى، والتي تشير إلى أن الغرب والولايات المتحدة غير قادرين في معظم الأحيان على الوفاء بوعودهما وتنفيذ مشاريعهما، أي أن النخب الإقليمية قد تعلمت أن تحد من ثقتها بالقوى الغربية. دعونا نفترض، وخلافاً لرأي قسم كبير من الرأي العام العربي، أن السياسات الغربية في الشرق الأوسط ترمي بالفعل إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي والسلام العادل والشامل بين إسرائيل والعرب. وهي ترمي بشكل عام إلى تحقيق حل سلمي للأزمات الإقليمية. وإذا صح ذلك، فإن الغرب والولايات المتحدة أو الأمم المتحدة لم يحظوا بنجاح كبير، بل إنهم لم يكونوا أكثر نجاحاً من الجامعة العربية أو غيرها من اللاعبين الإقليميين. ولنأخذ مثلاً فشل الولايات المتحدة وآخرين في فرض حل ينهي الحرب الأهلية في لبنان، وهو حل تم التوصل إليه في النهاية من طريق الجامعة العربية والسعودية، أو فشل المجتمع الدولي في إنهاء الحرب

الإقليمية في الصومال أو فشل اللاعبين الدوليين والإقليميين في إنهاء الحرب الأهلية في اليمن عام ١٩٩٤. ولنأخذ أيضاً في الحسبان فشل الجهود المبذولة على مدى عقود لإيجاد حل للنزاع العربي - الإسرائيلي من الخارج. ولم يحصل انجاز رئيسي في هذا المجال إلا عندما قام اللاعبون الإقليميون، بعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة حزب العمل الإسرائيلية، بالاعتماد على أنفسهم وإيجاد صيغة خاصة بهم.

ثالثاً كان على النخب السياسية الإقليمية أن تتعلم أن الغرب غالباً ما يقلل من وزن العوامل الإقليمية، وأن حلفاءهم الغربيين ليسوا بالضرورة مهتمين بالقدر نفسه بالتطورات والديناميات الإقليمية. وبالتأكيد من الحكمة أن يجري التعامل مع الشرق الأوسط أو مع العالم العربي كنظام إقليمي، أي كمجموعة من الدول ذات الارتباط الوثيق في ما بينها وتتميز عن محيطها الدولي بالقرب الجغرافي وكثافة التفاعل وبعض الملامح (على الأقل) الثقافية المشتركة^(٨). أما على صعيد الأمن، فمن المؤكد أن هذا النظام ليس نظاماً عربياً خالصاً. والحقائق الوضعية تُلْقِط بشكل جيد في مفهوم نظام الأزمة الشرق أوسطي أو المركب الأمني^(٩) الذي تعتبر دينامياته الداخلية أكثر أهمية لناحية الاعتبارات الأمنية للاعبين الإقليميين، من ديناميات

Paul C. Noble, "The Arab System: Opportunities, Constraints and Pressures", in Bahgat Korany (ed.) Ali E. Hillal Dessouki (eds.), *The Foreign Policies of Arab States*, Boulder (Westview) 1984, Leonard Binder, "The Middle East as a Subordinate International System, *World Politics*, Vol 10 (1957/58), pp. 408 - 429.

(٩) حول تعقيدات الأمن الإقليمي أنظر: Barry Buzan, *People, States, and Fear. An Agenda for International Security Studies in the Post Cold War Era*, Boulder, 1991, pp 191 - 193: on the Middle East as a regional conflict system, cf. Volker Perthes, *Risiken und Konfliktfelder im nahostlichen Raum: Hypothesen für die Zeit des Umbruchs*, Ebenhausen (Information Paper, Stiftung Wissenschaft und Politik) December 1994.

النظام الدولي، ذلك أن معظم هذه الديناميات الإقليمية هي على الأقل أكثر تهديداً للقوى الإقليمية. كما أنه من الممكن لهذه القوى نفسها أن تؤثر فيها بشكل أكثر فاعلية من التطورات الدولية. وصانعو السياسة الغربيون غالباً ما يتجاهلون نظرياً وعملياً، أهمية الإطار الإقليمي بالنسبة إلى الدول الإقليمية، وكذلك وجود برامج خاصة بهذه الدول ومشروعية هذه البرامج.

وهكذا، فإن الغرب على سبيل المثال، قد علق أهمية كبيرة على جعل أكبر عدد ممكن من البلدان توقع معاهدة الأسلحة الكيميائية، وعلى الحصول على موافقة المجتمع الدولي على التمسيد اللامحدود لمعاهدة حظر الانتشار النووي. في المقابل لم تكن الدول العربية، بما فيها حليف قوي للغرب مثل مصر، مهتمة فعلياً في ما إذا كانت هاتان الاتفاقيتان ستوقعان أو ستمددان. فهي كانت مهتمة أكثر بقدرات إسرائيل النووية، وبالحصول أو الحفاظ على نوع من امكانية الردع. وفيما تظهر القوى الغربية حالياً اهتماماً كبيراً بإيجاد حل سريع للنزاع العربي - الإسرائيلي، فإن بعض الدول الإقليمية - سوريا على وجه الخصوص، وأيضاً إسرائيل ومصر إلى حد ما - تفضل لأسباب مختلفة، تقدماً تدريجياً حذراً، ذلك أن اهتمامها الرئيسي يتمثل في ضمان عدم تعرض ما تعتبره مصالحها كدولة / أمة؛ وتشمل هذه المصالح أساساً الحفاظ على المركز الاستراتيجي لكل بلد، وتدفق الربيع الإقليمي والدولي، والاستقرار الداخلي.

وأخيراً، إذا كانت الولايات المتحدة تجد أنه من الحكمة أن «تحتوي» إيران وتزعزع استقرارها، فإن اللاعبين الإقليميين يرون انطلاقاً من حساباتهم الأمنية وتحديددهم للمخاطر، أن من الأفضل البحث عن سبل التوصل إلى نوع من التفاهم وبناء الثقة مع طهران، ولديهم من وجهة نظر

الكاتب، الأسباب التي تدعوهم إلى ذلك. وبالتالي فإن على الولايات المتحدة والغرب عامة، أن يعمدا إلى تبني ما سماه عبد المنعم سعيد «الاستجابة البناءة للاهتمامات الأمنية العربية»^(١٠)، ما يتطلب أساساً أن تأخذ السياسات الغربية الاهتمامات الأمنية المشروعة للدول والشعوب في المنطقة في الحسبان بدلاً من أن تفرض اهتمامات الحلف الغربي، وأن تساعد على ظهور الهيكليات الأمنية الإقليمية بصرف النظر عما إذا كان موقف المرء سلبياً أم إيجابياً من المشاركين فيها، وأن تمتنع عن ممارسة علاقة أبوية مع أصدقائها في المنطقة، أي أن تحاول فرض الحلول التي قد لا يكون اللاعبون الإقليميون قد باتوا مستعدين لها.

هل سيتعاونون؟

بعدما قلنا هذا كله، لا بد من إبداء بعض الملاحظات النقدية حول قدرة ورغبة اللاعبين الإقليميين في التوصل إلى مقاربة بناءة لأمنهم الإقليمي. وهناك أربعة أمور تكتسب أهمية خاصة في هذا المجال:

أولاً، لا يوجد حتى الآن برنامج عربي مشترك للأمن الإقليمي، ناهيك بالبرنامج الشرق أوسطي. فإذا كانت قد تمت الإشارة أحياناً إلى اعتبار الوطن العربي القاسم المشترك لمعظم مفاهيم الأمن العربية^(١١)، فإن ذلك قد يعتبر صحيحاً بالنسبة إلى خطاب الدول العربية الرئيسية، لكن بعض المفكرين والسياسيين العرب قد تخلوا علانية عن تصور أمن بلادهم في إطار عربي شامل. وقد ظهرت بعد حرب الخليج، خصوصاً في الكويت

(١٠) أنظر: Said Ali... "The Shattered Consensus. Arab Perceptions of Security". op.cit

(١١) المصدر نفسه.

وأيضاً في المغرب وتونس، محاولات جديّة لاعادة تعريف الأمن القومي في إطار بديل. وعلى أي حال، فإن الحديث في العالم العربي اليوم عن الأمن القومي لكل دولة بمفردها قد اتسع أكثر مما كان عليه في الستينات والسبعينات. وعندما يشار إلى الأمن العربي، فإن هناك اختلافات كبيرة في تحديد ماذا يعني ذلك بالضبط. فالنخب السياسية والثقافية في البلدان العربية الكبرى بشكل خاص، تميل إلى اعتبار الأمن الوطني لدولها أمناً قومياً عربياً. ومثالنا في هذا المجال التبريرات القومية العربية التي أدلت بها مصر لاهتمامها بالاضطلاع بدور أمني في الخليج^(١٢).

في المقابل، فإن الدول العربية الأصغر والأضعف تجد أنه من المبرر والمنطقي الاعتماد على قوى من خارج المنطقة بدلاً من اشقائها العرب للحفاظ على أمنها. وهكذا فإن أمن الخليج يتدول بشكل متزايد. وقد أظهرت تحرّشات العراق على الحدود الكويتية في خريف ١٩٩٤ إلى أي مدى قد تتجه دول مجلس التعاون الخليجي في الأوقات الحرجة إلى طلب الحماية المباشرة من الولايات المتحدة والغرب بدلاً من حلفائها العرب.. ولا يمكن معرفة ما إذا كان ذلك ناتجاً من انعدام الثقة باعلان دمشق^(١٣) (معاهدة التحالف التي وقعتها دول مجلس التعاون الخليجي مع مصر وسوريا بعد حرب الخليج) أو أنه يظهر انعدام ثقة دول الخليج بشركائها المصريين والسوريين.

ثانياً: الهيئات والمنظمات العربية المتعددة الأطراف لم تتوصل عامة

(١٢) أنظر بين آخرين: سعد الدين إبراهيم، مصر وتحديات المستقبل العربي في مصر والوطن العربي (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠) ص ٤١-٤٧.

(١٣) أنظر في هذا المعنى: ناصيف حتي، «العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية، ورقة عمل، المستقبل العربي، السنة ١٨ (١٩٩٥/١٠) العدد ٢٠٠. ص ٥-٢١ (ص ١٩).

إلى انجاز ما هو مطلوب منها، وخصوصاً على مستوى توفير الأمن الإقليمي أو الأمن الإقليمي الفرعي. فالجامعة العربية، وعلى الرغم من توصلها منذ وقت طويل إلى عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، لم تتحول إلى هيئة شاملة للأمن العربي. وكذلك فشل مجلس التعاون الخليجي في التحول إلى وسيلة فاعلة لتوفير الأمن لأعضائه. ولم يخرج إلى النور كما ذكرنا، إعلان دمشق، ولم تتحول أي من هذه المنظمات الإقليمية أو الإقليمية الفرعية إلى لاعب جماعي يتحدث من خلاله الأعضاء أو يتفاوضون بصوت واحد.

ثالثاً: إن هذا الخلل البنيوي على الصعيد الإقليمي هو جزئياً على الأقل، نتاج لانعدام عام للثقة بين النخب السياسية في العالم العربي والشرق الأوسط. ويترافق انعدام الثقة المتبادل هذا مع سيادة مفاهيم قديمة للأمن، إذ لا يزال هناك في كل دول المنطقة، وخصوصاً سوريا وإسرائيل، دور مهم للعسكر في عملية صيانة السياستين الخارجية والأمنية. والعقلية السائدة بين القادة السياسيين والعسكريين يمكن وصفها بغلبة منطق الكل أو لا شيء في فهم الأمن والعلاقات الدولية، أو هي كناية عن مقاربة «واقعية» مغالية في تطرفها. ويكمن جوهر هذه العقلية السياسية في الاقتناع الراسخ في أن ما يكسبه أحد الجيران على صعيد الأمن هو بالضرورة خسارة لأمن الطرف المعني^(١٤).

(١٤) وفي هذا الإطار، إن النقاش الدائر في إسرائيل حول مرتفعات الجولان المحتلة يعبر تماماً عن هذه العقلية. فهو يشير إلى المخاطر العسكرية المحتملة للانسحاب الإسرائيلي، وليس إلى فرص تعزيز أمن الدولتين عبر إعادة الجولان إلى سوريا ونزع سلاحه. أنظر مثلاً: Gerald M. Steinberg, "Israeli Security and the Peace Process", in: *Security Dialogue*, Vol 25 (1994), pp. 51 - 62.

أما الخطاب العربي السياسي الأكاديمي الراهن فهو حافل بالتعابير عن المخاوف القائلة بأن العملية السلمية الحالية تشكل تهديداً أمنياً.

ولا تزال مفاهيم من نوع الأمن التعاوني بعيدة مما يبيدي الزعماء العسكريون وأغلب الزعماء السياسيين في المنطقة استعداداً للتخطيط له^(١٥).

رابعاً، على المرء أن يأخذ في الحسبان المدى المحدود للتعاون الإقليمي بين الدول العربية والدول الشرق أوسطية عامة، وحتى في ما هو خارج الدوائر المتصلة بالأمن. فالتجارة العربية الداخلية على سبيل المثال لا تزيد عن ٧ أو ٨ في المئة من مجمل التجارة الخارجية للدول العربية، والتفاعل بين المجتمعات غالباً ما تضعضعه الأزمات السياسية. ويبدو أن ما من شيء يحمل على توقع تكثيف التعاون الإقليمي في المستقبل القريب والمتوسط، بغض النظر عن كون المنطقة التي نتحدث عنها، المنطقة «العربية» أو «الشرق أوسطية»^(١٦). ويبدو أن هناك بعداً اقتصادياً، وربما ثقافياً أيضاً، لهذا العجز الظاهر عن تعزيز التعاون. وإذا نظرنا إلى البعد السياسي، فإن العقبة الرئيسية هي في هيكليات أنظمة الحكم السائدة في معظم بلدان المنطقة. فالأنظمة السلطوية وغير الديمقراطية التي تفتقد غالباً حتى إلى القليل من الشرعية الداخلية، معنية بشكل خاص بالسيطرة على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية بين رعاياها ورعايا الدول الأخرى. وبنتيجة ذلك، فإن الثنائية الشديدة المركزية، وليس العلاقات المتعددة الأطراف، هي الشكل السائد للعلاقات بين الدول الإقليمية. كما أن المحاولات الهادفة إلى إيجاد شبكات وهيكلية للتعاون الإقليمي أو لإيجاد هيكلية أمنية إقليمية

(١٥) لمناقشة آفاق الأمن التعاوني في الشرق الأوسط أنظر: Efraim Karsh / Yezid Sayigh, "A Cooperative Approach to Arab - Israeli Security", in: *Survival*, vol 36 (Spring 1994), pp. 114 - 125.

(١٦) أنظر لمزيد من التفاصيل Volker Perthes, *Arab Economic Cooperation: A Critical View From Outside*, Ebenhausen (Information Paper, Stiftung Wissenschaft und Politik) January 1996.

تستحق الذكر لا تملك سوى حظوظاً ضئيلة في النجاح.

ولا يزال لاعبون إقليميون فاعلون يحاولون أن يقحموا قوى أجنبية - غربية أساساً - في شؤون المنطقة، وأن يتعاونوا مع شركاء من خارج المنطقة بدلاً من داخلها. وهذا السلوك ليس غير منطقي بشكل مطلق من منظور أمن الأنظمة. فهو قد يساعد على تعزيز السلطة الداخلية للنظام المعني، بل حماية النظام مما قد يتعرض له من جراء الاعتمادات الإقليمية المتبادلة، ومن القوة التخريبية المحتملة للاتصالات غير المسيطر عليها بين المجتمعات الإقليمية، وهو يعزز قدرات الأنظمة المعنية في التحكم أو السيطرة على محيطها الإقليمي.

بعض الأسئلة لجوار إضافي

في ما يتعلق بما تم التوصل إليه أو لم يتم في مجال التعاون والأمن الإقليميين، فإنه من المنطقي طرح بعض الأسئلة النقدية المتصلة باستعداد وقدرات اللاعبين الإقليميين - العرب والشرق أوسطيون - على جعل منطقتهم أكثر أمناً. إن الأسئلة الأربعة التالية التي سنترك الإجابة عنها للآخرين، تنطلق بالتأكيد من منظور أوروبي، ويقصد منها بالتالي تعزيز الحوار عبر المتوسط.

أولاً، هل سيتمكن القادة الإقليميون والنخب الإقليمية بشكل عام من حل نزاعاتهم بطريقة لا تهدد الأمن المتوسطي الأوسع؟ إن اتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية والاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية توفر بعض الأمل انطلاقاً من كون اللاعبين الإقليميون أنفسهم هم الذين تفاوضوا وتوصلوا إلى هذه الاتفاقيات. إلا أنه من المهم أن نتذكر أن دول المنطقة

ونخبها لم تدخل إلى العملية السلمية الحالية بفعل تكون اقتناع مفاجيء لديها بمزايا التعاون والمساومة، بل هي فعلت ذلك لأن الخيارات البديلة الأخرى قد فشلت، ولأنها اقتنعت بأنه لم يعد مسموحاً بالحلول الأخرى في «النظام العالمي الجديد»، أو لأن مثل هذه الحلول أعتبرت باهظة التكاليف. وما يثير الحذر في هذا المجال يتمثل في ما إذا كانت هذه الحكومات ستتمكن من اقناع شعوبها بضرورة الطريق السلمي وبمزاياه، بما في ذلك التنازلات التي تتضمنها أي تسوية. فإذا ما فشلوا في ذلك، فإن بعض المعادلات السياسية في المنطقة ستتغير، والعملية السلمية ستتعرض للتوقف.

ثانياً، هل ستتمكن هذه النخب وكيف، من تطوير منطق للتعاون الإقليمي يقوم على العقلانية الاقتصادية بدلاً من الاعتبارات الجيوسياسية؟ وهل ستتمكن وتسعى لإنشاء بنى تعاونية في «شرق أوسط جديد» أو «نظام عربي جديد» بدلاً من محاولة النفاذ بشكل فردي إلى الغرب أو تأمين دعم فردي لطموحاتهم الإقليمية من قبل القوى الغربية؟

ثالثاً، هل يسع هذه النخب التحول من الحكم التسلطي إلى حكم أكثر تعددية وتشاركية في العلاقات بين الدولة والمجتمع — أي إلى شكل من العلاقات بين الدولة / المجتمع يعزز شرعية الأنظمة ويقلل التوترات الداخلية، ويقلل بالتالي من حجم أحد المصادر الحالية الرئيسية لعدم الاستقرار الإقليمي؟

وأخيراً، ما الذي تتوقعه النخب العربية والشرق أوسطية من أوروبا أو من الغرب بشكل عام، إلى جانب كمية من المساعدات الإضافية؟ إن هذا لا يعني أن السعي لمزيد من المساعدات الاقتصادية أمر غير شرعي، بل إن السؤال يتصل بنوعية العمل السياسي أو بنوعية التدخل المطلوب. قد يميل

المرء نظرياً إلى القول إنه يجب تعزيز برامج التعاون الاقتصادي في حين أنه ينبغي على الغرب أن يترك الشرق الأوسط لوحده في ما يتعلق بالمسائل السياسية والشؤون الداخلية وشؤون الأمن الإقليمي. ولكن عملياً يمكن التشكيك في أن مثل هذا الامتناع عن التورط السياسي يحقق المصالح السياسية المشتركة للشعوب على الضفتين الجنوبية والشمالية للمتوسط.

الفصل الثالث

الاندماج أو الفصل

في سيرونة السلام الشرق أوسطية

منذ نهاية عام ١٩٩٤، يبرز مجدداً الوجه الصعب لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي مثل هذه المراحل، يميل المراقبون قصيرو النفس قبل غيرهم، إلى الحديث عن أزمة عملية السلام، على الرغم من أن مفهوم الأزمة لا يعيننا إلا قليلاً في فهم مشاكل عملية السلام، وخصوصاً أنه استخدم عملياً بصورة دائمة^(١). ثمة مفهومان آخران متراكبان جزئياً، ربما كانا يملكان طاقات معرفية أكبر، سنستعين بهما في ما سيلي من هذا النص، وهما: أولاً، مفهوم الجدول الزمني أو المشاريع السياسية التي يتابعها الفاعلون المختلفون في الشرق الأوسط؛ وثانياً، مفهوم المنظورات التي يجب على الطور الراهن من عملية السلام أن يتطور وفقها، من وجهات نظر الفاعلين المعنيين. إن هذين المفهومين بوسعهما أن يعمقا فهمنا لأسباب سير المفاوضات بين الأطراف الشرق أوسطية نحو «سلام بارد» في المدى المتوسط، على ما يبدو، وليس نحو شرق أوسط جديد يتعين من خلال مؤسسات مشتركة وسواها من ترتيبات التعاون المنسقة.

(١) يجري الحديث عن «عملية السلام» منذ ١٩٧٣، أي منذ قيام وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر بمهمته المكوكية بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر - يوم الغفران.

جداول زمنية إقليمية وغير إقليمية

ليست الجداول الزمنية للأطراف الإقليمية المتصارعين غير متشابهة فحسب، بل هي أيضاً لا تتطابق في مجموعها بالضرورة - وهذا أمر كثيراً ما يتم تجاهله - مع مشاريع الفاعلين الدوليين. عادة، لم تدرك معظم الإدارات الأميركية، ولم يدرك غيرها من الوسطاء الغربيين أيضاً - سواء كانوا مدعويين للتوسط أم غير مدعويين - في عملية السلام الشرق أوسطية، أن للفاعلين الإقليميين تقليداً طويلاً وخبرة غنية في احتواء الأطراف الثالثة وتحويلهم إلى أدوات لها: يحتوي المرء أطرافاً خارجيين ليعزز بمساعدتهم أهدافه الخاصة ويستقوي بهم ضد خصوم محليين أولاً^(٢)، وكي يضيف قدرات إلى طاقاته وطاقات دول المنطقة التي ليس لديها ما تبيعه غالباً سوى قيمتها السياسية والاستراتيجية ثانياً. من ذلك أن أميركا وجدت نفسها مكرهة على تقديم دعم مالي مقابل كل خطوة قامت بها إسرائيل حتى الآن في اتجاه السلام. ولا شك في أنها ستمول أيضاً أي مخاطرة ستكون إسرائيل مجبرة على القيام بها في المستقبل، علماً أن المثال الإسرائيلي ليس استثنائياً في أي حال. فبعد اتفاقي كمب ديفيد وبداية الانسحاب الإسرائيلي من سيناء المصرية، ارتفعت معونات أميركا إلى إسرائيل لتبلغ نحو ٣ مليارات دولار أميركي^(٣). أما الانسحاب من الجولان والضفة الغربية، فيتوقع أن تجعل المساعدات المالية حدوثه أكثر سهولة

(٢) L. Carl Brown, *International Politics and the Middle East. Old Rules, Dangerous Games*, (٢) (London: 1984).

(٣) احتلت مصر بعد اتفاق السلام الذي عقده مع إسرائيل، الموقع الثاني في قائمة من يتلقون العون الاقتصادي والعسكري الأميركي.

ويسراً. بذلك يكون ابطاء عملية السلام أو تعقيدها وسيلة يستعملها كل طرف لرفع ثمن استعداده للسلام، لاسيما أن كل طرف يريد الافادة لأطول أمد ممكن من أكثر صور عوائد الحرب أو الربيع الاستراتيجي سخاء، التي يمكنه الحصول عليها^(٤).

في المقابل، يبدي الفاعلون الشرق أوسطيون استعدادهم الدائم لمنح الوسطاء الغربيين الاحساس بأهمية ومتعة النجاح الجزئي على الأقل: رئيس منظمة التحرير يستقبل أي زائر غربي يريد لقاءه، عوض أن يكرس نفسه لمهمات أشد إلحاحاً وضرورة. كما يستطيع وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن يخفف في كل من زيارته إلى الشرق الأوسط، من حدة الوضع في جنوب لبنان: خلال فترة زيارته على الأقل، وهي حدة تتصاعد قبل كل زيارة بصورة تكاد تكون حتمية^(٥).

لماذا يجوز أو يمكن لأطراف الصراع الشرق أوسطي أن يتوقعون قيام الغرب بتمويل سلام الشرق الأوسط، أو بتقديم مكافآت مالية تدفع للفاعلين الإقليميين مقابل انخراطهم في السلام؟ لأن الغرب - الذي يحكى عنه هنا بصورة تبسيطية باعتباره فاعلاً موحداً - يريد شيئاً مغايراً لما يريده الفاعلون الإقليميون. يهتم الغرب لدوافع لا تتعلق بالغيرة على الإطلاق، بتهدة المنطقة وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو ينشد استقرارها

(٤) Hazem Beblawi/ Giacomo Luiciani (Hrsg.), *The Rentier State*, (New York: 1988); Claudia Schmid, *Das Konzept des Rentier - Staates. Ein sozialwissenschaftliches Paradigma zur Analyse von Entwicklungsgesellschaften und seine bedeutung für den vorderen Orient*, Munster/ Hamburg 1991; zum Konzept der Kriegsdividenden und strategischen Renten vgl. Volker Pertes, *Kriegsdividende und Friedensrisiken: Überlegungen zu Rente und Politik in Syrien*, in: *Orient*, 35 (1994) 3, S. 413 - 424.

(٥) هكذا فرض في ١٠ آذار / مارس ١٩٩٥ حصار إسرائيلي استمر أسابيع عدة على صيدا، ورفع بمناسبة زيارة كريستوفر للقدس. وأعيد فرضه في ١٦ آذار / مارس.

في صورة تكفل وصوله إلى مصادر الطاقة، وتغنيه عن الاستخدام المكلف لقواته الخاصة. كما يهتم بتطور اقتصادي / اجتماعي فيها، يكبح بواسطته انفجاراتها الاجتماعية ويمنع حدوث موجات هجرة أكبر منها، ويعمل لضمان سوق التصريف الشرق أوسطي، ولعدم قيام أنظمة عدوانية تفرط في تسليح نفسها، وقد تمتلك أسلحة نووية^(٦).

في المقابل، ليس الحل السلمي المبكر في الشرق الأوسط، والذي يقدمه الوسطاء الغربيون، ولا سيما منهم أميركا باعتبارها الراعي الأساسي لعملية السلام، هو الحل المفضل بالضرورة لدى الفاعلين الإقليميين. وليس بين الأنظمة الشرق أوسطية - يصح هذا القول بالنسبة إلى الدول العربية وإسرائيل - نظام واحد شارك في عملية السلام الحالية بدافع اقتناعات تكونت لديه فجأة حول مزايا التعاون الإقليمي والحلول الوسط والتسويات بين الدول. الصحيح أن الأطراف المعنيين انخرطوا في هذه العملية، لأن خياراتها الأخرى فشلت أو لم تعد قابلة للتمويل - بسبب عدم وجود من يريد تمويلها - أو لأن اعتقاداً بضرورة الامتناع عن الأخذ بسلوك مخالف في «نظام عالمي جديد» أحادي القطب، ينتشر، أو لأن الخيارات الأخرى اعتبرت خطيرة، وبالتالي مهددة لأمن النظام الذي يتبناها. هذه النقطة شديدة الوضوح في النقاش الإسرائيلي الممل حول ما إذا كان يجب إعادة الأراضي المحتلة، وحول كمية الأراضي التي يجب إعادتها، من أجل بلوغ السلام. وينطبق الشيء نفسه على الجانب الآخر. وفي اجتماع نظمه

(٦) ينبغي على البلدان الغربية أن تفرض قيوداً أكبر لدى تصدير تقنيات معينة - خاصة النووية (المدنية منها أيضاً). وعلى الغرب تشجيع إسرائيل والدول العربية على الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

معهد ألماني في الخارج مطلع عام ١٩٩٥ رد مثقف سوري ذو انتماء عالمي بكل معنى الكلمة، على سؤال طرحه أحد المشاركين حول ما إذا كان الرئيس حافظ الأسد يريد السلام حقاً مع إسرائيل، بقول أثار دهشة الجميع: «هذا يتوقف على ما يفهمه المرء من جملة «يريد السلام». إذا كان السلام يعني إيجاد حلول مثل بالنسبة إلى سوريا في إطار الممكن، فإن الرئيس الأسد يريد السلام، وكذلك المجتمع السوري. إما إذا كان معنى السلام الرغبة في إبقاء إسرائيل في الأراضي العربية / الفلسطينية، فإن أحداً لا يريد السلام».

تبين هذه الإجابة غير الدبلوماسية خطأ الاعتقاد بأن النخب الفاعلة في الشرق الأوسط تريد قبل كل شيء من الغرب أن يقيم السلام في منطقتها. سيكون تقويماً خاطئاً أيضاً أن نرى في كل عملية سلمية بالضرورة تطوراً ينحو نحو الانفتاح والتعاون والتكامل وتكوين بنى مشتركة.

منظورات متناقضة لعملية السلام

يظهر هنا على أبعد تقدير أن المنظورات التي يريد الفاعلون المقررون تطوير عملية سلام الشرق الأوسط بموجبها، هي منظورات شديدة التباين. يمكننا أن نختار منها منظور التكامل ومنظور الفصل. ووفق المنظور الوظيفي المطبوع بطابع عملية السلام الأوروبية في مجملها، يُفترض أن تستهدف عملية سلام إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، تكامل وتشابك دول ومجتمعات المنطقة، أو بكلمات أخرى، أن تقيم جسوراً بين وحداتها السياسية والاجتماعية؛ هذا المنظور التكاملي تتبناه دراسات مختلفة قام بها البنك الدولي حول امكانيات التطور الاقتصادي وتطور البنى التحتية في الشرق الأوسط. كما تأخذ به سيناريوهات مجموعات عمل أكاديمية

وتقارير معاهد بحوث اقتصادية علمية، وينطلق منه مشروع إقامة بنك للتنمية الإقليمية لشمال إفريقيا والشرق الأوسط اقترحه أميركا^(٧). أما في منطقة الشرق الأوسط نفسها، فيتفق مع هذا المنطق السيناريو الذي طوره وزير خارجية إسرائيل السابق ورئيس الوزراء الحالي حول شرق أوسط جديد يتمحور حول إسرائيل بدل أن يعزلها^(٨). كما تنطلق منه أيضاً الاقتراحات المختلفة حول كونفيدرالية فلسطينية / أردنية ومنطقة تجارة حرة فلسطينية / أردنية / إسرائيلية، وإقامة منظمة إسرائيلية / فلسطينية / أردنية / مصرية لاجتذاب السياح. أما التعبير الصريح عن هذا المنظور فهو مؤتمر القمة الاقتصادية في الدار البيضاء الذي انعقد في تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤، وكذلك مؤتمر عمان الذي انعقد في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٥، كاستمرار له.

لكن مؤتمر الدار البيضاء أتاح من جهة أخرى، التعرف على منظور آخر لعملية سلام الشرق الأوسط هو منظور الفصل. اللافت في هذا السياق غياب دولتين، إلى جانب سوريا ولبنان، عن مؤتمر الدار البيضاء، على الرغم من أنهما كانتا قد شاركتا قبل ثلاثة أعوام في مؤتمر مدريد للسلام. وفي ما يخص سوريا ولبنان، لا يتعلق الأمر ببساطة بدول ذات خط متشدد أو بمقاطعين لعملية السلام، بل ببلدين مركزيين بالنسبة إلى سلام الشرق

u. a Leonard Hausman/Anna D. Karasik (Hrsg.), *Securing Peace in the Middle East: Project on (V) Economic Transition*, Cambridge (Harvard University): June 1993; Ishac Diwan/ Lyn Squire, *Economic Development and Cooperation in the Middle East and North Africa*, (Washington, D. C: November 1993, World Bank Discussion Paper Series No. 9); Axel Halbach u. a., *Perspektiven regionaler Wirtschaftskooperation im Nahen Osten*, Munchen 1994 (ifo Forschungsberichte der Abteilung Entwicklungslander 83); Caio Koch - Weser, *Mideast: Now to Turn to the Business of Building Lives*, in: *International Herald Tribune*, 30/10/1994.

Shimon Peres, *The New Middle East*, (New York: 1993). (٨)

الأوسط، تواجه حكومتاهما ومجتمعهما مصاعب جمة بسبب المسار
الراهن لعملية السلام والنتائج الاقتصادية والجيوسياسية التي يمكن أن
تترتب عليها^(٩). وليست صدفة أن يعلن الرئيس السوري حافظ الأسد في
نهاية عام ١٩٩٤ أن الواقع الإقليمي القائم أكثر قبولاً بالنسبة إلى سوريا
من سلام بشروط إسرائيلية أو أميركية.

في المناسبة، أوضحت دول عربية أساسية، راهن الغرب، ولا سيما
منه أميركا، وما زال يراهن عليها، أن تصوراتها حول مستقبل المنطقة
مغايرة لتصورات أميركا وإسرائيل. وهكذا أعلن وزير خارجية مصر خلال
مؤتمر الدار البيضاء وبعده أيضاً، أن القاهرة ترى في التصورات الإسرائيلية
حول شرق أوسط جديد فيه سوق شرق أوسطية متكاملة، تصورات غير
واقعية، وأنها ستقاوم طموحات إسرائيل للهيمنة على المنطقة^(١٠). بعد الدار
البيضاء، أطلقت مصر بالتعاون مع جامعة الدول العربية، حملة سياسية
ذكية ضد تسليح إسرائيل النووي ولصالح تمديد معاهدة منع انتشار
الأسلحة النووية، احتل مركز النقاش فيها مجدداً موضوع أمني «عنيف»
وليس التكامل الشرق أوسطي والتعاون الاقتصادي. عندئذ، لم يقتصر دعم
المبادرة المصرية على سوريا والأردن، بل شمل أيضاً العربية السعودية
وسواها من ممالك الخليج المحافظة؛ فأعلنت السعودية ولجنة مجلس
التعاون الخليجي التي تضم إمارات النفط، أنها غير مهتمة بمشروع بنك

(٩) Volker Perthes, Von der Kriegsdividende zum Risiko Frieden, in: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, 19/9/1994; ders., Risiken und Konfliktfelder im nahostlichen Raum. Hypothesen für die Zeit des Umbruchs, unveröffentlichtes Manuskript, Stiftung Wissenschaft und Politik, Ebenhausen, Dezember 1994, s. 15 f.

(١٠) مقابلة مع وزير خارجية مصر عمرو موسى، الحياة، ١٨/٢/١٩٩٥.

التنمية الإقليمي المرغوب أميركياً وإسرائيلياً^(١١). وأوضحت الكويت أنها غير مهتمة، فضلاً عن ذلك، بلقاء مع رأس الحكومة الإسرائيلية، وأنها ستبقي على مقاطعة الشركات الإسرائيلية.

إذا أمعنا النظر في ما سبق، أمكننا التأكيد على أن منظور التكامل لا يحظى بدعم جدي إلا لدى قسم من النخبة السياسية الإسرائيلية فحسب. صحيح أنهم يفكرون في التكامل الإقليمي في إسرائيل أكثر - وبصورة أكثر جدية - مما يفكرون فيه في الدول المجاورة، إذ يمني الإسرائيليون أنفسهم بمغانم لهذا التكامل أكبر من تلك التي ستصل إلى العرب؛ فإسرائيل هي الأقوى اقتصادياً والأكثر تطوراً من الناحية التقنية. وهي ترى في التكامل فرصة تحولها إلى نقطة الثقل الاقتصادي للمنطقة كلها أيضاً. كما أن السوق العربية بمستهلكيها المحتملين الذين يبلغ عددهم ٢٥٠ مليوناً من البشر، هي أكثر إغراء بالنسبة إلى المنتجين الإسرائيليين من السوق الإسرائيلية بملايينها الخمسة بالنسبة إلى الاقتصاد العربي. وعلى الرغم من هذا كله، لا توجد لدى الجانب الإسرائيلي إرادة حقيقية للتكامل. ويظهر هذا في أمور صغيرة منها أن المناطق الفلسطينية المحتلة ما زالت تشكل سوقاً حرة بالنسبة إلى المنتجين الإسرائيليين، بينما تضع إسرائيل في المقابل، حدوداً عليا في وجه الواردات من المجالات القليلة التي يمتلك المنتجون الفلسطينيون فيها مزايا مقارنة - إنتاج البندورة والبيض. ومنها أن أي حزب إسرائيلي فاعل لن يقترح التخلي جدياً عن تقديم الدعم للزراعة الإسرائيلية أو الاستغناء عن الصناعة البتروكيميائية أو التصدير المحتمل للخدمات المالية،

(١١) الحياة ١٠/٢/١٩٩٥.

على أمل أن تعزز تدابير كهذه مصلحة سوريا والعربية السعودية أو لبنان في التكامل الإقليمي^(١٢).

يجد السؤال حول المنطق الذي ستتبعه عملية السلام، وحول مشكلة الجداول الزمنية المختلفة للفاعلين الإقليميين، تعبيره الأوضح في العلاقة الإسرائيلية - الفلسطينية. حاول الإسرائيليون والفلسطينيون بلوغ أهداف متباينة عبر إعلان المبادئ المشترك في أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ وما يسمى اتفاق «غزة - أريحا» في أيار / مايو عام ١٩٩٤. فقد أرادت إسرائيل قبل كل شيء، نهاية الانتفاضة ووضع حد للطعن بالسكاكين وللهجمات على المدنيين والعسكريين التي يصفها الإسرائيليون عمومًا بالارهاب. إلى هذا، أرادت إسرائيل إنهاء عزلتها الإقليمية ومبادلة قسم من الأراضي المحتلة بالسلام، والتخلص من قطاع غزة الذي كان قد غدا عصياً على المراقبة. إلى ذلك، كان للإسرائيليين مصلحة في قيام شرطة فلسطينية معاونة لهم أرادوا لها أن تدمر «حماس» وغيرها من المنظمات الفلسطينية المسلحة، وتكفل النظام والهدوء في الأراضي المحتلة. باختصار، كان هدف تل أبيب خفض تكاليف الاحتلال، ولم يكن دفع الثمن الذي يتطلبه وتنفيس عدااء قسم كبير من الفلسطينيين لإسرائيل، ألا وهو الانسحاب الكامل أو الواسع جداً من الأراضي المحتلة، والموافقة على الشروع في بناء دولة فلسطينية، والتخلي على الأقل عن القسم الأكبر من الأراضي الفلسطينية المستولى عليها بغرض بناء

(١٢) يطالب بعض الاقتصاديين الإسرائيليين بالارتباط مع السلام الإقليمي، بالتخلي عن جزء على

الأقل من الزراعة الإسرائيلية المستهلكة لكميات كبيرة من المياه والمتلقة لدعم مالي كبير. Vgl. etwa. Ephraim Ahrum, Intra - Regional Trade in the Middle East: Obstacles, Cooperation, Perspectives, in: *Friedrich Ebert Stiftung / National Center of Middle East Studies (Hrsg), Proceeding of the International Seminar: Middle East Regional Cooperation: Prospects and Problems*, Cairo, 29 th 2 31 st March 1993, S. 52). Sich der israelischen Agrarlobby entgegenzustellen ist aber für jede israelische Partei Partei problematisch.

المستوطنات، وعن مخزونات المياه التي استولى المستوطنون عليها في المناطق المحتلة^(١٣).

أما أهداف منظمة التحرير والفلسطينيين، فإنها تختلف من ناحيتها عن أهداف إسرائيل؛ فقد أراد فلسطينيو الأراضي المحتلة وما زالوا يريدون نهاية الاحتلال بالدرجة الأولى، وخصوصاً في المناطق التي تتعرض لأكثر ضروب قسوته شدة. ويفسر هذا التناقض الجلي أن تأييد إعلان المبادئ الإسرائيلي - الفلسطيني واتفاق غزة - أريحا كان على أشده في قطاع غزة، حيث حظيت «حماس» وغيرها من المجموعات الإسلامية بأعظم التأييد. إن التطلع إلى انتهاء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة خلق توافقاً جزئياً بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لكن الفلسطينيين توقعوا أن تواكب الخطوات الأولى نحو الحكم الذاتي نهاية الممارسات العسكرية والبوليسية التسلطية وبداية الازدهار الاقتصادي، من دون أن يتحقق الكثير من هديهما هذين، حتى بعد دخول ياسر عرفات إلى غزة.

يريد اللاجئون الفلسطينيون في دول المنطقة الأخرى - في لبنان وسوريا والأردن خاصة - إما نهاية منظورة لغربتهم، أو أن يتحولوا على الأقل، إلى مواطنين في دولة. أما فلسطينيو المناطق المحتلة وأولئك الذين يقيمون في المنفى، وكذلك قيادة منظمة التحرير في المنفى، فقد أرادوا من الحكم الذاتي وضع الأسس لإقامة دولة فلسطينية، الأمر الذي حاولت القيادة الإسرائيلية منعه. إلى ذلك، أرادت قيادة المنظمة من إعلان المبادئ أنقاذ نفسها من الغرق في الهامشية، وبدرجة أكبر، من الإفلاس مالياً. ثمّة عنصر نفسي فردي هنا ربما اضطلع بدور. فالقادة الذين هرموا بعد عقود

(١٣) Drew Harrison, Peace Isn't Breaking out, in: *The Middle East*, (Januar 1995), s. 7 - 11.

من الكفاح المسلح أرادوا العودة إلى منازلهم. وقد رفض عرفات في كل حال، تغيير أسلوبه في الحكم، ورفض بالتالي تحويل منظمة التحرير من حركة تحرير إلى إدارة دولة مدنية^(١٤)، لأن مثل هذا التحول كان من شأنه ان يسمح بممارسة رقابة حقيقية على السلطة، وترك بناء المناطق المحتلة بدرجة كبيرة لأولئك الفاعلين الاجتماعيين الجدد الذين برزوا خلال السنوات الأخيرة.

بهذا المعنى، تُظهر الجداول الزمنية الفلسطينية والإسرائيلية تقاطعات قليلة فحسب. فقد تم إدخال القواسم المشتركة القليلة بكاملها تقريباً في إعلان المبادئ، بينما أرجئت المسائل الصعبة كمسألة اللاجئين والمستوطنات والقدس أو الشكل النهائي للمشارك الفلسطينيين، من عام ١٩٩٣ إلى وقت لاحق، ليصير مجرد البدء بعملية الحكم الذاتي ممكناً^(١٥). لذلك لا يثير استغرابنا أن تكون لمنطق الفصل في العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية، اليد الطولى، بعدما بدا وكأن المشتركة قد استنفدت، وأن القضايا الخلافية التي تم إبعادها من المفاوضات، تضغط على جدول أعمالها. وقد عبّر أبو مازن - محمود عباس - الذي وقع في واشنطن إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي، عن هذا الميل، عندما طالب في مطلع عام ١٩٩٥ باستراحة في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، ليس من أجل

(١٤) يتصاعد النقد لأسلوب عرفات التسلطي ولعجزه الجلي عن قيادة إدارة مدنية حتى في أوساط منظمة التحرير ومنظمة عرفات الخاصة (فتح). هذا النقد غدا علنياً بطريقة غير مألوفة في مؤتمر اللجنة التنفيذية لفتح ومنظمة التحرير الذي انعقد في آذار / مارس ١٩٩٥ في تونس. أنظر *Le Monde*, 21/3/1995.

(١٥) Volker Perthes, "Gaza- Jericho" und der schwierige Weg zum Frieden, in: *Jahrbuch Dritte Welt* (١٥) 1995, München 1994. S. 225 - 241.

وضع حد لعملية السلام، بل لفحص ما تم إحرازه، وللتعرف على العقبات، ثم لإيجاد طرق لمعاودة المفاوضات مجدداً^(١٦).

مادياً، يعبر منطق الفصل عن نفسه بأكبر قدر من الوضوح في خطط الحكومة الإسرائيلية لعزل منطقة الدولة الإسرائيلية - من خلال عوازل ودوريات حدودية - ليس فحسب عن قطاع غزة، حيث تم العزل وانتهى الأمر، بل كذلك عن الضفة الغربية. وقد سبق الفصل الإغلاق المتكرر لقطاع غزة وللضفة الغربية و - عزل قطاع غزة والضفة الغربية عن بعضهما من خلال هذا الإغلاق - وتقليص حجم القوى العاملة الفلسطينية المرخص لها بالعمل في إسرائيل لمصلحة عمال وعاملات استقدموا من شرق أوروبا وآسيا. إن الفكرة التي تدعو لها حكومة إسرائيل بالحاح حول إقامة مناطق صناعية على الحدود الفاصلة بين إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتي، حيث يمكن لقوى عاملة فلسطينية أن تعمل في خدمة مؤسسات ومشاريع إسرائيلية دون أن تدخل إلى إسرائيل، لا تنفي منطق الفصل بل تؤكد، وإن حاولت ابقاء الثمن الاقتصادي للفصل منخفضاً. وانسجاماً مع هذا الهدف، قال شمعون بيريز عندما كان وزيراً للخارجية، إن على المرء التطلع «لإقامة حد بين الجهتين يضمن فصلاً سياسياً... غير اقتصادي». سياسياً، يعني هذا الكلام «أننا لا نريد يهوداً وسط العرب أو عرباً وسط اليهود»^(١٧).

(١٦) الحياة، ٢٨/٢/١٩٩٥.

(١٧) عبّر رئيس الوزراء السابق رابين عن ذلك بوضوح أكبر حين قال «إن فلسطيني المناطق هم كيانية تختلف عنا، دينياً وسياسياً وقومياً... ونحن نريد أن نحقق الفصل بيننا وبينهم»، الشرق الأوسط أذار / مارس ١٩٩٥، ص ١٧.

استنتاجات

من الضروري الاعتراف بأن منطق الفصل لا يزال مسيطراً في تفكير الأطراف الإقليمية. وفي سياق شرق أوسطي عام، وعلى الأرجح في مدى طويل، لن تحقق عملية السلام، إذا هي ارتكزت على هذا المنطق، إلا أقل مما ترمي إليه تصورات الفاعلين الدوليين - أي أقل من عملية تتيح التحول من وضع توتر وحرب إقليميين إلى وضع اعتراف متبادل وسلام يجعل الانتقال الحر للبشر والسلع والخدمات ورأس المال والأفكار ممكناً، ويسمح بخلق بنى مشتركة وباستغلال تعاوني منسق للمصادر الإقليمية.

تعتبر النخب القائدة في الشرق الأوسط الترابط المتبادل شكلاً من أشكال التبعية أكثر مما تعتبره فرصة سانحة لا بد من اغتنامها، وتعتقد أنه يمكن أن يجعل الدولة الخاصة بكل منها تابعة لمحيطها وقابلة بالتالي للانتهاك. بالنسبة إلى الجانب العربي، وتحديدًا بالنسبة إلى الليبراليين الاقتصاديين وللشخصيات القيادية والمثقفين ذوي الموقف الإيجابي من عملية السلام، ليس من مغريات السلام أن تعود مشاريع التكامل الإقليمي بفوائد أكبر نسبياً على إسرائيل من تلك التي ستجنيها الدول العربية^(١٨). أما من وجهة نظر الدول العربية ووجهة نظر إسرائيل أيضاً،

(١٨) تقرير المدير التنفيذي السابق للبنك العالمي سعيد النجار: إعلان الدار البيضاء في الميزان. في رسائل اخبارية حول حلقة بحث اقتصادي عن البلدان العربية وإيران وتركيا) كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤، ص ١١. إن فكرة لجنة الاتحاد الأوروبي بإقامة تكامل في المجال الاقتصادي الشرق أوسطي على غرار التكامل الأوروبي والتي ستكون إسرائيل الرابع الأكبر منها لأنها تستطيع إلغاء رسوم الحماية بسرعة أكبر، قد تفشل بسبب عدم موافقة إسرائيل عليها. حول هذا المشروع Zu einem solchen Projekt: Kommission der Europäischen Gemeinschaften. Die Künftigen Beziehungen und die Künftige Zusammenarbeit zwischen der Gemeinschaft und dem Nahen Osten. Brussel. 8/9/ 1993 (KOM 93 - 375). Anhang I, S. 1.

فإن السلام الذي يمكن التفكير فيه لا يتجاوز في المدى المنظور التوافق على عدم شن الحرب، وإيجاد ضمانات تنفيذية لهذا التوافق، فضلاً عن تعاون وظيفي جد محدود^(١٩). إن مثل هذا «السلام البارد» يسيطر منذ عام ١٩٧٩ بين إسرائيل ومصر، في حين تنشد القيادة السورية بصراحة سلاماً هو في جوهره سلام سياسي / أمني دون شروط سياسية / اقتصادية وسياسية / ثقافية أو أي إلتزامات أخرى، علماً أن السلام الأردني / الإسرائيلي يمكن أن يتطور وفق النموذج المصري^(٢٠).

قد يحمل مبدأ الفصل معنى مختلفاً كل الاختلاف بالنسبة إلى العلاقة الفلسطينية – الإسرائيلية؛ فهو إما شكل من أشكال الفصل العرقي – الأبارتهايد^(٢١) – يجسده مشروع المجمعات الصناعية في المناطق الحدودية، أو شكل يحول دون قيام تكامل بقوة الاحتلال العسكري؛ فهو إذاً، قسري، وبالتالي غير متكافئ وغير تام. إن الحل الأخير يمكن أن يكون قاسماً مشتركاً يتوافق عليه الجانبان، على الرغم من نواقصه الاقتصادية. فهو يلبي متطلبات إسرائيل الأمنية، وقد يؤدي فضلاً عن ذلك، إلى قبول إسرائيل في محيطها العربي على المدى الطويل. أما بالنسبة إلى الجانب الفلسطيني، فإن مثل هذا الفصل مفر لأنه سيفضي بصورة حتمية تقريباً إلى نشوء شكل من

(١٩) etwa Joseph Alpher, Israel's Security Concerns in the Peace Process, in: *International Affairs*, 70 (١٩٩٤), S. 229 - 241.

(٢٠) مقابلة مع السفير الأردني في تل أبيب، الحياة ١٤/٣/١٩٩٥، حيث يعلن السفير أن السلام الأردني / الإسرائيلي سيبقى «شكلياً» ما لم يتحقق تقدم جوهري بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

(٢١) Drew Harrison, Peaceful Apartheid, in: *The Middle East*. (Marz 1995). S. 17 - 19.

الدولة والسيادة الفلسطينية. (٢٢) لهذه الأسباب ليس الفصل اختياراً سلبياً يعرقل حلاً أكثر عقلانية واقتصادية، بل هو اختيار يستطيع بالأحرى، رفع بعض الحواجز التي هي اليوم حجر عثرة على طريق تفاعل الأطراف المتصارعين بطريقة تقوم على التكافؤ والسيادة.

(٢٢) هذا هو المقصود حين يطالب ليبرالي إسرائيلي أبراهام يهوشيع، حامل جائزة إسرائيل الأدبية، «بأوسع فصل بين الشعبين (الإسرائيلي والفلسطيني) وبإقامة حدود وطيدة ومحصنة... على غرار ما كان قائماً بين دول الستار الحديدي ودول العالم الحر، وكذلك داخل ألمانيا»، وحين يرى في مثل هذا الفصل شرطاً لا غنى عنه لمواصلة عملية السلام، الحياة، ٢٢/٢/١٩٩٥. ويقر المتشددون الإسرائيليون بأن خطط الفصل قد تؤدي في النهاية إلى قيام دولة فلسطينية - ويرفضونها.

الفصل الرابع

التعاون الاقتصادي العربي:

رؤية نقدية من الخارج

يدور في العالم العربي وفي الشرق الأوسط عامة، حوار نابض بالحياة لا يخلو من الحدة أحياناً، حول خيارات وآفاق ومخاطر التقسيم الجديد للعمل الذي يتوقع ظهوره في سياق عملية السلام العربية - الإسرائيلية. والقضية الرئيسية التي يتمحور الخلاف حولها تتعلق بما إذا كان ينبغي للعرب أن يقبلوا إسرائيل كشريك وكجزء لا يتجزأ من المنطقة، وكيف يفعلون ذلك، أم أن عليهم أن يقفوا صفاً واحداً للدفاع عن اقتصاداتهم، بل حتى ثقافتهم وهويتهم في مواجهة التغلغل الإسرائيلي الاقتصادي والسياسي والثقافي؟ وفي هذا الإطار يكتسب تحليل الفرص التي يملكها التعاون العربي والعوائق التي تقف في طريقه، أهمية خاصة. والميزة التي يملكها الناظر إلى المنطقة من الخارج في تحليل مثل هذه القضايا، تتمثل في بعده العاطفي، وإلى حد ما السياسي والأيدولوجي؛ فهو قادر بسهولة أكبر على النظر إلى أحداث المنطقة ومشاكلها وآفاقها بمنظار بارد وصارم، بل إن في إمكانه أن يتجاهل ما يعتبر حقائق ثابتة، وأن يتبع مقاربة نقدية لا معيارية.

وبهذا المعنى لن أتطرق في دراستي للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، وبشكل خاص بين الدول العربية، إلى العوامل التي يفترض وفقاً

للخطاب السياسي السائد، أنها تشكل قاعدة هذا التعاون، مثل انتماء العرب جميعاً إلى أمة واحدة وانتماء كل الدول العربية إلى منظمة إقليمية واحدة هي الجامعة العربية، وكل منظماتها الفرعية وكل الاتفاقات العربية المتعددة الأطراف الناجمة عنها والتي تعد بالتعاون، بل وحتى بالتنسيق الاقتصادي^(١). وسأعتمد عوض ذلك إلى دراسة بعض ملامح الاقتصاد السياسي للتعاون في العالم العربي. وسأحاول أن أجري تقويماً نقدياً للبنى الاقتصادية أو الاقتصادية / الاجتماعية للتفاعل بين البلدان العربية. وسأدرس بعد ذلك كيف تتضافر العوامل الاقتصادية والسياسية للحد من الامكانيات ومن الحجم الحقيقي للتعاون الاقتصادي بين الدول والمجتمعات العربية. وسأبدي في النهاية وفي ضوء التحليل الذي سأقدمه، بعض الملاحظات حول السجال الدائر وحول آفاق «الشرق الأوسط الجديد».

أبعاد التفاعل الاقتصادي

على الرغم من أن هناك تعريفات عدة يمكن اعتمادها، إلا أن الباحثين في العلاقات الدولية قد اعتادوا عامة على اعتبار الشرق الأوسط أو العالم العربي نظاماً إقليمياً أو نظاماً دولياً فرعياً، لكونه يتألف من مجموعة من

(١) أهم الاتفاقات في هذا المجال هي اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٥٠؛ واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعام ١٩٥٧ (المصدقة عام ١٩٦٤) التي تصبح بموجبها كل الدول الأعضاء وحدة اقتصادية واحدة والتي تضمن لكل مواطني هذه الدول حرية انتقال الأشخاص وحرية التبادل التجاري وحرية السكن والعمل والوظيفة والنشاط الاقتصادي والملكية وغيرها؛ والاتفاقية المتعلقة بإنشاء السوق العربية المشتركة (١٩٦٥). لمزيد من التفاصيل انظر: فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية ١٩٤٥ — ١٩٨٥. دراسة تاريخية سياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

الدول الشديدة الترابط في ما بينها وتتميز عن محيطها الإقليمي بالقرب الجغرافي وكثافة التفاعل وبعض (على الأقل) الملامح الثقافية المشتركة^(٢). ولا جدال في أن الشرق الأوسط أو العالم العربي يمثل جغرافياً منطقة واحدة. كذلك فإن بنى العلاقات والأزمات بين البلدان في هذه المنطقة تجعل من المفيد لأغراض التحليل، التعامل مع هذه المنطقة كنظام أو كنوع من الوحدة المتميزة في السياسة العالمية^(٣).

وفي الوقت نفسه، لا يبدو أن الدول الأعضاء في الجامعة العربية - أو هذه الدول إضافة إلى تلك التي تعتبر عادة شرقاً أوسطية - تؤلف نظاماً اقتصادياً إقليمياً. فمن المنظار الاقتصادي يمكننا أن نحدد هذا النظام أو أي نظام فرعي متفرع عن النظام الاقتصادي العالمي، انطلاقاً من التجارة الإقليمية بين أعضائه. والاتحاد الأوروبي الذي يجري بين دوله أكثر من ٦٠ في المئة من إجمالي التجارة الخارجية لأعضائه هو المثال الأفضل حتى الآن. في المقابل، إن التجارة الإقليمية الداخلية في العالم العربي - أي إجمالي الصادرات والواردات بين الدول العربية يراوح بين ٦,٥ و ٩ في المئة من إجمالي التجارة الخارجية لهذه البلدان^(٤). ففي عام ١٩٩١ كان إجمالي

Paul C. Noble, "The Arab System: Opportunities, Constraints and Pressures", in: Bahgat Korany / (٢) Ali E. Hillal Dessouki (eds.), *The Foreign Policies of Arab States*, Boulder (Westview) 1984, and the classic in this field: Leonard Binder, "The Middle East as a Subordinate International System, *World Politics*, Vol 10 (1957/85), p.p. 408 - 429.

Cf. Volker Perthes, *Risiken und Konfliktfelder im nahostlichen Raum: Hypothesen für die Zeit des* (٣) *Umbruchs*, Ebenhausen (Information Paper, Stiftung Wissenschaft und Politik, SWP - IP 2879) 1994, pp. 7 - 9.

(٤) هذه الأرقام هي للثمانينات والتسعينات. المصدر هنا ولاحقاً: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والتقنية، التجارة الخارجية للعالم العربي ١٩٨١ - ١٩٩١، (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٩٢).

التجارة العربية الداخلية يبلغ ٨,٥ في المئة من إجمالي التجارة الخارجية لكل الدول العربية، باستثناء تسع دول - العراق والبحرين والأردن ولبنان واليمن وعمان وقطر والكويت وسوريا - تخطت نسبة تبادلها التجاري مع العالم العربي هذا المعدل؛ ولم تتجاوز نسبة الـ ١٧ في المئة (أي ضعفي المعدل) سوى أربع دول عربية هي العراق والبحرين والأردن ولبنان. ويمثل العراق حالة استثنائية لأن اعتماده الشديد على التجارة مع المنطقة هو نتيجة مباشرة للحظر الدولي المفروض عليه منذ عام ١٩٩٠.

وتبدو الصورة أكثر قتامة إذا نظرنا إلى الاستثمارات العربية الداخلية، ذلك أنه بحلول عام ١٩٩٤ بلغت الاستثمارات العربية خارج العالم العربي نحو ٦٧٠ مليار دولار، أي ما يوازي ٥٦ ضعفاً من الاستثمارات العربية البينية^(٥). وإن معنى هذا الفارق الهائل يصبح واضحاً عندما نفترض جدلاً أن الاستثمارات العربية البينية ستبقى مستقبلاً مساوية لمستوى معدلها في السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٩٢ - ١٩٩٤: ٣٨٥ مليون دولار سنوياً). وإذا تساءلنا متى ستصبح الاستثمارات المتراكمة مساوية لكمية الاستثمارات العربية الحالية في الخارج، سنجد أنها بحاجة إلى ١٧٠٥ سنوات. أما إذا رجعنا إلى الرقم القياسي المسجل عام ١٩٩١ حين بلغت الاستثمارات العربية البينية ٩٩٢

(٥) بلغت الاستثمارات العربية الداخلية ١٢,٧ مليار دولار. ولا يختلف رد فعل المستثمر العربي عن أي مستثمر آخر، أي عدم الاستثمار في الشرق الأوسط. لاحظ أنه في أوائل التسعينات فقط ٣ في المئة من الاستثمارات العالمية المباشرة ذهب إلى الشرق الأوسط، وذلك في فترة تدفق الرأسمال إلى الأسواق الناشئة (في العالم الثالث)، ووصل إلى مستويات لا سابق لها. Cf. *The Wall Street Journal*, 12 October 1995.

مليوناً، فسنجد أنها بحاجة إلى ٦٦٣ سنة لكي تحقق الهدف نفسه (أي مستوى الاستثمارات العربية الخارجية عام ١٩٩٤).

وهكذا وفي ضوء هذه المؤشرات، قد يتساءل المراقب الخارجي من بين أمور أخرى، عن السبب الذي يجعل من المتوقع أن تؤلف الدول العربية سوقاً مشتركة أو كتلة اقتصادية، أو أن تعتبر نظاماً فرعياً من النظام الاقتصادي العالمي. غير أنه يبقى من المنطقي أن نتساءل عما إذا كانت هناك أشكال خاصة من التبادل الاقتصادي بين الدول العربية مختلفة عن أنماط التعامل الاقتصادي في المناطق الأخرى من العالم، وكذلك عن الأسباب التي تدفع إلى بروز هذا الاختلاف الكبير بين مستويي التفاعل السياسي والاقتصادي في المنطقة.

هناك عاملان آخران من التفاعل الاقتصادي، أو بالأحرى الاقتصادي / الاجتماعي يجدر أخذهما في الحسبان، وهما المساعدات العربية التنموية وهجرة اليد العاملة العربية داخل العالم العربي. وإلى حد كبير، فإن كلاً من هذين العاملين إنما نتج من نمو دخل البترودولار في البلدان العربية المصدرة للنفط. وبالتالي، فإن كلاً من المساعدات والهجرة العربية الداخلية بلغ الذروة في خلال الثمانينات وأخذ بالانخفاض منذ نهاية ذلك العقد. إلا أنه من المتوقع أن يبقى هذان العاملان فائقي الأهمية وشديدي الإشكالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي في العلاقات العربية البينية.

ويأتى معظم المساعدات العربية البينية^(٦) من دول مجلس التعاون

(٦) الأكثر دقة: المساعدات الرسمية الصافية من الدول والهيئات العربية (الثنائية والمتعددة الأطراف) إلى دول عربية. المصدر هنا ولاحقاً: Pierre van den Boogard, *Financial Assistance from Arab Countries and Arab Regional Institutions*, (Washington, D. C. (IMF) 1991).

الخليجي. وكانت الدول العربية الأخرى المصدرة للنقط - العراق وليبيا والجزائر - قد ساهمت أحياناً في هذا المجال في خلال الثمانينات، إلا أن مساعداتها (سواء للدول العربية أم لغير العربية) قد تضاءلت إلى حد أنها اختفت تماماً، بل إن بعضها أصبح متلقياً للمساعدات. وهكذا، فإنه في خلال الثمانينات ومطلع التسعينات تحولت المساعدات العربية البينية إلى شأن بنوي، أي أنها أضحت جزءاً من علاقات مجلس التعاون الخليجي ببقية البلدان العربية. ولقد بلغت هذه المساعدات في مجموعها نحو ٦٠ مليار دولار، وباتت تشكل تالياً رابطاً قوياً، وإن يكن متفاوتاً، بين بعض الدول العربية. ولا ينكر المانحون إلا في ما ندر، أن توزيع هذه المساعدات متعلق بأسباب سياسية أكثر من ارتباطه بحاجات اقتصادية، إذ ليس من المصادفة أن يكون المتلقون الرئيسيون للمساعدات الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي - سوريا ومصر والأردن - هم في الوقت نفسه الأقوى عسكرياً بين الدول العربية المحتاجة و/أو المصدر الرئيسي لليد العاملة المهاجرة، كما انها أيضاً دول المواجهة الرئيسية في النزاع العربي - الإسرائيلي.

أما الروابط الناتجة من حركة استيراد وتصدير العمالة البينية فهي أقل تفاوتاً من الروابط الناجمة عن المساعدات التنموية، ونسق اتجاهات هذا النوع من التبادل الإقليمي أكثر تعقيداً من نسق تدفق المساعدات. وبما أن الهجرة تؤثر بشكل مباشر في قسم كبير من السكان العرب - يصل على الأرجح إلى الخمس -^(٧)، فإن تأثيرها الاجتماعي - السياسي قد يفوق أهميتها الاقتصادية. وإذا كان الدفق الرئيسي لليد العاملة يتجه من الدول

(٧) لا يطاول التأثير المباشر العاملين المهاجرين فحسب، بل عائلاتهم أيضاً.

الأفقر في المنطقة، وخصوصاً من القسم الشرقي مثل مصر والأردن (بما في ذلك فلسطينيو الضفة الغربية) والسودان إلى الدول المصدرة للنفط، فإننا نجد أيضاً أن بعض البلدان، وأهمها لبنان والأردن، هي في الوقت نفسه مستوردة ومصدرة للعمالة. أما عمال بلدان المغرب فيتجهون إلى الهجرة إلى أوروبا بدلاً من البلدان العربية. كذلك، هناك بعض الأشكال المحددة للهجرة قد لا تكون كبيرة في العدد، إلا أنها بالتأكيد ذات أهمية ثقافية وسياسية مثل عمل المعلمين المصريين والسودانيين والعراقيين والسوريين في اليمن (وفي الجزائر سابقاً). وإن الهجرة الكبيرة الحجم كهجرة اليد العاملة المصرية إلى السعودية أو العراق، أو هجرة السوريين إلى لبنان، توفر مصدراً رئيسياً للدخل للدول المرسلّة وتساعد في استمرار الإنتاج والخدمات في البلدان المتلقية^(٨). ولقد حاول كل من مستوردي العمالة ومتلقيها غير مرة التخفيف من اعتماده على اليد العاملة المهاجرة وعلى الدخل الذي تؤمنه، إلا أن أياً منهما لم يستطع التخلي عن مثل هذا النوع من التبادل^(٩).

وهناك أشكال أخرى من التفاعل العربي الاقتصادي والاقتصادي - الاجتماعي كالمقاولات والصيرفة والسياحة (وخصوصاً السياحة الدينية)،

(٨) بالطبع، إن العمالة المهاجرة تولد الدخل في البلدان المتلقية أيضاً. ليس هذا مجال مناقشة حسنات وسيئات العمالة المهاجرة بالنسبة إلى الدول المرسلّة، كما أنه ليس أيضاً مجال مناقشة المخاطر الأمنية التي تتعرض لها الدول المتلقية باعتمادها على العمالة المهاجرة؛ أنظر: Saad Eddin Ibrahim, "Oil, Migration and the New Arab Social Order," in Malcolm H. Kerr/El Sayed Yassin (eds.), *Rich and poor States in the Middle East. Egypt and the New Arab Order*, Boulder (Westview), 1982.

(٩) لقد ثبت ذلك بشكل واضح بعد حرب الخليج الثانية عندما حاولت الدول الخليجية أن تحد من العمالة الأجنبية. أنظر: Gil Feiler, *Labour Migration in the Middle East Following the Iraqi Invasion*; أنظر: *of Kuwait* (Israel / Palestine Issues in Conflict and Cooperation, Vol. II, No. 7), Jerusalem, December 1993; Sharon Stanton Russell / Muhammad Ali Al - Ramadhan, "Kuwait's Migration Policy Since the Gulf Crisis", *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 26 (1994), pp. 569 - 587.

إلا أنها مثلها مثل الاستثمارات العربية، لا تتميز بأي أهمية اقتصادية طاغية، ولا يمكن أن تقارن بأهمية الأشكال نفسها من التبادل القائم بين العالم العربي وبقية العالم. وهكذا، بالنظر إلى العلاقات التجارية العربية القائمة وإلى هجرة اليد العاملة الداخلية وإلى المساعدات، يمكننا التحدث عن مستوى معين من التبادل والتعاون الاقتصادي والاقتصادي - الاجتماعي في العالم العربي. إلا أنه لا بد من التطرق إلى نقطتين إشكاليتين:

تكمن الأولى في كون شبكة هذا التفاعل لا تتميز بالكثافة؛ فهناك دائماً قدر من التفاعل بين أي مجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً، ولكن الحديث عن التعاون أو الاعتماد المتبادل أو التكامل الاقتصادي الإقليمي له معنى يجعلنا نطلب أكثر من البرهان على حدوث نوع من التبادل. ولكي نطور تعريفاً عملياً لما هو التكامل الاقتصادي الذي يتسم بدلالة بين أي بلد عربي ومحيطه الإقليمي (العربي) يبدو أنه من المستحسن أن نأخذ الأبعاد المذكورة أعلاه للتكامل الاقتصادي في الحسبان، وبالتالي يمكن اعتبار بلد عربي معين متكاملًا اقتصادياً، وإن بشكل متواضع، مع محيطه إذا كان ينطبق عليه معياران على الأقل من المعايير الثلاثة التالية: العلاقات التجارية مع العالم العربي تتجاوز المعدل الإقليمي العام والمنخفض جداً؛ الاعتماد المتوسط أو الكثيف على الهجرة من أو إلى واحد أو أكثر من البلدان العربية؛ اعتماد متوسط أو شديد على، أو المساهمة في المساعدة أو الاستثمار العربي. ووفقاً لهذه الشروط فإن مجموعة الدول العربية التي يمكن عدها متكاملة اقتصادياً إلى حد ما مع محيطها الإقليمي، لا تزيد عن ١٢ دولة من أعضاء الجامعة العربية. وتظهر النظرة إلى الخريطة انقساماً جغرافياً واضحاً بين نصفي العالم العربي الشرقي والغربي. وبهذا المعنى لا يمكن

الحديث عن تكامل إقليمي إلا في ما يتعلق بالنصف الشرقي، إذ لا توجد أي دلائل على أن هناك دولة مغربية واحدة تتكامل اقتصادياً مع محيطها العربي. وهي صورة قد أخذت تتبلور وتصبح أكثر سواداً في السنوات الخمسة عشر الأخيرة. والأهم من ذلك أنه في الوقت الذي كانت مصر تكثف علاقاتها الاقتصادية ببقية العالم العربي منذ منتصف الثمانينات، وخصوصاً بعد إعادة قبولها في الجامعة العربية عام ١٩٨٩، فإن مستوى التبادل التجاري للمغرب مع بقية العالم العربي، والذي كان فوق المعدل العام، هو في تناقص مستمر.

إضافة إلى الحجم المحدود للتبادل التجاري الإقليمي في العالم العربي أو حتى في الشرق الأوسط، فإن من الملامح الإشكالية لهذا التبادل عدم التناسب المذهل بين أهمية هجرة اليد العاملة وتدفق المساعدات من جهة، وضآلة الاستثمارات من جهة أخرى. فالدول العربية الغنية بالنفط، وإن كانت مصدرة للرأسمال في معظم العقود الثلاثة الماضية، إلا أن استثماراتها العربية لم تبلغ ربع قيمة المساعدات ولم تزد عن الـ ٢٠ في المئة من تحويلات العمال العرب المهاجرين إلى دول عربية أخرى^(١٠). هذه الحقيقة ليست مهمة اقتصادياً فحسب، بل تسلط الضوء على صعوبة الاقتصاد السياسي للتعاون في المنطقة.

الاقتصاد السياسي لعدم التعاون

إن محدودية حجم ومدى التفاعل الاقتصادي بين البلدان العربية

(١٠) الفترة بين ١٩٧٣ - ١٩٨٩. المصدر: صندوق النقد الدولي.

تتعارض بشكل مذهل مع النداءات التي لا تعد ولا تحصى الصادرة ليس عن السياسيين العرب فحسب، بل عن المفكرين السياسيين وعلماء الاقتصاد ورجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية أيضاً، والتي تدعو إلى التعاون والتنسيق والتكامل على الصعيد الاقتصادي، بل وحتى إلى الوحدة. ولتفسير تحليلي للأسباب التي أدت إلى فشل معظم هذه الدعوات، يمكن المرء أن يميز بين ثلاثة أبعاد مترابطة: بعد اقتصادي صرف، وبعد متعلق بالسياسات الاقتصادية، والبعد الثالث - وهو الأهم في نظري - هو البعد السياسي.

من بين العوامل الرئيسية التي يشار إليها عادة لتفسير ضعف التعاون الاقتصادي العربي هناك عدم التكامل بين الاقتصادات العربية الافرادية (تشكيلة محدودة من السلع المصنعة وتشابهه في حجم الإنتاج ومداه في معظم البلدان) والتكامل غير المتكافئ أو التابع بين المنطقة ككل والسوق العالمية (وجود أنماط من علاقات شمال - جنوب التجارية بين العالم العربي وبين الدول الصناعية الرئيسية، أي بيع التكنولوجيا والسلع ذات الكثافة التكنولوجية مقابل المواد الأولية والسلع الاستهلاكية ذات الكثافة العمالية). وإذا كان من غير الممكن نكران هذه العوامل، إلا أنها تُعطى أحياناً أهمية أكبر مما ينبغي، وذلك لإلقاء اللوم بطريقة تبريرية على قوى السوق العالمية وبنائها التي لا يمكن السيطرة عليها، بدلاً من القوى السياسية والاقتصادية الفاعلة في البلدان العربية نفسها. ويجب أن نسأل أنفسنا عن السبب الذي لم يسمح للعوامل الجغرافية - الاقتصادية المؤاتية نسبياً، والتي تميز العالم العربي - كاللغة الواحدة والثقافة المشتركة والسوق الاستهلاكية الكبيرة التي تسمح مبدئياً بالإنتاج على نطاق واسع

وتوافر اليد العاملة ورأس المال والطاقة - بأن تضطلع بدورها الإيجابي. عند هذا الحد، تشدد الأجوبة الأولية عادة على السياسات الاقتصادية. فالسياسة القائمة على الحماية تمثل بالتأكيد عقبة في وجه تبادل السلع والخدمات. كما أن سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والاستثمارات هي بدورها عقبة مماثلة. ولقد اتخذ معظم الدول العربية، إضافة إلى إيران وإسرائيل، مروحة واسعة من الإجراءات الهادفة إلى حماية صناعاتها وزراعاتها وخدماتها من المنافسة الإقليمية والدولية. فالقيود الجمركية وغير الجمركية كثيرة ومتعددة، وهي في الحقيقة تضر بالتجارة الإقليمية، كما تضر بالأشكال الأخرى للتعاون الاقتصادي الإقليمي أكثر مما تمنع السلع الصناعية الغربية من اختراق الأسواق الإقليمية^(١١). ويتعين على التجار أن يجدوا طريقهم وسط غابة من الاتفاقات التجارية الثنائية قبل أن يتمكنوا من الاستيراد إلى المنطقة أو التصدير منها؛ وفي الكثير من الحالات فإن عدم قابلية العملات المحلية للتحويل (أو عدم استعداد الحكومات والمصارف المركزية والأفراد لقبول التعامل بعملات الدول المجاورة) يساهم أيضاً في عرقلة أو منع انتقال الخدمات والسلع في دول المنطقة. ولا ريب في أن اللبرلة أو تخفيف القيود القانونية سوف تزيد من امكانات التعاون الإقليمي، وهي لذلك (ولأسباب أخرى أيضاً) يطالب بها دائماً سواء من المصلحين الاقتصاديين في داخل المنطقة أم من المؤسسات المالية ومانحي المساعدات الدوليين. إلا أن وجهة النظر الاقتصادية الصرفة هذه - أو التي

(١١) لتجميع جيد للحواجز الجمركية وغير الجمركية أنظر دراسة هالباخ التي يغلب عليها الطابع

الاقتصادي: Axel J. Halbach et. al., *Perspektiven regionaler Wirtschaftskooperation in Nahen Osten*.

Munich (Weltforum - Verlag), 1994, pp. 109 - 135.

تنطلق من منظور السياسات الاقتصادية - تبقي سؤاليين بلا جواب، إذ ينبغي أن نسأل لماذا وبعد عقد من الإصلاحات البنوية واللبلة الاقتصادية بشكل أو آخر^(١٢)، لم يزد التعاون الإقليمي؟ واستطراداً، لماذا بقي الاستعداد لتسهيل التعاون الاقتصادي الإقليمي بدلاً من عرقلته، محدوداً جداً في أوساط النخب الإقليمية المسيطرة؟

وهكذا، نصل إلى المستوى السياسي أو الاقتصادي - السياسي الأوسع. وفي هذا الإطار يتعين ذكر ثلاث مجموعات من العوامل؛ علينا أولاً أن نأخذ في الحسبان الفارق في الدخل بين دول المنطقة الغنية بالنفط من جهة، والدول ذات الدخل المتوسط أو المنخفض من جهة أخرى. إن هذه الفروقات الكبيرة - لا تزال حصة الفرد من إجمالي الإنتاج الداخلي في السعودية تبلغ ١٣ ضعف مثيلتها في مصر و ١٥ ضعف مثيلتها في اليمن - جعلت قضية التعاون والتنسيق الاقتصادي، ناهيك بالتكامل، مسألة سياسية مهمة منذ طرح التعاون العربي على جدول الأعمال. فالدعوة باسم العروبة إلى شكل من أشكال التخطيط العربي المشترك للموارد واستخدامها، إن لم يكن لجعل النفط العربي ملكية مشتركة لجميع العرب، كانت مناسبة تماماً لحاجات الدول الفقيرة في المنطقة. وبما أن بعض هذه البلدان كان أكثر تطوراً على الصعد التكنولوجية والثقافية والعسكرية من

(١٢) هناك فروقات مهمة بين الدول الافرادية، ولكن يمكننا القول بشكل عام إن إجراءات اللبلة الاقتصادية بدأ تطبيقها في معظم بلدان الشرق الأوسط منذ أواسط الثمانينات. أنظر مثلاً: - Said El Naggar (ed.), *Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries*. (Washington., D. C. (IMF), 1989).

ورمزي زكي (تحرير)، *السياسة التصحيحية والتنمية في الوطن العربي*، (بيروت: دار الرازي، ١٩٨٩).

الدول العربية النفطية، فقد كان في وسعها ربما أن تستخدم الموارد المالية للدول النفطية في حال حصولها عليها - بشكل أفضل من استخدام الدول الغنية نفسها. كما أن بعض هذه البلدان (الفقيرة) كانت تتحمل القسم الأكبر من عبء المواجهة العربية - الإسرائيلية التي تعتبر إجمالاً هماً عربياً مشتركاً. وبالتالي، فإن هناك توافقاً أساسياً بين قطاعات كبيرة من الجماهير العربية، وليس بين الداعين إلى القومية العربية فحسب، على أن جزءاً من الثروة النفطية على الأقل، يجب أن يوضع في خدمة شؤون التنمية، وإلى حد ما تعزيز القدرات العسكرية للدول العربية الأفقر. ولقد كان هذا الرأي في صيغته العامة هذه، مقبولاً من النخب الحاكمة في الدول الغنية نفطياً، إلا أن المطالب الأكثر تواتراً التي كانت تنادي بنوع من السيادة المشتركة على الموارد العربية والمداخل النفطية، كانت دائماً تقابل بالرفض الشديد من قبل المسيطرين عليها، ذلك أن الدول العربية الغنية بالنفط اعتبرت ولا تزال، أن القرارات المتعلقة باستخدام ثرواتها هي قرارات تخصها وحدها؛ فهي لم تتقبل أي نوع من التخطيط المشترك للموارد أو للتنمية، فكيف بالأحرى إنشاء مؤسسات عربية متعددة الأطراف تتخذ القرارات المتعلقة بطريقة توزيع كل إيرادات النفط أو بعضها. وتجدر الملاحظة في هذا السياق أن معظم المساعدات العربية - العربية نجمت عن اتفاقات ثنائية - وحتى قرارات الجامعة العربية المتعلقة بتوزيع المساعدات كانت تنفذ ما دام البلد الذي يمنح المساعدة مستعداً للدفع للبلد الذي يتلقاها. ولا يعود ذلك كما يرى بعض العرب، إلى بخل عرب الخليج، ولكن في ظل التفاوت الهائل في مواطن القوة - الأقوياء عسكرياً ضعفاء اقتصادياً والعكس بالعكس - وفي ظل انعدام الثقة أيضاً، ينبغي أن ينظر إلى الإصرار

على السيادة الاقتصادية والاتفاقات الثنائية كمحاولة من قبل النخب الغنية لاعتماد السياسة الواقعية العقلانية لحماية الأمن القومي لدولهم؛ فمِنذ حرب الخليج ١٩٩٠ / ١٩٩١ على وجه الخصوص، والتي حاولت القيادة العراقية خلالها أن تستغل الشعور القومي بأن الموارد النفطية يجب أن تكون ملكاً للأمة العربية جمعاء وليس لبعض الإمارات التي رسمت حدودها الأمبريالية، والدول النفطية تسعى لأن توافق الدول العربية الأخرى بشكل علني على مفهومها للسيادة الاقتصادية، وأن يدخل ذلك في الخطاب السياسي العربي الرسمي^(١٣).

ثانياً، يجب أن نذكر بعض المقومات الاقتصادية / الثقافية ذات التأثير السلبي على فرص التعاون الاقتصادي، وأهمها أن النخب السياسية - واللاعبون المجتمعون - في معظم البلدان قد تعلموا ألا يأخذوا الاقتصاد والسياسات الاقتصادية على محمل الجد. فالاقتصاد يعامل في غالب الأحيان على أنه خادم للسياسة، ولا تظهر النخب السياسية أي معرفة أو اهتمام بالاقتصاد. ومن الملاحظ أنه على الرغم من أن القومية العربية تدعو إلى نوع من الوحدة الاقتصادية كجزء من مشروعها التوحيدي العام، إلا أنها تخلو من التحليل الاقتصادي، أو هي ببساطة تهمل أهمية الاقتصاد^(١٤).

(١٣) لاحظ أن «إعلان دمشق» في آذار / مارس ١٩٩١ الذي رُمى إلى انشاء تحالف عربي داخلي بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا، على الرغم من أنه أشار إلى رغبة الدول المعنية في تعزيز تعاونها الاقتصادي لتتحول إلى كتلة اقتصادية توفر التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه تحدث أيضاً عن «احترام سيادة كل دولة عربية على مواردها الاقتصادية والطبيعية». لقد ظهر النص نفسه بشكل حرفي في ميثاق الشرف العربي الذي رفع إلى مجلس الجامعة العربية عام ١٩٩٥.

(١٤) Cf. Abbas Alnasrawi. "Economic Integration: A Missing Dimension of Arab Nationalism",

Arab Studies Quarterly, Vol 11 (Spring/Summer 1989), No. 2/3, pp. 287 - 302.

وكذلك فإن الإسلامية، وهي التيار الرئيسي الثاني في العالم العربي الحديث، لم تُظهر بدورها اهتماماً كبيراً بالاقتصاد. من ناحية أخرى، إن عدم الاهتمام بالمعالجة الجدية للقضايا الاقتصادية من قبل الكثير من الأنظمة الشرق أوسطية يمكن أن يفسر أيضاً، وبشكل أكثر إقناعاً، انطلاقاً من كون كل الدول الإقليمية هي دول ريعية على نحو متفاوت. والدولة الريعية أو المجتمع الريعي هي الدولة التي تحصل على قسم كبير من دخلها من مصادر خارجية، في حين أن هذا الدخل ليس مرتبطاً أو هو مرتبط بشكل هامشي بالجهود الإنتاجية للمجتمع نفسه. والحالة الأولى هي حالة الدخل النفطي، في حين أن الحالة الثانية هي حالة المساعدات العسكرية أو الاقتصادية الخارجية^(١٥). وبنتيجة ذلك تعلمت النخب السياسية أن تؤثر في النتائج الاقتصادية المتعلقة بالدخل القومي والتمويل العام والدين الخارجي وميزان الحساب الجاري، وحتى التوظيف بواسطة العمل السياسي والسياسات الإقليمية بشكل خاص بدلاً من السياسات الاقتصادية والجهود الإنتاجية. وهكذا على سبيل المثال، فإن موقف مصر وسوريا من الحرب على الكويت خلّص الأولى من بعض الديون الخارجية وأدى إلى تدفق المساعدات الخليجية الضخمة على الثانية. كذلك فإن الموقع الاستراتيجي لإسرائيل ومصر قد جعل من البلدين المتلقين الأول والثاني للمساعدات الأميركية في العالم. إلى ذلك، فإن توقيع الأردن معاهدة سلام مع إسرائيل قد أدى إلى حصوله على تخفيضات جمة في الديون الخارجية وعلى مساعدات دولية إضافية. وهكذا، فإن التفاوت المذهل بين تدفق المساعدات الإقليمية

(١٥) حول الاقتصادات والدول الريعية في العالم العربي، أنظر: Hazem Beblawi / Giacomo Luciani (eds.) *The Arab Rentier State*, (London: Croomhelm), 1987; further, among others, Peter Pawelka, "Die politische Ökonomie der Aubaengolitik in Vorderen Orient", *Orient*, Vol. 35 (1994), pp. 369 - 390.

والدخل الذي يوفره العمال المهاجرون من ناحية، وبين الاستثمارات العربية الإقليمية من ناحية أخرى - بحيث يبلغ الأول أربعة أو خمسة أضعاف الثاني - يظهر بوضوح أن التحكم بالسياسات الإقليمية والاهتمام بالمساعدات الإقليمية والدولية وبفرص العمل لرعايا الدول المعنية، أكثر أهمية لدى الكثير من هذه الدول من إصلاح اقتصادها الداخلي^(١٦).

وعلىنا ثالثاً، أن نأخذ في الحسبان تأثير العلاقات الإقليمية بشكل عام، وتأثير البنى السياسية المحلية في المنطقة في التعاون الاقتصادي. وفي هذا الإطار، لا تتمثل المشكلة الرئيسية في انعدام الاستقرار الإقليمي كما يُحاجج أحياناً، ذلك أن الجزء الرئيسي من الشرق الأوسط قد شهد استقراراً سياسياً واسعاً في العقدين أو الثلاثة الماضيين، بل إن حدة النزاعات الإقليمية العربية - الإسرائيلية والعربية - العربية والطبيعة التسلطية غير الديمقراطية لمعظم الأنظمة في المنطقة قد تضافرت معاً لخلق ظروف غير ملائمة للتعاون الاقتصادي الإقليمي. فالأنظمة التسلطية غير الديمقراطية التي تفتقر غالباً حتى إلى القليل من الشرعية الداخلية، تعنى بالسيطرة على التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بين رعاياها ورعايا الدول الأخرى، وهي تنحو أيضاً إلى إخضاع العلاقات الاقتصادية والاقتصاد بشكل عام إلى الاعتبار السياسية وإلى ما تعتبره متطلبات الأمن القومي وأمن الأنظمة. ويؤدي ذلك بالنتيجة إلى سيطرة نمط العلاقات الثنائية الشديدة المركزية، بدلاً من العلاقات المتعددة الأطراف، حتى بين الأنظمة التي لا موجب لأن تخشى من آثار التعاون على إعادة التوزيع، وبالتالي، فإن الاتفاقات بين

(١٦) لتقويم مماثل أنظر: Jacques Ould Aoudia, "Proche - Orient: processus de paix, intégration régionale et partenariat Euro - méditerranéen," *Monde arabe Maghreb Machrek*, No. 148 Avril - Juin 1995, pp. 3 - 16.

الدول تطفئ على قوى السوق في تحديد طبيعة التعاون الاقتصادي ومداه، وتتحول الأزمات السياسية وصراعات القوى بسهولة إلى انقطاعات في التبادلات الاقتصادية والاجتماعية. والأمثلة على ذلك كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر، التقلص الكبير في النقل والمساعدات والتجارة بين مصر ومعظم العالم العربي بعد إبرام معاهدة السلام الإسرائيلية - المصرية عام ١٩٧٩، ومنها أيضاً التوقف التام للعلاقات التجارية بين سوريا والعراق إثر الأزمة السياسية بين نظامي دمشق وبغداد، ومنها أيضاً أن الأزمة السياسية بين السعودية واليمن في خلال حرب الخليج أسفرت عن إرغام نحو مليون يمني على العودة إلى بلادهم، ومنها أن ليبيا هددت عام ١٩٩٥ بترحيل عشرات الألوف من الفلسطينيين ورحلت فعلاً المئات منهم تعبيراً عن معارضتها للاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية^(١٧). ويمكننا أن نفترض أن اللبلة السياسية التي تفسح في المجال أمام القوى المجتمعية بالتفاعل عبر الحدود بشكل مستقل عن سياسات الأنظمة والموافقات الرسمية، ستؤدي أيضاً إلى توسيع مجالات التبادل الاقتصادي. ولنا في الأمثلة المستقاة من الأمكنة الأخرى من العالم ما يدعم هذا الافتراض.

أضف إلى ذلك أنه في منطقة تعج بالأزمات الإقليمية كالشرق الأوسط، قد تؤدي اعتبارات الأمن القومي إلى جعل البلدان تشعر بأنه من الأمن لها عدم التعاون في ما بينها، أو على الأقل الحد من هذا التعاون، وذلك نظراً إلى كون التعاون الإقليمي الاقتصادي والاقتصادي - الاجتماعي سيعرض

(١٧) بكر محمد رسول، الأمين العام لمنظمة العمل العربية، الأزمات السياسية هي التي تشكل التأثير السلبي الرئيسي في تدفق العمالة العربية. والبروتوكولات والاتفاقات المتعلقة بتدفق العمالة غالباً ما يتعطل العمل بها بفعل النزاعات السياسية. أنظر: الأهرام، ١٩٩٥/٦/٢١.

للخطر في أوقات الأزمات السياسية البلدان المتكاملة كثيراً أو البلدان الأكثر تكاملاً من غيرها في المنطقة (أي الدول التي تعتمد على التبادل التجاري والاستثمارات أو المساعدات من الدول الإقليمية الأخرى)؛ والحالة الأردنية شديدة الوضوح في هذا المجال. فحتى عام ١٩٩٠ كان نحو ٣٠ في المئة من صادرات الأردن يذهب إلى العراق، وكان الأردن أحد الملقين الرئيسيين للمساعدات من الكويت، وكانت تحويلات العاملين الأردنيين في الكويت تبلغ ٣٢٠ مليون دولار سنوياً. ومع غزو العراق للكويت قطعت المساعدات عن الأردن وخسر الأردن شريكه التجاري الرئيسي، وطرد نحو ٣٥٠٠٠٠ أردني (وفلسطيني أردني) من الكويت في خلال أزمة وحرب الخليج وفي إثرها^(١٨). ويعتبر خطر التعرض المشترك (للمصاعب الاقتصادية) أمراً عادياً في العلاقات الدولية للبلدان ذات الاعتماد المتبادل، ويمكن حتى أخذه في الحسبان عندما تتبع العلاقات منطقاً تعاونياً. لكن في بيئة كئيبة الشرق الأوسط، حيث لا توجد مؤسسات تعاونية تعمل مستقلة عن السياسة اليومية وحيث يسود انعدام الثقة في العلاقات بين دوله ويطغى منطق السياسة الواقعية، قد ينحو زعماء البلدان إلى إبقاء تكامل دولهم محدوداً.

التكامل الاقتصادي العربي والشرق الأوسط الجديد

إذا كانت العقبات التي تقف في وجه توسيع التعاون الاقتصادي كثيرة، فإن الدعوات المطالبة ببذل الجهود في هذا المجال أخذت تتضاعف في

(١٨) أنظر: عدنان أبو عودة، «الأردن والمادة خمسين من ميثاق الأمم المتحدة، المنتدى العدد ١١٨/١١٧ (تموز - آب / يوليو - أغسطس ١٩٩٥)، ص. ٥ - ١٠.

السنوات الأخيرة. ولقد عادت فكرة السوق العربية المشتركة إلى احتلال موقع الصدارة في برامج رجال الأعمال العرب^(١٩) والمنظمات الإقليمية^(٢٠) وبعض السياسيين^(٢١) وذلك في موازاة، أو بالأحرى لرفع التحدي وطرح بدائل من المشروع الإسرائيلي الشرق أوسطي والمشاريع الأخرى الداعية إلى تعاون أوثق كالتى قدمت في مؤتمر عمان الاقتصادي في تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٥.

إذا نظرنا إلى سجل التعاون الاقتصادي العربي من جهة، وإلى آفاق التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي من جهة أخرى، فإنه يبدو لي أقله على المدين القصير والمتوسط، أنهما ليسا مختلفين إلى الحد الذي يود المتفائلون أن يؤمنوا به، ذلك أنه ينتظر ومع بقاء كان العنصر الأخرى على حالها، أن تظل بعض الملامح المهمة للتعاون وعدم التعاون الاقتصاديين في تقسيم جديد للعمل في الشرق الأوسط، بحاجة إلى تحديد مماثل للملامح التي كانت سائدة بين الدول العربية في خلال العقدين الأخيرين. فمن المذهل مدى السهولة التي يمكن فيها للمرء أن يعقد مقارنة بين مؤتمر القمة الاقتصادي في عمان عام ١٩٩٥ وبين مؤتمر القمة البحادي عشر للجامعة العربية الذي عقد في عمان أيضاً قبل ذلك بخمس عشرة سنة لتطوير استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك. هناك بالطبع بعض الاختلافات التي لا يمكن

(١٩) كما في المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي انعقد في الاسكندرية في أيار / مايو ١٩٩٥. أنظر السفير، ١/٦/١٩٩٥.

(٢٠) أنظر مثلاً تصريح رئيس صندوق النقد العربي، الحياة، ١٦/١١/١٩٩٥. ص ٩.

(٢١) أنظر مثلاً تصريح رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي، BBC, Summary of World Broadcasts, MEW / 0410, 14 November 1995.

إنكارها بين «عمان ١٩٨٠» و«عمان ١٩٩٥»، وأهمها أن مؤتمر عام ١٩٩٥ كان مدعوماً بقوة من الولايات المتحدة والغرب، وأن إسرائيل شاركت فيه، بينما كان مؤتمر عام ١٩٨٠ مؤتمراً عربياً صرفاً، وكان المقصود منه تقوية الوحدة العربية. ولكن في الوقت نفسه، فإن لمؤتمري عمان ملامح مشتركة عدة: كلاهما كان موضوعاً لصراع القوى الإقليمية، وقاطعته الدول العربية الرئيسية، أو أنها لم تشترك لأسباب أخرى، وغابت سوريا ومصر عام ١٩٨٠، وغابت سوريا والعراق ودول أخرى عن مؤتمر ١٩٩٥. وفي الحالتين كان الأردن مهتماً بشكل خاص بنجاح المؤتمر، ولم يكن ذلك عائداً إلى دوره في استضافة المؤتمرين فحسب، ولكن لأسباب أكثر أهمية تتمثل في الاعتماد القوي للأردن على الروابط والمنافذ الإقليمية، وبالتالي اهتمامه بأي شكل من أشكال التعاون الإقليمي وحرصه، وهو الطرف الإقليمي الصغير والمعرض للمخاطر، على بروز نوع من توازن القوى الإقليمي. ومن الملامح المشتركة أيضاً عدم تحمس دول الخليج لتمويل مؤسسات إقليمية جديدة تمول جهود تنموية جديدة، وخصوصاً إذا كانت تلك المؤسسات وأموالها ستدار من قبل هيئة متعددة الأطراف سواء كانت عربية أو شرق أوسطية. وهكذا، على الرغم من أن دول الخليج وافقت مبدئياً عام ١٩٨٠ على تمويل حساب خاص للتنمية العربية على مدى عشر سنوات على أن تدار بواسطة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها أصرت على أن تحتفظ بالسيطرة على أي أموال سوف تدفع^(٢٢). أما عام ١٩٩٥، فقد انتقدت دول الخليج بشدة فكرة إنشاء مصرف إقليمي للتنمية، وبقيت مترددة في تمويله حتى بعدما طالب راعيا الفكرة الرئيسيان،

Cf. Alnasrawi, "Economic Integration", pp. 294. (٢٢)

الولايات المتحدة وإسرائيل، المؤتمر يتبنى مشروع قرار حول انشاء المصرف. وفي الوقت نفسه، فإن دول الخليج وغيرها من المشاركين الرئيسيين لم تعترض على انشاء هيئات أو وكالات دولية ما دام انشاؤها لا يقلص ما تعتبره هذه البلدان والأنظمة سيادتها السياسية أو الاقتصادية، أي ما دامت هذه المؤسسات لا تتمتع بسلطات تفريرية. وتنطبق هذه المواصفات من دون شك، على الهيئات التي قرر مؤتمر عمان ١٩٩٥ انشاءها كالمجلس الإقليمي لرجال الأعمال والمجلس الإقليمي للتعاون السياحي والاتحاد الإقليمي لوكالات النقل والسياحة، كما تنطبق على بعض المنظمات والوكالات التي أنشئت إثر مؤتمر عام ١٩٨٠ والتي نكتفي بذكر أهمها، وهي المنظمة العربية للتنمية الصناعية التي أنشئت عام ١٩٨٢. والملاحظ أن قضية بأهمية انشاء منطقة عملة عربية التي دعا إليها ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي تمت الموافقة عليه في مؤتمر عام ١٩٨٠^(٢٣) لم يعد يسمع عنها بعد انتهاء أعمال المؤتمر.

وفي تعليق له بعد مضي سنوات على مؤتمر عمان الأول على ما تحقق تحت عنوان التكامل الاقتصادي العربي أو الوحدة الاقتصادية، توصل مراقب عربي مطلع إلى الخلاصات المتشائمة التالية: إن المشاريع العربية المشتركة بقيت حبراً على ورق، وأن التخطيط الاقتصادي بقي مسألة تخص كل دولة عربية بمفردها، وأن التخطيط العربي المشترك برهن عن كونه وهماً، وأنه على الرغم من قيام عدد من الوكالات العربية المتخصصة، إلا أنها لم تساعد في تحقيق الوحدة الاقتصادية^(٢٤)؛ ومثل هذا الحكم قد ينطبق أيضاً

(٢٣) أنظر: عبد الحسن زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية»، في الجامعة العربية. الواقع والطموح، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢٩٩.

(٢٤) Alnasrawi, "Economic Integration". p. 299.

بعد سنوات إذا بقيت كل العوامل الأخرى على حالها، على الخطط والمشاريع الهادفة إلى تحقيق نوع من التقسيم الإقليمي الجديد للعمل يشمل إسرائيل. ولسوف يحدث السلم الإقليمي فرقاً بالطبع؛ فهو سيسمح مبدئياً بالتبادل التجاري والسياحة والمشاريع المشتركة بين إسرائيل وأكثر من بلد عربي. ولكن يمكننا أن نفترض أنه في الوقت الحالي لن تتغير أنماط التعاون الاقتصادي والنزاعات الإقليمية. وكذلك فإن المساعدات الإقليمية الداخلية لن تزداد في المستقبل المنظور^(٢٥). وستحاول إسرائيل كما فعلت دول إقليمية أخرى من قبل، الاستفادة مما تعتبره موارد شرق أوسطية إقليمية - وليس موارد كل دولة بمفردها - عبر الدعوة إلى الإدارة المشتركة لهذه الموارد. ومشروع إقامة مصرف إقليمي للتنمية يمول بشكل رئيسي من المصادر الخليجية العربية ودعوات إسرائيل المتكررة إلى شكل من أشكال الإدارة المشتركة للموارد المائية لإسرائيل وسوريا والأردن ولبنان، توفر البراهين على هذه المقاربة. ولسوف تستمر دول مجلس التعاون الخليجي في معارضة كل ما تعتبره محاولة من الآخرين للمشاركة في التقرير في الأمور المتعلقة بتوزيع أو استخدام مواردها الطبيعية وعائدات نفطها. وهي كانت كما ذكرنا، شديدة الانتقاد لمشروع المصرف الإقليمي للتنمية. ولسوف تواصل دول كسوريا ولبنان سياستها الرامية إلى منع أي مناقشة للإدارة الإقليمية لمواردها المائية. وفي أحسن الأحوال فإن الدول التي تتشارك في الأنهر أو الخزانات الجوفية المائية سوف تكون مستعدة للتفاوض على الحصص بشكل ثنائي أو ثلاثي الأطراف. كذلك فإن بعض الدول الإقليمية

Cf. Susan E. Battles, "Financial Flows and Integration in the Middle East." *The International* (٢٥)

Spectator, Vol. 30 (July - September 1995), No. 3. pp. 57 - 82.

الصغيرة كالأردن والدولة الفلسطينية الوليدة وقطر وعلى الأرجح لبنان - أي الدول التي لا تستطيع بأي شكل من الأشكال أن تتوازن عسكرياً مع جيرانها الكبار ولا تستطيع أن تتخلى بسهولة عن روابطها الاقتصادية الإقليمية القوية - ستواصل وضع تعاونها الاقتصادي في خدمة حاجات أمنها القومي، وستسعى لتجنب الاعتماد على واحد أو اثنين من جيرانها فقط. وهي لذلك ستسعى لموازنة علاقاتها الاقتصادية مع دول أخرى في المنطقة. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى محاولات الأردن لإيجاد توازن بين اعتماده الاقتصادي القوي على العراق وروابط اقتصادية إقليمية أخرى: عندما تردت العلاقات التعاونية مع دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لعدم رضى الأخيرة عن موقف الأردن من الحرب على الكويت، لم يكن أمام الأردن أي خيار سوى السعي لعقد اتفاقات مع إسرائيل. كذلك، فإنه مع تدهور العلاقات مع العراق في صيف ١٩٩٥، كان لا بد من أن يسعى الأردن لموازنة ذلك ليس عبر استعادة العلاقات السياسية مع السعودية والكويت فحسب، بل العلاقات الاقتصادية التعاونية أيضاً، وخصوصاً في مجالي نقل النفط والغاز والمساعدات الاقتصادية.

هناك بالتأكيد فرص كبيرة للتعاون الاقتصادي في العالم العربي وفي الشرق الأوسط؛ كثير من الأنشطة الاقتصادية يحتاج إلى أسواق كبيرة لا توفرها أي دولة عربية أو شرق أوسطية؛ وإنتاج السيارات والسكك الحديد وعربات القطارات وحتى إنتاج المعدات الثقيلة يكتسب معنى إذا كان معداً لمنطقة اقتصادية كبيرة واحدة، عربية كانت أم شرق أوسطية. وكذلك فإن عدداً من الصناعات يمكن أن تكون ذات جدوى اقتصادية كالكومبيوتر والبرامج (للسوق) العربية والتطوير الإقليمي لأجهزة الطاقة الشمسية

الحديثة وتكنولوجيا التوفير في استهلاك المياه لأغراض الزراعة والصناعة والكثير غيرها. ولكن التعاون وحده هو الذي يجعل الدول الإقليمية تملك القدرة على تحمل نفقات الأبحاث والتطوير الضرورية من أجل تنمية التكنولوجيا الخاصة بها.

أما إذا كانت هذه الفرص ستستغل، فإن ذلك لا يعود إلى التخطيط لـ «شرق أوسط جديد» أو لـ «نظام عربي جديد». فحتى في يومنا هذا يمكن أن يقال إن إسرائيل التي تستورد ٣ في المئة من وارداتها من محيطها الإقليمي العربي وتصدر إليه ٩ في المئة من إجمالي صادراتها^(٢٦)، لا تزال مندمجة إقليمياً بالحجم الصغير أو الكبير نفسه لاندماج كثير من الدول العربية الأخرى، ذلك أن تجسيد فرص التعاون يعتمد أساساً على قدرة هذه الدول على وضع الأسس السياسية والبنوية للتعاون. وحتى الآن قد يكون الاعتماد المتبادل في نظر معظم قيادات المنطقة أي شيء باستثناء أن يكون هدفاً في ذاته؛ فهو في نظر هذه الدول شكل من أشكال التبعية يزيد من ضعف البلد وامكان تعرضه للمخاطر. وبما أن فوائد التعاون تنحو إلى أن تكون موزعة بشكل غير متكافئ وتميل عادة إلى مصلحة الطرف الأقوى، فإن قطاعات كبيرة من النخب السياسية والاقتصادية، بل وحتى الثقافية في العالم العربي، تخشى من أن تؤدي إقامة البنى التعاونية في شرق أوسط جديد إلى تعزيز إسرائيل على الصعيدين الاقتصادي والسياسي^(٢٧)، وهي

(٢٦) - Cf. Ould Aoudia, "Proche - Orient: processus de paix, intégration régionale et partenariat euro-méditerranéen," p. 8.

ولا تزال تجارة إسرائيل مع العالم العربي محصورة، مع بعض الاستثناءات القليلة، بمصر والأراضي المحتلة.

(٢٧) أنظر مثلاً: إبراهيم نوار، «قمة عمان ١٩٩٥: بداية النهاية للنظام الاقتصادي العربي»، الحياة ١٢/١١/١٩٩٥.

مخاوف لها إلى حد ما، ما يبررها. ولقد أدت هذه المخاوف ولا تزال، دوراً في العلاقات العربية - العربية، إلا أنها قد تضخم. كما أنه يمكن التخفيف من حدة المخاطر الناتجة من التعاون مع الجيران الأقوياء^(٢٨).

وفي الخلاصة، ثمة شرطان سياسيان / اقتصاديان رئيسيان لجعل التعاون أمراً ممكناً. ويتعلق الأول بالبنى الداخلية للسلطة. فما دامت النخب الحاكمة تنظر بعين الارتياح إلى أي علاقات غير حكومية تتجاوز الحدود بين مواطنيها ومواطني الدول الأخرى، وهي لذلك تحاول أن تضع القواعد وأن تتحكم حتى بالتفاعلات الاقتصادية والاقتصادية / الاجتماعية، فإن إنشاء بنى تعاونية تعمل بشكل مستقل عن الأوضاع السياسية، سيبقى أمراً صعباً، بل إنه يزداد صعوبة حيث تكون الأنظمة شديدة المركزية وتسلطية. وحيث يكون هناك زعيم أوحده، إذ يضحى بالاقتصاد على مذبح الاعتبارات السياسية، ولا تخضع الحكومات لمساءلة البرلمانات أو الناخبين. كما أن هذه الأنظمة الشديدة المركزية تميل دائماً إلى تفضيل العلاقات الثنائية التي غالباً ما تكون ثنائية الزعيمين الفرديين، على المقاربات المتعددة الأطراف. إن التعاون الإقليمي الناجح يحتاج إلى مساهمة مجتمعية واسعة واتصالات مجتمعية لا عوائق أمامها. وبكلمة واحدة فإن الحدود المفتوحة في حاجة إلى المجتمعات المفتوحة والمشاركة.

(٢٨) اقترح الاتحاد الأوروبي تكاملاً اقتصادياً متفاوتاً في الشرق الأوسط. ويفترض أن توافق إسرائيل بوصفها الطرف الأقوى والرابع الأكبر المتوقع لعملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، على أن تقلص الحواجز الجمركية بوتيرة أسرع، أو بدرجة أكبر من شركائها العرب، إلا أنه ونظراً لكون إسرائيل قد أصرت في الاتفاقية الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية (١٩٩٤/٤/٢٩) على الإجراءات الحمائية على المنتجات الفلسطينية وضمنت في الوقت نفسه تسويق سلعها بشكل حر في الأراضي الفلسطينية، فإنه لا يمكن أن نتوقع أن توافق إسرائيل على النموذج الأوروبي.

ويتصل الشرط الثاني بالعلاقات بين الدول. فعلى الرغم من أنه يمكن التعاون الاقتصادي أن يوفر السلام والأمن، وهو على الأرجح سيقوم بذلك، إلا أنه ونظراً لمخاطر الاعتماد المتبادل الناجمة عن الاتكال على الروابط الإقليمية، لا يمكن العلاقات التعاونية الحقيقية أن تظهر إلا في مناخ من الثقة المتبادلة. فما دام منطق الخسارة / الربح هو السائد في العلاقات الأمنية والاقتصادية الإقليمية، وهو المنطق الذي يعتبر أن أي ربح لدولة هو بالضرورة خسارة للآخرى، وليس ربحاً للمنطقة ككل، لا يمكن أن نتوقع حماساً قوياً للتعاون. وعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك حالياً مخاوف كبيرة لدى العرب من أن تمثل إسرائيل في الشرق الأوسط الجديد رأس جسر للرأسمال الغربي، وأن تقوم عبر علاقاتها الثنائية بالدول العربية المختلفة بزيادة تفتيت العالم العربي، وأن تفصل المشرق العربي عن مغربه^(٢٩). ولا يمكن إنكار احتمال حدوث مثل هذا التطور، وخصوصاً إذا استمرت العلاقات العربية - العربية على هذا القدر من التأزم ومن الشخصانية. فالعالم العربي لا يشكل اليوم نظاماً اقتصادياً متكاملاً، وهو منقسم إلى نصفين على الأقل. ويمكن المرء أن يتخيل منطقاً مغايراً للتطورات تقوم إسرائيل والكيان الفلسطيني فيه بالاضطلاع بدور الجسر بين هذين القسمين، ويسمح السلام فيه بظهور شبكات جديدة من المواصلات والاتصالات ليس بين إسرائيل وجيرانها فحسب، بل بين الدول العربية أيضاً. إلا أن مثل هذه التطورات تعتمد على النيات الطيبة المشتركة، وهي تستوجب أن تعتبر كل البلدان المعنية أن الحد الأدنى من متطلباتها الأمنية قد تحقق. إن توقع أي تعاون إقليمي على مستوى أكبر، وإن كان بين

(٢٩) أنظر مثلاً: نوار، «قمة عمان ١٩٩٥».

إسرائيل وجيرانها العرب الأكثر بعداً، قبل حل القضايا النزاعية كاحتلال إسرائيل للجولان وجنوب لبنان والوضع النهائي للكيان الفلسطيني هو أمر سابق لأوانه. فالتعاون الإقليمي يحتاج إلى السلام. ويبدو أن السلام بين العالم العربي وإسرائيل سيؤدي من الناحية الأخرى، إلى تعزيز فرص التعاون العربي - العربي. والسلام الإقليمي قد يكون بحاجة إلى سنوات أخرى ليظهر. ولكي ينجح العرب في ظل هذه الظروف الجديدة، عليهم أن يستعدوا لها على الصعيدين السياسي والاقتصادي منذ الآن.

الفصل الخامس

**ألمانيا والشرق الأوسط:
اتجاهات البحوث والباحثين**

سأحاول تقديم لمحة سريعة عن الخريطة الأكاديمية في ألمانيا في ما يتعلق بالبحوث والدراسات الشرق أوسطية المعاصرة، والاتجاهات لدى الباحثين الألمان المهتمين بالشرق الأوسط المعاصر ومستقبل المنطقة ومستقبل الحركات الإسلامية. وأفضل أن اعتمد مصطلح الحركات الإسلامية لأنها ليست حركة واحدة، بل مجموعة حركات. ومثل الحركات الإسلامية، فإن الباحثين الألمان لديهم اتجاهات مختلفة طبعاً. وليس هناك رؤية المانية أو رؤية أكاديمية ألمانية، لما يحدث أو قد يحدث في الشرق الأوسط. لذلك سأركز على الاتجاه السائد لدى الباحثين الألمان الذين يهتمون بالشرق الأوسط المعاصر.

أقول بشيء من الحذر إن هذه التعميمات مثلها مثل الرأي السائد، ليست دقيقة جداً، لأن العلوم لحسن الحظ، تعاني فوضى معينة. هناك آراء واتجاهات مختلفة وصراعات علمية، وهذا أمر إيجابي جداً. بالطبع، هناك بعض الخصوصيات للبحوث الأكاديمية الألمانية حول الشرق الأوسط، والتي قد تختلف عن الاتجاهات السائدة في البلدان الأخرى كفرنسا والولايات المتحدة، وقد ترتبط هذه الخصوصيات بهيكلية الدراسات الشرق

أوسطية، وبتاريخها في المانيا، وكذلك بخلفية سياسية.

استهل بلمحة عن الخريطة الأكاديمية في ما يتعلق بالشؤون الشرق
أوسطية المعاصرة في ألمانيا. وقد تكون هناك خيبة أمل بالنسبة إلى البعض
إذا قلت إن الاهتمام بالشرق الأوسط في الجامعات الألمانية هو دون ما هو
متوقع. وهذا الاهتمام هو بالتأكيد أقل مما هي الحال في الولايات المتحدة،
حيث هناك مركز لدراسات الشرق الأوسط في كل جامعة تقريباً. أما في
الجامعات الألمانية، فهناك من ناحية الإستشراق الكلاسيكي الذي يُعنى
بالدرجة الأولى باللغويات (Philology) وبالعلوم الإسلامية. والإستشراق
الكلاسيكي لا يحول دون تطرق الطالب أو الباحث إلى مواضيع معاصرة
تتعلق بالشرق الأوسط المعاصر، لكن هذا الأمر ليس مطلوباً بالضرورة.
ويجب أن نشير إلى أن الجيل الجديد من المستشرقين في المانيا وفي البلدان
الأخرى، يوافق إلى حد كبير على التعاون مع باحثين متخصصين في مجالات
أخرى، أي من غير المستشرقين.

وهناك من ناحية أخرى دراسات شرق أوسطية تتعلق بالشرق
الأوسط المعاصر وبالتطورات الجارية فيه اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.
وأهم المراكز للدراسات الشرق أوسطية الكلاسيكية في المانيا هي بالطبع في
برلين وتوبنغن وفرايبورغ وبون وهامبورغ، وإلى حد ما، إرلنغن وبامبرغ
وميونخ وغيرها.

وخارج الإستشراق الكلاسيكي، هناك الباحثون في مجال الجغرافيا

والإقتصاد والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية الذين يعملون في جامعات عدة، ويهتمون بالشرق الأوسط المعاصر.

وهناك مركزان جامعيان متخصصان بالدراسات الشرق أوسطية المعاصرة: المركز الأول في برلين، والثاني في إرلنغن، إضافة إلى مركز صغير في مدينة ليبزيغ في ألمانيا الشرقية سابقاً؛ هذا المركز كان المركز الرسمي لألمانيا الشرقية لتدريب السفراء والديبلوماسيين الذين سيعملون في الشرق الأوسط. وبعد توحيد الألمانيتين، صرف عدد لا بأس به من الباحثين والأساتذة هناك، وأصبح المركز صغيراً نسبياً، لكنه لا يزال موجوداً حتى الآن. واتجه عدد من باحثي ألمانيا الشرقية سابقاً إلى برلين حيث يوجد حالياً، إلى جانب مركز دراسات الشرق الأدنى في جامعة برلين الحرة، معهد جديد إسمه مركز دراسات الشرق المعاصر.

وفي هذه المراكز، هناك طلاب يتابعون دراسات عدة حول الشرق الأوسط، لكن ليس هناك في ألمانيا ما يسمى «الدراسات الشرق أوسطية» كمجال علمي. وليس ممكناً أن يحصل الطالب على شهادة ماجستير أو شهادة دكتوراه في الدراسات الشرق أوسطية، مثلما هي الحال في الولايات المتحدة أو بريطانيا على سبيل المثال. فالطالب أو الباحث الذي يجري أبحاثاً في هذه المراكز حول الشؤون الشرق أوسطية، يعمل كباحث ديانة أو كباحث سياسي، ويحصل لاحقاً على شهادة في مجال تخصصه، وليس في مجال الدراسات الشرق أوسطية.

ربما يرى البعض ان هذه الأمور شكلية، لكنني أظن أن هناك أهمية معينة لغياب ما يسمى الدراسات الإقليمية أو المناطقية في ألمانيا، على عكس ما هي الحال في الولايات المتحدة حيث يوجد «دراسات مناطقية للشرق الأوسط» أو «دراسات مناطقية لأميركا اللاتينية»... الخ. وعدم وجود هذه الدراسات المناطقية في ألمانيا يدل على خلفية سياسية، إذ توجد مثل هذه الدراسات المناطقية عادة في دول لديها سياسة خارجية نشطة جداً، وفي دول قوية لها في العالم مصالح نشطة استعمارية أو إمبريالية في العالم.

يبدأ تاريخ الدراسات المناطقية مع الفريق العلمي الذي رافق نابوليون إلى مصر، وينتهي مع الكتب حول المنطقة التي تصدر عن وزارة الدفاع الأميركية والتي يضعها باحثون وأساتذة جامعيون أمريكيون بتكليف من وزارة الدفاع. وعدم وجود هذه الدراسات في ألمانيا لا يعني أنها لا تخدم إلى حد ما مصالح ألمانية أو مصالح سياسية واقتصادية ألمانية، لكن الفارق المهم في رأيي، هو أن الخريطة الأكاديمية ليست معدة لخدمة السياسة والدولة على مستوى الإعداد نفسه في الولايات المتحدة أو فرنسا مثلاً. هناك بالطبع خارج الجامعات مراكز بحوث ومراكز تهتم بدراسات المنطقة، ومنها مراكز تهتم بالعالم بأسره تقريباً، وفيها أقسام تركز على الشرق الأوسط، منها الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية والمعهد الألماني للسياسة التنموية، ومؤسسة العلوم والسياسة (SWP)، وهي معهد لدراسة العلاقات الدولية، ولديها قسم دراسات شرق أوسطية. وهناك معهد الشرق الألماني في هامبورغ، وهو متخصص بالدراسات الشرق أوسطية، ويعد أكبر

وأهم مركز في هذا المجال خارج الجامعات، ويصدر مجلة فصلية اسمها *Orient* تهتم بدراسات علمية حول الشرق الأوسط المعاصر.

جميع هذه المعاهد خارج الجامعات، ممولة جزئياً على الأقل من قبل الدولة. وهذا مهم، لكن نظام تمويل هذه المراكز من الدولة لا يقلص حريتها في اختيار الموضوعات واتجاهات البحوث. فماذا عن هذه الاتجاهات؟ وماذا عن وجهة النظر السائدة في ما يتعلق بالشرق الأوسط المعاصر؟

أتطرق في محاولتي شرح هذه المسألة، إلى ثلاثة محاور: وضع الدولة وبنيتها الداخلية في الشرق الأوسط؛ العلاقات الدولية في المنطقة؛ الإسلاميون ومستقبل الحركات الإسلامية.

الدولة وبنيتها الداخلية

أبدأ بوضع الدولة في الشرق الأوسط. وأرى أن الذين يقولون في ألمانيا إن الشرق الأوسط غير مستقر بحد ذاته ليسوا أكثر، على عكس الاتجاه السائد في الولايات المتحدة التي يرى الكثيرون من الزملاء فيها أن الشرق الأوسط ليس مستقراً بحد ذاته. وربما يعود سبب هذا الاختلاف في التحليل إلى أن تجربة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أقصر كثيراً زمنياً من تجربة ألمانيا. فالاحتكاك بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط بدأ جدياً بعد الحرب العالمية الثانية تقريباً، بينما بدأ الاحتكاك الألماني بالشرق الأوسط مع محاولة الغزو العثماني عالمياً. وإذا ما نظرنا إلى الشرق الأوسط خلال

السنوات الخمسين الأخيرة لبدا لنا أنه كان أقل استقراراً مما كان عليه خلال السنوات الأربعمئة الأخيرة التي شهد فيها استقراراً أكبر. وقد يكون سبب الاختلاف أمر آخر يتعلق بطريقة تحديد عناصر الإستقرار أو عدم الإستقرار في كل من ألمانيا والولايات المتحدة.

يبدو لي أنه في كثير من الدراسات الأميركية حول الشرق الأوسط، كما في السياسة الأميركية، يتم التركيز على ربط الإستقرار بالحكومات أو الأشخاص أو النظم الحاكمة، بينما في الدراسات الألمانية، وكذلك في السياسة الألمانية، يُركز أكثر على الهياكل والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولذلك قد تستنتج أمور مختلفة. على سبيل المثال، تبدو لنا دولة إيران أقل استقراراً إذا أخذنا في الحسبان الحكومات وتغييراتها وعلاقات إيران العسكرية الخارجية، ويبدو لنا أن إيران أكثر استقراراً إذا أخذنا في الحسبان علاقاتها الاقتصادية الخارجية أو اقتصادها السياسي الذي لم يتغير كثيراً إبان الثورة الإسلامية.

هنا المنهج هو الذي يحدد الصورة التي نكونها عن الشرق الأوسط. ومن المنطلق نفسه ليسوا كثيرين في ألمانيا الذين يعطون أهمية زائدة لمسألة الأقليات ومسألة التفرقة الإثنية، بينما نرى في الولايات المتحدة مثلاً أن هناك كثيرين يقولون إن مسألة الأقليات من أهم المسائل في الشرق الأوسط، وإنها من العناصر المهمة التي تتسبب في عدم الإستقرار في المنطقة. هذا لا يعني أننا في ألمانيا نجهل وجود انتماءات طائفية وقبلية... الخ، أو وجود

حاشية تكريتية حول الرئيس العراقي مثلاً، أو أهمية العنصر العلوي في بنية الحكم في سوريا، أو أن هذه الانتماءات القبلية والطائفية عامل مهم لتأسيس علاقات الإستزلام والعلاقات الزبانية بين بعض الحكومات أو الحاكم، وبين أجزاء من شعوبهم، لكننا لا ندعي أن مثل هذه الانتماءات أو العلاقات ستكون غير قابلة للتغير، ونحاول أن نركز على العناصر التي قد تساهم في تغيير هذه العلاقات البدائية، وخصوصاً على مسألة انشاء وتطوير وتكون الدولة - الأمة (État - Nation).

البعض في ألمانيا، ومنهم بسام الطيبي العربي الأصل، والذي يعد من الباحثين المهمين في ألمانيا، يقول إن تجربة بناء الدولة - الأمة في الدول العربية فشلت فشلاً ذريعاً. لكن أكثرية الباحثين في ألمانيا الذين يهتمون بهذا الموضوع لديهم رأي مختلف، إذ يرون أن الدول القطرية في هذه المنطقة أحرزت تقدماً لا بأس به في بناء الدولة - الأمة وتطوير مؤسساتها، واختراق المجتمعات من قبل الدولة. لذلك نرى أن هذه الدول ستستمر ولن تفشل في المستقبل المنظور.

العلاقات الدولية

يطيب لنا من هذا المنطلق، الدخول إلى موضوع العلاقات الدولية داخل هذه المنطقة، وأقصد العلاقات البينية لهذه الدول بشكل خاص. إن الرأي السائد عندنا هو أن عملية السلام الجارية سوف تستمر، لكنها

ستحتاج إلى وقت إضافي، وستسفر في النهاية عن اتفاقات ثنائية بين إسرائيل وجيرانها وستستعيد سوريا ولبنان أراضيها المحتلة. أما الفلسطينيون فسيفرض عليهم تنازلات عن الأرض، وخصوصاً في ما يتعلق بمدينة القدس وبالسيادة الكاملة.

هنا تطرح مسألة اندماج إسرائيل في المنطقة. ففي المدى البعيد، لا بد من أن تصبح إسرائيل جزءاً من المنطقة. وأعتقد أن جميع الأطراف سيقبلون بهذا الواقع في نهاية المطاف، وأن إسرائيل ستمثل صلة وصل بين المشرق وشمال إفريقيا، في حين أنه في المدى القصير أو المتوسط - وقد يكون هذا رأيي الشخصي أكثر من كونه الرأي السائد في ألمانيا - لا أتوقع اندماجاً كاملاً لإسرائيل في المنطقة. وأرى بدلاً من ذلك، تطوراً تدريجياً للتعاون في بعض المجالات، إذ إن إسرائيل والعرب لا يريدون في الوقت الحالي هذا الاندماج الكامل لها في المنطقة. فالعرب وإسرائيل يفضلون الاندماج أو التعاون مع السوق الأوروبية المشتركة أكثر مما يهتمون بالتعاون بعضهم مع بعض. ويجب أن أقول إنه في هذه المحاولة للتعاون مع السوق الأوروبية المشتركة، ستكون إسرائيل في المستقبل متفوقة على الدول العربية. ومن المتوقع في المدى المتوسط تأسيس كتل اقتصادي بين ما يسمى حالياً دول الطوق: سوريا والأردن ولبنان وفلسطين أو (الكيان الفلسطيني مع الأردن) ومصر. بالطبع، نتيجة الترابط الحاصل بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، ستقوم حتماً علاقات اقتصادية بين سوريا والأردن ومصر وإسرائيل، وإن يكن ذلك تدريجياً وبشكل غير مباشر.

يكثّر الحديث حالياً عما يسمى السوق الشرق أوسطية. في الحقيقة، لا أرى أن إقامة هذه السوق ستكون في المستقبل القريب. فمن المرجح أن يكون هناك تعاون في بعض المجالات وترباط تدريجي للبنى التحتية، وخصوصاً في ما يتعلق بالسكك الحديد والطرق بين إسرائيل وجيرانها. والرأي السائد في ألمانيا هو أنه لا ضرر للعرب إذا تمت أشكال الترابط هذه بشكل طبيعي. وفي الحقيقة، لا يمكن أن تنمو علاقات اقتصادية بشكل غير طبيعي. فقد تعلمنا من التجارب في أوروبا الشرقية أنه ليس ممكناً فرض أسلوب اقتصادي معين على شعب ما أو بلد ما. لذلك ستتنمو العلاقات بين إسرائيل وجيرانها إذا أرادت الشعوب ذلك. أما إذا لم ترد الشعوب ذلك فلن تنمو هذه العلاقات، ولن يكون هناك إمكان لفرضها على البلدان. مع ذلك، هناك مجموعات عمل دولية عدة تقوم حالياً بدراسة المستقبل الاقتصادي في المنطقة بعد اتفاقات الصلح.

ومجموعات العمل هذه غير أكاديمية إجمالاً، وأكثرية أعضائها من الأميركيين والفرنسيين ومن البنك الدولي، إضافة إلى مشاركة بعض الإيطاليين والألمان في هذه الأعمال. وبالطبع يشارك الباحثون الأكاديميون وغير الأكاديميين من الإسرائيليين بكثافة، في حين لا نجد كثيراً من العرب في مجموعات العمل هذه لإعداد مرحلة ما بعد اتفاقات الصلح. ورأيتي الشخصي أن على العرب أن يشاركوا في تخطيط مستقبل هذه المنطقة بعد الصلح، بدلاً من أن ينتظروا ما يخطط لهم الآخرون.

الإسلاميون ومستقبلهم

من النقطة السابقة، أتناول مسألة الإسلاميين ومستقبلهم، لأنهم يعدون الرافضين الأكثر تشدداً لفكرة الصلح مع إسرائيل ولتخطيط ما بعد اتفاقات الصلح.

في ما يتعلق باتجاهات الباحثين الألمان، نلاحظ أن الأكثرية المختصة في هذا الموضوع، خلافاً لبعض الصحافيين، ليست خائفة مما يسمى الإسلاميون أو الموجة الإسلامية، ولا يرون أن هذه الحركات الإسلامية معادية للغرب. فنحن نرى أن الإسلاميين يقاتلون أنظمتهم ولا يقاتلون الغرب. لذلك، فإن الدراسات التي تهتم بالإسلاميين ترتبط بالدراسات حول البنية الهيكلية أو البنية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان التي ينمو فيها الإسلاميون، أكثر مما تركز على العلاقات الإسلامية - المسيحية أو العلاقات الغربية - الشرق اوسطية، أو حتى على مسألة تمويل بعض الجماعات الإسلامية من بلدان غير عربية.

نرى ان أكثر الباحثين الألمان في دراستهم الجماعات الإسلامية، يركزون على ما قد يسمى التيارات الإسلامية الرئيسية، أكثر مما يركزون على مجموعات هامشية صغيرة. ونعني بالتيارات الرئيسية تلك التي لديها قاعدة شعبية لا يستهان بها والتي قد تحصل على نسبة كبيرة من الأصوات إذا جرت انتخابات حرة في بلد ما، بينما نعني بالمجموعات الهامشية،

المجموعات التي تحظى بـاهتمام واسع في الصحف نتيجة لأعمالها «الارهابية»... نفهم هذه المجموعات الهامشية أو «الارهابية» كافتراضات لحالة شاذة لمجتمع ما. ولكن لكي نفهم هذه الحالة الشاذة وهذه المجتمعات، لا بد من دراسة التيارات الرئيسية قبل التيارات الهامشية.

وإذا أراد باحثون من بيروت أن يبحثوا في شؤون المانيا، وان يفهموا المانيا، فلن اقترح عليهم أن يبدأوا بدراسة الإرهابيين الذين يحرقون الأجانب عندنا، بل اقترح عليهم ان ينطلقوا من دراسة القوى الرئيسية عندنا المتمثلة في الأحزاب الكبيرة، وليس المجموعات الصغيرة. من هذا المنطلق، أي التركيز على الحركات الإسلامية الرئيسية، تركّز الدراسات التي نشرت أخيراً على ثلاثة محاور:

١- الحوار الأيديولوجي المتنوع جداً داخل الحركات الإسلامية، وخصوصاً الجدل عند الإسلاميين حول مسألة نظام الحكم والديموقراطية وحقوق الانسان، وضمنها حقوق المرأة.

٢- القاعدة الاجتماعية والتركيب الاجتماعي لهذه الحركات الإسلامية.

٣- التطورات الاجتماعية والاقتصادية، والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الحركات أو المجموعات.

في حصيلة هذه الدراسات، يلاحظ أننا نفهم الحركات الإسلامية كحركات اجتماعية تمثل لجهة علاقات بلدانها بالمحيط الدولي، الموجة الثالثة

لحركات الاستقلال في هذه البلدان، بعد الحركة الأولى التي ناضلت ضد الاستعمار، والحركة الثانية المتمثلة بالحركات القومية... الخ. وهي حركات اجتماعية في الوقت نفسه لجهة صفتها وتركيبها الاجتماعي، إذ تمثل مصالح البرجوازية المحلية في هذه البلدان، وخصوصاً المتوسطة والصغيرة منها. وانطلاقاً من صفتها الاجتماعية أو تركيبها الاجتماعي، تدافع الحركات الإسلامية عن قيم اجتماعية وبطيريركية محافظة جداً، وتدافع عن نظام اقتصادي حر، وقد تطالب ببعض الحماية الجمركية لمنتجات وطنية، وقد تطالب بعناية الدولة لبعض الشؤون الاجتماعية، لكنها ترفض بشدة تدخل الدولة في شؤون الملكية الخاصة، أو أي محاولات تقوم بها الدولة لإعادة توزيع الدخل القومي.

بحسب تحليلنا ليست هذه الحركات ثورية، ولكنها حركات اجتماعية محافظة الى حد ما، مع عنصر من الشعبوية (Populisme) الذي ينسب اليهم بموجب الخطاب الديني. هذه الحركات لا تثير الخوف، وليست أمراً غريباً في العالم. ويمكن ان نشبه هذه الحركات على اختلاف القاعدة الاجتماعية والاقتصادية، بالحركة الكاثوليكية في بولونيا قبل سقوط النظام الشيوعي، وحتى بالحركة الديموقراطية المسيحية في ايطاليا، أو بالحركة الكاثوليكية في ظل حكم فرانكو في اسبانيا في مرحلة معينة. ويمكن ان تشبه ببعض الحركات البروتستانتية في أميركا حالياً. ولا يستبعد كثيرون من الباحثين الألمان وصول هذه الحركات الى السلطة في بعض البلدان العربية أو

مشاركتها في السلطة، وخصوصاً في الجزائر والأردن والكيان الفلسطيني (إذا تأسس). وسيكون حكم هذه الحركات غير ليبرالي بالتأكيد، وخصوصاً في ما يتعلق بمسالة المرأة والثقافة. وهذا قد يكون، في رأيي الشخصي وفي رأي الكثيرين من الباحثين، أمراً مؤسفاً، حتى لو تماشى مع تطورات عالمية.

السؤال الذي يطرح هنا ويناقش كثيراً هو: ماذا عن الديمقراطية، وماذا عن حقوق الإنسان إذا وصل الإسلاميون الى السلطة؟

هذا السؤال يناقش كثيراً في المانيا وغيرها. واعتقد أن الرأي السائد لدى الباحثين الالمان هو أن الديمقراطية وحقوق الانسان في ظل وصول الاسلاميين الى السلطة، لن تكون أسوأ مما هي عليه اليوم في أكثر البلدان العربية. كما أن صفات الحكم في دول يحكمها الإسلاميون سوف تتمثل إلى حد كبير بطريقة وصولهم الى السلطة، وهذا يعني أن الديمقراطية ستكون شبه معدومة، إذا وصل الإسلاميون الى السلطة من طريق انقلاب عسكري أو حرب أهلية، ولكن سنجد احتراماً أكبر للدساتير ولحقوق الانسان وللأساليب الديمقراطية إذا وصلوا الى السلطة من طريق صناديق الاقتراع.

لهذا السبب يرى كثيرون في المانيا أن الغاء الانتخابات في الجزائر كان خطأ كبيراً، وكان من الأفضل لو لم يتم ذلك. ويتوقع أيضاً، إذا وصلت الحركات الإسلامية الى السلطة، أن يتولى المعتدلون منهم ادارة الامور في هذه الدول، وهم سيضبطون الجماعات المتطرفة او الجماعات الهامشية.

لذا، ليس هناك خوف من مشاركة «الايوان المسلمين» في الأردن أو مصر، أو حركة النهضة في تونس في السلطة. كما يستبعد أن تُجري هذه الحركات في حال مشاركتها في السلطة أو حتى الوصول إليها كقوة مهيمنة، تعديلات جوهرية على السياسات الاقتصادية لدولها، أو على اندماج دولها في السوق العالمية، أو على المشاريع الجيوسياسية لهذه الدول.

أخيراً، سواء وصل بعض الإسلاميين إلى السلطة أم لم يصلوا، يتوقع أن تقبل هذه الحركات الإسلامية في نهاية المطاف عملية السلام، واتفاقات الصلح التي ستسفر عنها المفاوضات الجارية.

قد تكون هناك حالياً وظيفة تاريخية مرحلية لهذه الحركات، تتمثل بممارسة الضغط على الحكومات العربية التي تتفاوض حالياً مع إسرائيل لكي تكون هذه الحكومات أشد صلابة في التفاوض من أجل الحصول على شروط أفضل في المفاوضات. لكن يبدو أن الحكومات الحالية في الدول العربية لا ترى الفائدة التي تمثلها الحركات الإسلامية المعارضة، بل ترى فيها مصدر إزعاج، لا أكثر ولا أقل، في حين نرى أن الحكومة الحالية في إسرائيل تعرف أن وجود المعارضة المتطرفة التي تضغط على الحكومة يمكن أن يستخدم ورقة في المفاوضات، وبالفعل تقوم الحكومة الإسرائيلية بذلك.

في نهاية المطاف، يتوقع أن يتعامل المسلمون مع الواقع الجديد. وبما أننا تحدثنا عن احتمال إقامة سوق شرق أوسطية في المستقبل، لا أستبعد أبداً أن يكون بعض الإسلاميين في الطليعة التي ترى فائدة في هذه

السوق الشرق أوسطية المشتركة، وأن يطلبوا إذا اندمجوا في حكومات بلادهم، من السوق الأوروبية المشتركة تطوير البنية التحتية لهذه السوق عبر تطوير السكك الحديد والطرق... الخ ، وسيتعاملون مع مؤسسات إسرائيلية تماماً كما يتعاملون مع مؤسسات أوروبية.

الفصل السادس

دينامية التسليح في الشرقيين

الأدنس والأوسط

يعد الشرق الأدنى كما الأوسط، وهما يضمنان البلدان العربية وإسرائيل وإيران، من أكثر المناطق تسليحاً في العالم، مع الأخذ في الحسبان الفوارق والمعايير المتعددة التي نعالج من خلالها هذا الموضوع. فقد بلغت المصاريف التي أنفقت على التسليح في هاتين المنطقتين، باستثناء دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) ذروتها عام ١٩٨٤، إذ قدرت آنذاك بـ ٨٣,٩ مليار دولار أميركي. ويساوي هذا المبلغ أربعة أضعاف ما أنفقته الصين على تسليحها، وخمسة أضعاف ما أنفقته قارة إفريقيا كلها. وبشكل عام انخفضت النفقات العسكرية ونفقات التسليح بعد عام ١٩٨٤ حتى في الشرقين الأدنى والأوسط، من جراء هبوط أسعار النفط منذ عام ١٩٨٣، الأمر الذي حدّ من الامكانيات المادية لهذه البلدان. ومع ذلك بلغت نفقات التسليح في هذه المنطقة عام ١٩٩٠ ما يوازي ٤٥ مليار دولار، أي ضعف ما أنفقته الصين، وثلاثة أضعاف ما أنفقته أميركا اللاتينية، وأربعة أضعاف ما أنفقته إفريقيا. وأدت حرب الخليج الثانية إلى ارتفاع كبير في نفقات التسليح في منطقتي الشرق الأدنى والشرق الأوسط. ومع أن العالم العربي أصبح أفقر مما كان عليه بسبب هذه الحرب، فقد ارتفعت نفقات التسليح مرة واحدة من ٤٥ مليار دولار إلى ٥٤ ملياراً، أي بارتفاع بلغت

نسبته ٢٠ في المئة. وتوازي نفقات التسلح قياساً على معدلات الإنتاج القومي في الشرقين الأدنى والأوسط، ما نسبته ١١ في المئة. وفي السعودية فاقت هذه النسبة ما مقداره ١٧,٧ في المئة، وفي العراق ارتفعت إلى ما يزيد على ٢٠ في المئة. وللمقابلة نشير إلى أن هذه النسبة لا تزيد على ٢,٨ في المئة في ألمانيا، وعلى ٥,٩ في المئة في الولايات المتحدة الأميركية. وإذا ما قسنا نسبة التسلح على نصيب الفرد من الناتج القومي لوجدنا أن هذا الانفاق كان يوازي في الثمانينات ما نسبته ٥٦٠ دولاراً في ألمانيا، و ١٢٠٠ دولار في الولايات المتحدة. أما في إسرائيل والسعودية، هذين البلدين الشرق أوسطيين، فقد بلغ هذا الانفاق قمته، حيث قدرت النفقات في كل منهما بـ ١٣٠٠ دولار عن الشخص الواحد. من جهة أخرى، نجد أن نسبة التجنيد لا تتعدى ١١ شخصاً في الألف في أوروبا، في حين ترتفع إلى ٥٥ شخصاً في الألف في العراق، و ٤٤ في الألف في إسرائيل، مقابل ٣٣ شخصاً في الألف في سوريا.

سنعالج في ما يلي بنية الصراع في الشرقين الأوسط والأدنى، انطلاقاً من نماذج تزايد التسلح والتسابق عليه في هذه المنطقة. كما سنأتى على ما يفترض للسباق على التسلح من علاقة ضمنية بالأوضاع الاقتصادية والسياسية. وسنأتى كذلك، وإن باختصار، على أمور تتعلق بمراقبة التسلح وبتحديده أيضاً. ومع طرح مثل هذه الأفكار نشير إلى أن المنطقة كما يبدو لنا، ستظل على المدى الطويل تعاني مشكلة تزايد التسلح.

١ - بنية الصراع في الشرقين الأدنى والأوسط

إن للصراعات السائدة في الشرقين الأوسط والأدنى أسباباً محلية قبل أي شيء آخر. وهي ليست مستوردة، ولا تتأثر بمعطيات عالمية أو

بالصراعات الدولية، وخصوصاً المعروف بصراع الشرق مع الغرب. كذلك يمكن القول إن الصراعات في هذه المنطقة هي صراعات خاصة بها. وإذا ما أتينا عليها فلا يعني ذلك عزلها عن سائر العالم في كل الأحوال. فالمنطقة عموماً تتأثر بدائرتين مركزيتين من الصراع، أو لنقل تشكيلين من تشكيلات الصراع، وهما دائرتان مرتبطتان الواحدة بالأخرى. الصراع الأول هو الصراع السائد والمعروف بالصراع على الأرض، أي الصراع الكلاسيكي المعروف بأزمة الشرق الأوسط أو بالصراع العربي - الإسرائيلي. وهو صراع بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان والفلسطينيين. إلى ذلك يضاف الصراع الهادف إلى السيطرة على الخليج الفارسي - العربي، وهو المنطقة التي تحوي ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط. ولهذه الأسباب فهي استحوطت منطقة تجاذب مصالح القوى الكبرى. أما أفرقاء الصراع المحلي فهم كل من العراق وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً السعودية.

إن الخطوط الموصلة بين دائرتي الصراع المشار إليهما متعددة، منها وجود مئات الألوف من الفلسطينيين في الخليج وفي سائر البلدان العربية الأخرى تقريباً، و التضامن مع الفلسطينيين - السياسي والاعلامي فقط في أكثر الأحوال - ومع دول المواجهة في الصراع العربي - الإسرائيلي من قبل الدول الخليجية، إضافة إلى المناوشات بين إسرائيل والعراق، كما حدث عام ١٩٨١ حين ضربت إسرائيل المفاعل النووي العراقي، أو كما حدث عام ١٩٩١ حين أطلق العراق صواريخ «سكود» على إسرائيل. وعلينا أن نشير تالياً إلى وجود صراعات ثنائية بين الدول العربية نفسها. من ذلك الخلاف الدائم بين العراق وسوريا. ونشير كذلك إلى معاهدات الدفاع والتعاون بين

بعض البلدان العربية مثل اعلان دمشق الذي عقد بين سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي بعد حرب الخليج الثانية. ونشير أخيراً إلى التحرك الجماهيري الذي وصل إبان حرب الخليج حتى إلى بلدان المغرب البعيدة. يضاف إلى هذين التشكيلين من تشكيلات الصراع سلسلة من الصراعات الهامشية التي تكمل الأولى وتعمّقها أحياناً. من ذلك الخلافات الحدودية بين بعض البلدان العربية، كالنزاع على الحدود بين مصر والسودان، أو بين السعودية وقطر، أو بين قطر والبحرين. ويضاف إلى ذلك أيضاً محاولات المعسكرين الغربي والشرقي نقل خلافاتهما إلى المنطقة، ومحاولات كل من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية واليابان تأمين موطئ قدم لها في الدول التي تحتفظ باحتياطي نفطي كبير في منطقة الخليج. صحيح أن الصراع الجيوستراتيجي حول الشرقين الأوسط والأدنى قد بدا منتهياً عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أن الصراع الجيو-اقتصادي للقوى الكبرى والحوافز الاقتصادية أبقت هذا الصراع الذي يشارك فيه أكثر من طرفيه^(١). ففي وقت التنافس الجيوستراتيجي على الشرقين الأوسط والأدنى سعى كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي لإيجاد حلفاء له في هذه المنطقة ولإقامة قواعد حماية توفر لكل من الدولتين العظميين (آنذاك) القدرة على سد منافذ الدولة الأخرى. وفي أوقات متقطعة استطاع بعض القوى المحلية، وبشكل خاص إسرائيل ومصر وسوريا، وبشكل أقل اليمن والصومال، أن يستغل مصالح الدول العظمى

(١) أنظر: ناصيف يوسف حتي، «التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي»، المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٥ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٢٩-٥٢.

هذه، ويستفيد أقله في تسليح نفسه أو في الحصول على ضمانات من الدول العظمى، وأن يجرها إلى مختلف صراعاته المحلية^(٢).

حتى نهاية الصراع بين الشرق والغرب كانت الدول الممثلة لهذا الصراع قد استطاعت كل منها ردع الأخرى في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط، كما في مناطق أخرى من العالم، ووضعت خطوطاً حمراً لم تستطع دول المنطقة تجاوزهها دون أن تخشى التدخل المباشر من قبل القوى العظمى. وهكذا كانت معاهدة الصداقة والتعاون المعقودة عام ١٩٨٠ بين سوريا والاتحاد السوفياتي بمثابة خط أحمر لإسرائيل، وكانت ضمانات الولايات المتحدة لإسرائيل بمثابة خط أحمر لسوريا. ومع ذلك وفي إطار محدود، ظلت الحروب المحلية حروباً مسموحاً بها، كالحرب العراقية - الإيرانية مثلاً التي استمرت ثماني سنوات، وقد كانت إمدادات السلاح لكلا الطرفين أمراً غذى الحرب وأطال في عمرها.

كذلك طرحت إبان الصراع بين الشرق والغرب فرضية أن تنافس القوتين العظميين وردعهما المتبادل حداً من التدخل المباشر في المنطقة، بينما دفعا إلى اندلاع حروب إقليمية، وأنه من المتوقع أن تزداد التدخلات الخارجية مرة ثانية مع اختفاء الصراع الغربي - الشرقي^(٣). وقد أدت التطورات اللاحقة، وخصوصاً بعد عام ١٩٩٠، إلى تثبيت هذه الفرضية. فاستعدادات التدخل الخارجي قد أصبحت كبيرة دون شك، وخير مثال على ذلك حرب الخليج، وما أعقبها من استمرار التدخل في العراق (فرض مناطق يحظر على

(٢) أنظر: Tarek Y. Ismael, *International Relations of the Contemporary Middle East. A Study in World Politics*, Syracuse, 1988.

(٣) راجع: Frederic S. Pearson / Robert A. Baumann, "Toward a Regional Model of International Military Intervention: The Middle Eastern Experience," in: *Arms Control*, 4 (Dec. 1983), pp. 187 - 222.

الطيران العراقي التحليق في سمائها، أو فرض مناطق آمنة). ونشير أيضاً إلى التأثير الإعلامي لتدخل القوات الأميركية في الصومال، وإلى الاندفاع الحاصل في السياسة الألمانية التي أوصت بمشاركة قوات عسكرية في أعمال تتولاها الأمم المتحدة.

٢ - سباق التسلح في مناطق الشرقين الأدنى والأوسط

أدى الموقف المتأزم في الشرقين الأدنى والأوسط إلى تزايد نماذج محددة من الصراع، يمكننا أن نتأملها هنا من زاوية السباق على التسلح، مع العلم أن مصطلح «السباق على التسلح» إنما يظل بالطبع تجريداً لا يحيط إحاطة كاملة بالحقيقة المعقدة لمعنى التزايد أو التكاثر أو لمعنى التسلح، حتى ولو يساعدنا على فهم الترابطات والعلاقات الإقليمية التي تسود المنطقة التي نوليها عنايتنا هنا. فكما هي الحال في شتى أنواع السباق، لا بد لنا في دراستنا لسباق التسلح من مراعاة أن أوقات الانطلاق وانتظام الصفوف قد تتغير. ففي الشرقين الأدنى والأوسط نرى أهم التغيرات من هذا النوع في نهاية السبعينات، أي في المرحلة التي عقدت فيها معاهدة كامب دايفيد، وقامت فيها الثورة الإيرانية. أما الملاحظات التالية فستركز بشكل خاص على التطورات التي ظهرت منذ بداية الثمانينات.

خلافاً لما هو شكل الصراع بين الشرق والغرب الذي ولد سباقاً مركزياً على التسلح بين حلفي الأطلسي ووارسو، فإن الموقف في الشرقين الأدنى والأوسط يلفه الغموض؛ أولاً، لأننا نجد هنا، وبالتطابق مع تكون الصراع، سباقين مركزيين إقليميين للتسلح: الأول في الشرق الأدنى والآخر في الشرق الأوسط، مع الأخذ في الحسبان عمق اللحمة المنسوجة بين هذين

السباقين، إضافة إلى بعض سباقات التسلح على مستوى أدنى، أي بين بعض البلدان العربية. ثانياً، إن سباقات التسلح هذه غير متناسقة: لا توازن في التسلح هنا بالمعنى الكلاسيكي لهذه الكلمة، ومن ثم فلا مجال لإيجاد مثل هذا التوازن مستقبلاً^(٤).

إن السباق الأساسي من سباقات التسلح في الشرقين الأدنى والوسط تقوده إسرائيل التي تشعر أنها محاطة في العالم العربي بعدد كبير من الدول العدو التي تهددها. فمن الناحية الكمية ومن حيث اتساع المساحات وتنامي أعداد السكان ومن ناحية الموارد الاقتصادية للبلدان العربية المجاورة وقوتها العسكرية وعديد جيوشها، تشعر إسرائيل بأنها الطرف الضعيف. لا يهم هنا إن كانت هذه الرؤية الإسرائيلية للتهديد انعكاساً فعلياً للواقع^(٥)، إنما هي الرؤية التي تنبثق منها العقيدة الدفاعية الإسرائيلية القومية التي تتطلب أولاً تأمين تفوق كافي على كل الدول العربية، وثانياً تحاشي قيام أي حرب من الحروب فوق أراضيها، مهما كلف الأمر. وهذا يعني بدوره تبني مبدأ القيام بحروب متحركة وهجومية واعتماد التفوق الجوي على كل الدول العربية المحيطة بها واكتساب القدرة على اختراق الإجراءات الدفاعية عند كل الدول المحيطة وامتلاك قوة عسكرية غير تقليدية (أي أسلحة الدمار الشامل) ولا يكون بمقدور الدول العدو المجاورة امتلاك مثل لها^(٦)، أي

(٤) قابل: Geoffrey Kemp, *The Control of the Middle East Arms Race*, Washington D.C. 1991, p. 88.

(٥) من الأخطاء التي ترتكب في حساب القوى، ما تقوم به إسرائيل من نزعة إلى جمع كل القدرات العربية في الوقت الذي تتخاضم فيه هذه القوى في ما بينها، مما يؤدي إلى تحييدها.

(٦) أنظر: Shai Feldman, "Security and Arms Control in the Middle East: An Israeli Perspective," in: Shelley A. Stahl/ Geoffrey Kemp (Hrsg.), *Arms Control and Weapons Proliferation in the Middle East and South Asia*. London 1992, p. 76ff.

تحقيق تفوق اسرائيلي عسكري، تكتيكي واستراتيجي، وتقليدي وغير تقليدي، على كل خصوم اسرائيل المحتملين.

يؤدي مثل هذا الخيار، ولأنه هجومي تحديداً، إلى المسارعة في السباق على التسلح، حتى لو لم يكن مغلفاً فعلاً بأي حوافز عدوانية أو توسعية. مع العلم أن تركيز إسرائيل على القدرات الهجومية لا يستطيع إطلاقاً اقناع الجانب العربي بعدم وجود نيات عدوانية عندها. وما يعقد الأمور أن نجد حتى في الماضي القريب إبان فترة حكم بيغن (١٩٧٧-١٩٨٣) وفي الوقت الذي اعترف بعض الدول العربية علناً أو سراً بوجود إسرائيل، ولدى الجانب الإسرائيلي بالذات نيات توسعية فعلية، ترجمت بالحاق (Annexation) القدس الشرقية (١٩٨٠) والجولان (١٩٨١) وبالإلحاق الفعلي للضفة الغربية بالدولة العبرية، ثم باجتياح لبنان (١٩٨٢) وبمحاولتها تغيير خريطة المنطقة بما ينسجم مع «التصميم الكبير» الذي وضعه كل من بيغن وشارون^(٧).

عدا ذلك تقف إسرائيل في قمة دول الشرق الأدنى المتسابقة على التسلح، لأنها متفوقة على كل خصومها المحتملين، وفي كل المجالات، تقنياً وامتلاكاً للأسلحة وإنتاجاً لها كذلك. كما تعد إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها قدرة نووية، والدولة الأكثر تطوراً في مجال الصواريخ والسلاح الجوي ونظام الدفاع الصاروخي^(٨). إضافة إلى ذلك تستفيد إسرائيل من تعاونها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية، وبشكل

(٧) قابل: Ze'ev Shiff/Ehudi Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, New York, 1984, p. 39ff; Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon. The Israeli - Syrian Deterrence Dialogue*, London/Sydney 1987, p. 105ff.

(٨) Kemp, *Middle East Arms Race*, p. 83.

خاص عبر مشاركتها في «برنامج» (SDI) [حرب النجوم]. وهي تعد الدولة الوحيدة في المنطقة التي بات بمقدورها القيام بإطلاق محطات فضائية عسكرية إلى الفضاء.

لا مجال إطلاقاً لردم الهوة بين إسرائيل والدول العربية في ما يتعلق بتقنية التسليح. فصناعة الأسلحة في الدول العربية لم تتجاوز حتى الآن مرحلة بدائل الاستيراد، ولا وجود لأي تطوير جدي للتكنولوجيا في الدول العربية^(٩). وبكل بساطة يمكننا القول إن الدول العربية هي دول مستوردة للسلاح في حين تشارك إسرائيل بتطوير وإنتاج أنظمة السلاح الحديثة^(١٠)، وبالتالي لا يمكننا التحدث كما أشرنا سابقاً، عن توازنات في التسليح أو عن تناسق في المنطقة.

هناك في الأوساط الإسرائيلية من يقدم وجهة نظر قوامها أن ضمان عدم التوازن الاستراتيجي هذا وامتلاك، بل احتكار السلاح النووي في المنطقة سيكونان كفيلين بفرض وتأمين الاستقرار في المنطقة، كما سيؤمن لإسرائيل بالذات ما يسمح لها القيام بتنازلات على الأرض^(١١). إنما بإمكاننا اعتماد وجهة نظر مختلفة مفادها أن القوة النووية الإسرائيلية سمحت للحكومات الإسرائيلية أن ترفض حتى التفكير في التنازلات السياسية والجغرافية^(١٢). إن وجهة النظر الأولى قد تكون مقبولة في ظل شروط

(٩) عن إنتاج السلاح في البلدان العربية، راجع:

Yezid Sayigh, *Arab Military Industry: Capability, Performance and Impact*, London 1992; Abdel Moném Saïd Ali, "Quality vs. Quantity: The Arab Perspective of the Arms Race in the Middle East," in: Stahl / Kemp, *Arms Control*, p. 66ff.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١١) قابل: Shai Feldman, *Israel Nuclear Deterrence: A Strategy for the 1980s*, New York 1982.

(١٢) Yezid Sayigh, "Reversing the Middle East Nuclear Race," in *Middle East Report*, 22 (July/Aug. 1992) 177, pp. 14 - 19.

سياسية محددة فقط، من بينها وجود حكومة إسرائيلية مستعدة مبدئياً للتفاوض والتسويات. ومثل هذه الحكومة موجودة في إسرائيل منذ حزيران / يونيو ١٩٩٢. لكن لا أحد يستطيع استبعاد وصول حكم عدواني من نوع بيغن / شارون إلى السلطة مرة ثانية. إن امتلاك إسرائيل قدرات نووية جاهزة وواسعة وحده (يقدر ما تمتلكه إسرائيل بمئة رأس نووي على الأقل) يُعد إشارة من الجانب العربي على نيات إسرائيل العدوانية والتسلطية، ويعطي وقوداً إضافياً للسباق على التسلح.

منذ توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل (١٩٧٩) أصبحت سوريا قبل سواها، المعنية بالوصول إلى توازن مع إسرائيل. ومع ذلك تبقى سياسات التسلح لكل من مصر والأردن والعراق ولو بدرجة أقل، متأثرة أيضاً بما تقوم به إسرائيل في مجال التسلح. وتقوم عقيدة الأمن العربية على ضرورة التوازن مع القدرات العسكرية الإسرائيلية، وإلا لن تكون إسرائيل مستعدة لتقديم تنازلات^(١٣). ومنذ أن استبعدت مصر نفسها من جبهة المواجهة بعد توقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل، أعلنت سوريا أنه بات من واجبها تحقيق «توازن استراتيجي مع العدو»، حتى لو سعت لذلك بمفردها^(١٤). وعلى الرغم من أن بعض الأنظمة العربية قد اعتقد أنه على المدى المتوسط أو الطويل، لا بد من تحقيق توازن تقني مع إسرائيل، فإن هذا

(١٣) قابل: Kemp. *Middle East Arms Race*. p. 103.

وراجع أيضاً: أحمد فخر، «أزمة حول مفهوم الاستقرار العسكري في الشرق الأوسط»، في: أوراق الشرق الأوسط (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٥-٩.

(١٤) قابل: Volker Perthes. "Syrien," in: Veronika Buttner / Joachim Krause (eds) *Die Rustung der Dritten welt nach dem Ende des Ost - West - Konflikts*, Baden - Baden, 1995.

الاعتقاد أصابه الاهتزاز إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وعقب وقوع معارك آنذاك مع القوات السورية الموجودة فيه. وعلى الرغم من ذلك، فإن التوازن المطلوب من قبل الجانب العربي ظل قائماً على بناءٍ كمي، وإلا سيكون الأمر، كما يقول أحد المعلقين العرب، موازياً «للرقص على أنغام إسرائيلية»^(١٥). وينطبق ذلك كله على الاحتمال الواقعي جداً والقائم على استمرار السباق على التسلح غير التقليدي.

لقد ازدادت المخاوف من سباق نووي في منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأدنى بعد حرب الخليج الثانية وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي^(١٦). ومن بين هذه المخاوف سيناريو لا يتسم بالواقعية الكلية، كأن يقوم بعض الجمهوريات المسلمة السوفياتية السابقة بإقامة تحالف نووي إسلامي مع الدول العربية^(١٧)، يضاف إلى ذلك المناقشات التي تدور حول المدة التي قد يحتاج إليها بعض الدول العربية أو إيران لتطوير قدراتها النووية الذاتية، والمخاوف من احتمال شراء إيران أو بعض الدول العربية خبرات أو بعض الرؤوس النووية من دول الاتحاد السوفياتي السابق كي تملك قدرة نووية رمزية على الأقل^(١٨). وهناك من يجزم بأن إيران قد اشترت رؤوساً نووية فعلاً^(١٩).

(١٥) Ali, "Quality vs. Quantity," p. 68.

(١٦) Jane's Defense Weekly, 1.4.1989; Sverre Lundgaard, "Vertical and Horizontal Proliferation in the Middle East / Persian Gulf," in: *Bulletin of Peace Proposals*, 22 (1991) 1, pp. 3 - 10 (7ff).

(١٧) Hans Krech, "Bestandsaufnahme der: وضع السلاح النووي في الشرق الأوسط: Atomrüstung im Nahen Osten," in: *Europäische Sicherheit*, 41 (1992) 7, pp. 376 - 378.

(١٨) David Eshel, "Arms Race in the Gulf," in: *Military Technology*, 16 (1992) 7, pp. 62 - 67. انظر:

(١٩) "A Bomb for the Ayatollahs," in: *The Middle East*, Oct. 1992, p. 23.

أما إيران فقد نفت بنفسها أن تكون قد حصلت أو صنعت قنبلة نووية، أو أن تكون لديها الرغبة في ذلك. انظر: *Frankfurter Allgemeine*, 30/4/1993.

أما في الواقع، وبعد تدمير جزء مهم من القدرات العسكرية العراقية مؤخراً ولا يحتمل أن يجري سباق نووي في المنطقة. فالأسلحة النووية ليس لها عند الدول العربية، في المواجهة مع إسرائيل، أي قيمة استراتيجية تذكر^(٢٠). وينطبق ذلك بشكل خاص على سوريا والأردن اللذين لن تسلم عاصمتهما في حال استخدام أسلحة نووية ضد إسرائيل، بسبب قربهما الجغرافي منها. إضافة إلى ذلك، وفي حال تعرض إسرائيل لهجوم نووي من قبل العرب فلن يكون الفلسطينيون في مأمن منه، حيث سيتعرضون كإسرائيليين تماماً للخطر عينه. هنا يؤدي ضيق مساحة إسرائيل دوراً إيجابياً من الناحية الاستراتيجية. ونظراً إلى التفوق الإسرائيلي المطلق في إطار التسليح النووي، وفي إطار قدرتها على تطوير أنظمة نقل هذه الأسلحة، ستظل القدرات العسكرية النووية العربية على الأقل في المستقبل المنظور، ذات قيمة رمزية فقط، وسيظل استخدامها مستبعداً، إذ سيؤدي إلى القضاء على الذات. لكن لا يعني ذلك استبعاد استمرار بعض الدول العربية أو الإسلامية، كالعراق الذي لم يؤد إلا دوراً هامشياً في الصراع العربي - الإسرائيلي، في جهودها الرامية للحصول على السلاح النووي لتحقيق بذلك أهدافاً إقليمية خارج حقل الصراع المشار إليه.

وبدلاً من سباق نووي في دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، يحتمل الاستمرار في السباق الحاصل غير المتوازن على أسلحة الدمار الشامل. وفي سياق سباق كهذا، ونظراً إلى الاحتكار الإسرائيلي للأسلحة النووية، يسعى الجانب العربي هنا لتطوير أسلحة كيميائية وللحصول على صواريخ بالستية كأنظمة نقل. والعراق ليس الدولة الوحيدة التي استطاعت

(٢٠) أنظر: Ali, "Quality vs. Quantity," p. 69.

حتى وقت قصير أن تجمع أسلحة كيميائية لا بأس بها، إذ إن سوريا ومصر تنتجان مثل هذه الأسلحة، أر لنقل إنهما في وضع يؤهلهما لذلك. ولتدارك هذا الخطر تسعى إسرائيل لتطوير أسلحة دفاعية، وبشكل خاص تطوير أنظمة صواريخ مضادة للصواريخ. أما الجانب العربي فلن يكون قادراً على تدارك أنظمة الدفاع الصاروخية الإسرائيلية إلا بالهروب إلى البعد الكمي، أي باكتار أنظمة النقل، لكي يصيب بعض الصواريخ، على الأقل، أهدافه في حال تبادل الضربات.

حتى لو استطاعت الدول العربية التوسع في التسلح الكيميائي، فلن يكون ذلك كافياً لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، كما لن يكون بإمكان الدول العربية استخدام مخزونها من الأسلحة الكيميائية خشية القدرات النووية الإسرائيلية وإمكانات ردعها. ومع ذلك فقد تكون هذه الأسلحة لدى الدول العربية عامل ردع إزاء ما تتعرض له من قبل الجانب الإسرائيلي من تخويف بالسلح النووي^(٢١). ولهذه الأسباب ستستمر الدول العربية المواجهة لإسرائيل في الاستناد إلى الأسلحة الكيميائية، الأقل تكلفة من سواها، كوسيلة ردع^(٢٢). وينطبق ذلك حتى على مصر، على الرغم من توقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل. فقد رفض الرئيس المصري كما رفض نظيره السوري في بداية عام ١٩٩٣، توقيع المعاهدة الدولية للحد من الأسلحة الكيميائية، ما دامت إسرائيل ترفض بدورها الدخول في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية^(٢٣).

(٢١) قابل: Kemp: *Middle East Arms Race*, p. 108.

(٢٢) قابل: Ali, "Quality vs. Quantity," p. 69.

(٢٣) أنظر: *DW Monitor - Dienst Nahost*, 14.1.1993; إلى جانب مقابلة الرئيس حافظ الأسد المنشورة في مجلة نيوزويك ٥/٨/١٩٩١.

أما القدرة على امتلاك أسلحة كيميائية التي استطاع بعض الدول العربية تحصيلها، فهي قد تستغل للهجوم على دول أخرى غير إسرائيل، على الأقل بهدف التهديد. وأكثر البلدان العربية تقدماً في إنتاج أسلحة الدمار الشامل وفي إنتاج أنظمة نقل لها هو العراق الذي ظل كذلك حتى عام ١٩٩١. أما خلفية هذا السباق المحموم على التسلح وعلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل إلى جانب الأسلحة التقليدية، فلم تكن بهدف تحقيق تكافؤ في التسلح مع إسرائيل، كما يزعم الرئيس العراقي، بقدر ما كانت بهدف السيطرة على الخليج وعلى المجال العربي. فمنذ عام ١٩٧٩ قام العراق بكل وضوح بابرار تطلعات وبصوغ مشاريع قيادية وممارسة سياسة هيمنة تجاه جيرانه. وفي هذا الإطار سعى لتحقيق تفوق نوعي يجعله يتقدم على كل «أعدائه المحتملين»^(٢٤)، إذ قاد العراق في إطار الصراع الشرق أوسطي سباق تسلح محموماً مع جيرانه، ولا سيما إيران والسعودية ودول الخليج الصغيرة، إضافة إلى سوريا.

ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الصراع العراقي - الإيراني مثلاً. فقد قام العراق منذ نهاية السبعينات - خلافاً لما كان الأمر في زمن الشاه - بدفع إيران إلى سباق على التسلح، ثم بدأ هجومه عليها عام ١٩٨٠. وعلى سبيل المثال، لم تبدأ إيران بإنتاج أسلحة كيميائية إلا كرد فعل على استخدام العراق هكذا أسلحة^(٢٥). ومع نهاية حرب الخليج الثانية، استطاعت إيران دون شك، أن تلتقط انفاسها وأن تستغل الفرصة في إعادة بناء البنى

Hazim T. Mushtak, "Arms Control and the Poliferation of High - Technology Weapons in the (٢٤) Middle East and South Asia: an Iraqi View," in: Shelley / Kemp. *Arms Control*, p. 113; Kemp. *Middle East Arms Race*, p. 111.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٥.

التحتية التي تضررت كثيراً إبسان الحرب الأولى في الخليج. ومع ذلك ظلت إيران تشعر بالتهديد من جانب العراق الأكثر تفوقاً؛ على سبيل المثال تملك إيران نحو ٧٠٠ دبابة هجومية في الوقت الذي يملك العراق ٢٠٠٠ دبابة^(٢٦). وخلافاً لما هي الحال بالنسبة إلى الكويت والسعودية، لا تستطيع إيران في حال تجدد الهجوم العراقي عليها، أن تأمل بحماية الدول الغربية لها. لذلك تجد إيران نفسها مجبرة، وحتى دون أن يكون لها مصلحة في السباق على التسلح، على إعادة تنظيم قواها العسكرية وعلى تحديثها وعلى تطوير صناعاتها العسكرية^(٢٧). إلا أن هذا التسلح الإيراني لن يلقى شعوراً بالرضى من جانب دول الخليج العربية حتى لو لم يكن ذلك موجهاً ضدها بالضرورة، الأمر الذي يحمل هذه الدول على الإسراع في تسليح نفسها، وخصوصاً حيث تطرح مشكلة السيادة على بعض المناطق، وهي مشاكل لم تجد حلاً لها بعد. على سبيل المثال لا الحصر، نشير إلى رد فعل البحرين التي أوصت على فرقاطة بحرية للدفاع عن نفسها من خطر الغواصات، بعدما اشترت إيران غواصتين تعملان على الديزل^(٢٨). ونظراً إلى وجود مشاكل حدودية فعلية بين البحرين وجارتها قطر، فإن مثل هذا اللجوء إلى التسلح البحري من قبل البحرين سيؤدي بالضرورة إلى سعي قطر بدورها لاتخاذ إجراءات مماثلة.

يعد تسليح كل من إيران والعراق حجة رئيسية لعملية التسلح

(٢٦) قابل: Shahram Chubin, *Iran and the Persian Gulf in the Next Ten Years*, Ebenhausen 1993.

(٢٧) قابل للمؤلف نفسه: "Iran and the Lessons of the War with Iraq: Implications for Future Defense Policies," in: Staht/ Kemp, *Arms Control*, p. 110; Alan George, "Tehran Asserts its Independence," in: *The Middle East*, April 1993, p. 36f.

(٢٨) أنظر: *Defense News*, Springfield, 12/4/1993.

الواسعة التي تقوم بها السعودية. ويوصف السعودية أكثر الدول النفطية غنى، فهي قامت منذ انفجار أسعار النفط عام ١٩٧٣ بوضع برنامج تسليح عملاق. فمنذ السبعينات باتت هذه الأرض بمثابة «الألدورادو» لكل منتجي الأسلحة. وكما أشرنا آنفاً استطاعت السعودية أن تحقق أكبر كمية من الإنفاق العسكري، إذا ما قسنا ذلك بمستوى الإنفاق الفردي. ففي السنوات التي سبقت حرب الخليج الأخيرة بلغت النفقات العسكرية السعودية ما معدله ١٥ مليار دولار، أي ما يوازي ثلث النفقات العسكرية في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط. وفي عام ١٩٩١ ارتفعت هذه النفقات إلى ٢٦ ملياراً، أي إلى ما يوازي النصف. وبشكل عام تبلغ قيمة النفقات العسكرية ونفقات التسليح في السعودية ما يوازي نفقات الدول المواجهة لإسرائيل مجتمعة، أي ما يوازي نفقات كل من مصر وسوريا ولبنان والأردن^(٢٩).

تتميز سياسة التسليح السعودية - وبتأثير من المستشارين الأميركيين دون شك - بالميل إلى شراء كميات تتعدى ما هو ضروري، وإلى الحصول على تكنولوجيات حديثة جداً. وهذا ما أدى إلى أن تدفع السعودية أعلى الأسعار ثمناً في العالم، من دون أن يعني ذلك إطلاقاً أنها قد حصلت على أكثر أنواع السلاح فاعلية. وأدى ذلك أيضاً إلى الزام القوات المسلحة

(٢٩) عن نفقات التسليح في الشرق الأدنى راجع أبحاث معهد ستوكهلم عن السلام العالمي والكتاب السنوي عن التسليح، او كسفورد، لأعوام عدة مختلفة. راجع أيضاً:

US Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers 1990*, Washington D.C. 1991; Yahya Sadowski, "Scuds versus Butter. The Political Economy of Arms Control in the Arab World," in: *Middle East Report*, 22 (July - Aug. 1992) 177, pp. 2 - 13.

وراجع أيضاً: عبد الرزاق فارس الفارس، «السلاح والخبز: الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي ١٩٧٠ - ١٩٩٠»، المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧١ (أيار/ مايو ١٩٩٣)، ص ٤ -

السعودية، ولوقت طويل، الاعتماد في استخدامها لأسلحتها وفي شراء قطع الغيار وفي اختيار التقنيات، على الشركات وعلى الخبراء من البلدان المنتجة^(٣٠). ويرحب محتكرو بيع الأسلحة بهذه التبعية للسوق الأميركية، ويشيرون إليها لطمأنة المنتقدين الذين قد يرون في تسليح السعودية خطراً محتملاً على إسرائيل. وتعد القدرات العسكرية السعودية كافية، مع الأخذ في الحسبان عدم قدرة السعودية على تحريك جزء كبير من ترسانتها الحديثة دون مساعدة تقنية من الولايات المتحدة، إلى الحد الذي تمكن معه السلطات السعودية الحاكمة السيطرة على شبه الجزيرة العربية، وتهدد في الوقت نفسه الدول المجاورة، وخصوصاً اليمن والأردن، وحتى حلفائها قطر وعمان والإمارات العربية المتحدة التي لكل منها مشاكل حدودية مع السعودية. لذلك لا تستطيع دول الخليج الصغرى إلا أن تنظر بقلق إلى قرار السعودية بعد حرب الخليج الثانية رفع عدد قواتها العسكرية إلى ما يوازي ثلاثة أضعاف، في حين أنها لم توافق على اقتراح عُمان القاضي بإنشاء قوة مشتركة لمجلس التعاون الخليجي عددها ١٠٠٠٠٠ رجل تحت إمرة قيادة موحدة.

أضف إلى ذلك أن الخطوة التي اتخذتها السعودية في مجال التسليح التقني، وما يتطلب من إمدادات حديثة، قد دفعت إسرائيل إلى استقدام إنتاج حربي أميركي يفوق نوعياً ما حصلت عليه السعودية، وذلك بحجة أو بخوف فعلي، أن يحصل في السعودية انقلاب ما أو ثورة ما توصل إلى الحكم

(٣٠) ينطبق ذلك على ما يوجد في السعودية من طائرات مراقبة من طراز أوكس ومن طائرات حربية

حديثة من طراز فانتوم (F-15) وقد تم الإتفاق على تسليمها بعد حرب الخليج. أنظر: Nadav Safran, *Saudi-Arabia: The Ceaseless Quest for Security*, Ithaca/London 1988, p. 420ff; Anthony Cordesman, "Saudi F-15 Sale Will Preserve the Balance in the Gulf," in: *Armed Forces Journal International*, 130 (Nov. 1992) 4, pp. 31 - 36 (32ff); *The Middle East*, Oct. 1992, p. 24.

نظاماً معادياً لإسرائيل. وبما أنه من غير المتوقع قيام السعودية باستخدام سلاحها ضد إسرائيل^(٣١) أو شن إسرائيل حرباً ضد السعودية، فإن خطوات التسلح في السعودية وما يعقبها من خطوات إسرائيلية لن تؤدي إلا إلى زيادة القلق والخوف من التهديد في كل من الأردن وسوريا ومصر. وهكذا ترتبط دائرتا السباق على التسلح في المنطقة الواحدة بالأخرى.

من المؤكد أن تطور التسلح في الشرقين الأدنى والأوسط ليس نتيجة سباق تسلح فحسب، فثمة عوامل ثلاثة تؤدي فيه دوراً أساسياً. نشير أولاً إلى الضغط الداخلي على التسلح من قبل القادة العسكريين، ويضاف إلى ذلك ثانياً، وحتى نهاية الصراع بين الشرق والغرب على الأقل، جهود الدول العظمى لاستخدام قضية بيع الأسلحة كأداة سياسية تؤمن لنفسها منها اكتساب حلفاء. فبالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، وحتى وقت قصير قبيل انهياره، كانت هذه السياسة من الأدوار التي قام بها باتقان. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فقد انحسرت هذه السياسة إلى حد ما في عهد إدارة كارتر لتعود مجدداً وبشكل شبه مفروض في عهد ريغن^(٣٢). وثالثاً وأخيراً، تؤدي الأسباب الاقتصادية بالنسبة إلى بعض الدول الأخرى الصغيرة التي تعرض أسلحة للبيع أيضاً، دوراً لا بأس به. وبالنسبة إلى عدد كبير من

(٣١) من العوامل التي تجعل احتمال قيام انقلاب في السعودية أمراً غير وارد، نشير كذلك إلى التبعية التقنية للولايات المتحدة، إذ ثمة تجهيزات تقنية تجعل من استخدام الطائرات الأميركية المبيعة للسعودية عديمة إذا ما استخدمت ضد طائرات أخرى من صناعة أميركية. راجع: Cordesman, "Saudi F - 15 Sale,".

(٣٢) Michael T. Klare, "Fueling the Fire: How We Armed the Middle East," in: *The Bulletin of the Atomic Scientists*, 47 (1991) 1, pp. 19 - 26 (23); Richard D. Knieger, "The Economics of Arms Transfers: The Saudi AWACS and the Israeli LAVI Fighter," in: *Comparative Strategy*, 11 (July - Sept. 1992) 3, pp. 331 - 342 (331).

منتجي السلاح الذين غالباً ما يتعرضون لأزمات مالية تتناول ميزانهم التجاري أو وضع القطع الأجنبي، يعد الشرق الأوسط والشرق الأدنى اللذان يشتريان ما يوازي ثلث الإنتاج التجاري العالمي من السلاح، سوقاً لا يريد هؤلاء المنتجون خسارته بأي حال من الأحوال.

عام ١٩٩١ سادت آمال في كل مكان بالحد مستقبلاً من تزايد التسلح في الشرقين الأوسط والأدنى. وكان مبعث هذه الآمال الإنتظار أن يؤدي إنهاء الحرب الباردة إلى وقف محاولات الدول العظمى استقطاب المنطقة وتسليح زبائنهم بعضها ضد بعض^(٣٣).

وأخيراً، كان متوقعاً أن تتعلم الدول العارضة للأسلحة في بلدان الشمال درساً من احتلال العراق للكويت وما تجلى بعد ذلك من قوة عسكرية لديه. إنما هذه الآمال تبخرت بسرعة.

فمن جهة لا يحتاج السباق على التسلح بالضرورة إلى أكثر من عارض للسلاح. ويعتقد أنطوني كوردسمان على سبيل المثال، وهو أحد الخبراء المرموقين في ما يتعلق بالتسلح في الشرق الأوسط، أن الجواب في غاية الوضوح بالنسبة إلى ما يتوجب فعله في الحالة المشار إليها من امداد الجانب الأميركي للجانب السعودي بالسلاح. وفي ما يتعلق بتبديد المخاوف الإسرائيلية، يرى كوردسمان «أنه لا بد من امداد إسرائيل بالتكنولوجيا وبالمساعدة الضروريتين تمهيداً لازالة خطر محتمل من امدادات السلاح الأميركي للسعودية أو لدول الخليج»^(٣٤). هذا يعني وبكل بساطة أن تظل الولايات المتحدة الأميركية العارض الأول للسلاح، والمتحكمة باتجاهاته

(٣٣) قابل: Klare, "Fueling the Fire," p. 23.

(٣٤) أنظر: Cordesman: "Saudi F - 15 Sale," p. 36.

والمتاجر الأول به، وأن تظل أيضاً خالقة للأخطار، وفي الوقت نفسه بائعة ما يمكن به مواجهة مثل هذه الأخطار.

ومن جهة ثانية لم تؤد تجربة العراق، مع امتلاكه ترسانة سلاح كبيرة ومع حرب الخليج الثانية، إلى تراجع الدول المصنعة للسلاح عن تصديرها إلى دول المنطقة. وما أعلنه الرئيس بوش مباشرة بعد انتهاء حرب الخليج في أيار/مايو ١٩٩١ من مبادرة إلى مراقبة التسلح في الشرقين الأدنى والأوسط لم يكن، إذا ما نظرنا إليه في ما بعد، أكثر من مجرد دعوة لم يصر على احترامها بالفعل. وفي وقت مبكر، أوضحت الولايات المتحدة حرفياً أن هذه المبادرة لن تكون عقبة أمام المصالح المشروعة لأصدقائها في المنطقة، ولا أمام مصالح السوق عند المنتجين الأميركيين^(٣٥). كذلك رأى خبراء التسلح الأميركيون في هذه المبادرة أداة تمنع الدول «غير الصديقة» في المنطقة، مثل سوريا وإيران وليبيا أو سواها، من الحصول على امدادات الأسلحة^(٣٦).

وبالفعل أبرمت الولايات المتحدة الأميركية وحدها بين آب/أغسطس ١٩٩٠ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ عقود تسليم أسلحة مع دول شرق أوسطية وأخرى في الشرق الأدنى، بما يزيد على ١٩ مليار دولار، منها عقود توازي ٦ مليارات دولار أبرمت بعد إعلان مبادرة الرقابة على التسلح. ومن العقود المبرمة نجد أن أميركا قد تعهدت ببيع أسلحة هجومية، مثل الدبابات القتالية الثقيلة والطائرات القتالية والمروحيات الهجومية^(٣٧). أما الدول

(٣٥) قابل: Sadowski, "Scuds versus Butter," p.4. *International Herald Tribune*, 1/2/5/1991; *al-Ahram*, 19/6/1991.

(٣٦) Kemp, *Middle East Arms Race*, p. 181.

(٣٧) *Arms Control Today*, (March 1992), p. 34f.

الخمس الكبرى المصدرة للسلاح، وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا والصين، فقد صدرت إلى المنطقة إبان حرب الخليج مع بداية عام ١٩٩١، إنتاجاً حريبياً بلغت قيمته ١٢ ملياراً من الدولارات^(٣٨). وتؤدي الحوافز الاقتصادية دوراً رئيسياً هنا، وذلك ليس من جانب الدول العارضة للسلاح فحسب، إذ علينا أن نعلم أن متاجرة السلاح هذه لا بد أن تتبعها أرقام أخرى بشكل عمولة يراوح معدلها بين ٥ و ١٠ في المئة من قيمة الصفقة. والمبالغ هذه تحسب عادة للقادة السياسيين والعسكريين الذين يتولون قرار شراء الأسلحة^(٣٩).

٣ - المقتضيات الإقليمية والسياسية

من الناحية الاقتصادية تعد نفقات التسلح في الشرقين الأدنى والأوسط، وبشكل خاص ما يصرف منها على استيراد المنتجات العسكرية، استنزافاً لا بأس به لخيرات هذه المنطقة ومواردها. ويبرر ذلك أحياناً بالإشارة إلى ضرورة إعادة توزيع (Recycling) البترودولار. ومثل هذا التبرير يغذي الوهم الذي يقول إن الدول المصدرة للنفط، ولأن صادراتها

(٣٨) منها ٤,٤ مليارات للولايات المتحدة، و ٣,٥ مليارات لبريطانيا. و ٢,٥ مليار للإتحاد السوفياتي، و ١,٥ مليار لفرنسا، و ٣٠٠ مليون دولار للصين. أنظر: *The Middle East*, (Oct, 1992), p.15.

(٣٩) قابل: *The RUSI*, Yezid Sayigh, "Arab Regional Security: Between Mechanics and Politics," in: *The RUSI Journal*, 136 (Summer 1991) 2, pp. 38 - 46.

تعد المنتجات العسكرية التي غالباً ما لا يكون سعرها سعراً اقتصادياً صرفاً من الأمور التي تؤدي عادة إلى الفساد. فإمداد جيش ما بالدبابات يؤدي عادة إلى دفع الرشاوى التي تدفع مع صفقة آلات زراعية مثلاً. كذلك يعد الفساد ظاهرة ليست غريبة عن الجيوش في أوروبا الغربية. أما في الشرقين الأدنى والأوسط فلن الفساد يعد أكثر انتشاراً لعدم رقابة البرلمانات على العسكريين.

النفطية لا تكلفها جهوداً إنتاجية تذكر، فهي تقبض مقابل لا شيء تقريباً. ومثل هذه الآراء تتناسى أن استخراج النفط يعني عملياً استهلاكاً للرأسمال الذي كان يجب أن يعوض عليه من خلال استثمارات جديدة. والتسلح واستيراد السلاح لا يستطيع أن يحقق ذلك، لأن إعادة توزيع العائدات النفطية على التسلح تتم على حساب الاستثمارات المنتجة.

ومن الوهم الاعتقاد بأن الشرق وبسبب ثروته النفطية، هو على درجة من الغنى تسمح له بالانفاق على التسلح دون حدود. فكل دول المنطقة، حتى الدول المنتمة إلى منظمة «أوبك»، قد واجهت عجزاً في ميزانياتها إبان حرب الخليج الثانية وهي لم تتمكن من تغطية هذا العجز إلا على حساب ما تملكه من احتياطي مالي. ومن نتائج هذا العجز في الميزانيات أن قلصت الدول العربية الغنية برامج مساعداتها للدول الفقيرة، فهبطت هذه المساعدات منذ بداية الثمانينات وحتى نهايتها، إلى مستوى الربع^(٤٠). وبعد حرب الخليج الثانية توجب على أكثر الدول غنى، كالكويت والسعودية، أن تتوجه نحو السوق المالية العالمية.

أما بالنسبة إلى الدول الكبيرة بعدد سكانها، والتي ليست من المنتجين الكبار للنفط، فإن الوضع فيها يبدو أكثر قساوة. فمعظم الدول العربية، وكذلك إسرائيل، هي دول تعاني مديونية كبيرة للخارج. فديون كل من مصر والأردن والمغرب وسوريا توازي ما نسبته ١٠٠ في المئة من قيمة الانتاج القومي. وقد تقل النسبة قليلاً أو ترتفع في هذا البلد أو ذاك. أما في العراق، ومع العلم أن التقديرات ليست دقيقة جداً، فإن هذه النسبة قد

(٤٠) من ٩,٥ مليارات عام ١٩٨٠ انخفضت إلى ١,٥ مليار عام ١٩٨٩. راجع: البنك الدولي، التقرير الخاص بالتنمية في العالم، واشنطن، ١٩٩٢.

تبلغ ٢٠٠ في المئة. وقد تكون ديون هذه الدول أشد وأكبر من ديون بعض البلدان الأخرى المعروفة بكثرة ديونها، كالبرازيل والمكسيك والفيليبين وبولونيا. ومن جهة ثانية فقد يعود جزء مهم من هذه الديون مباشرة أو غير مباشرة إلى النفقات المخصصة للتسلح.

صحيح أن نفقات التسلح قد انخفضت في هذا البلد أو ذاك من بلدان الشرقين الأوسط والأدنى، وذلك خلال الثمانينات كما أشرنا، إلا أن معظم الدول قد وجد نفسه مضطراً، بسبب انخفاض العائدات النفطية وبسبب عجز ميزانياته وبسبب العجز التجاري، إلى القيام ببرامج الإصلاح الهيكلي وإلى تبني ميزانيات تقشفية. ومع ذلك، وخلافاً لما هي الحال في مناطق أخرى من العالم، ظلت حصة الانفاق على التسلح في بلدان الشرقين الأوسط والأدنى مرتفعة. أما نصيب الانفاق على التربية والشؤون الاجتماعية فقد انخفضت، كما انخفضت الاستثمارات بنسبة أعلى من نسبة انخفاض النفقات على التسلح. وفي حين انخفضت في العالم إجمالاً نسبة نفقات التسلح من ٣٢ في المئة من الموازنة عام ١٩٧٠ إلى ما نسبته ١٩ في المئة عام ١٩٨٠، وإلى ١٧ في المئة عام ١٩٩٠، وفي حين انخفضت هذه النسبة في بعض بلدان العالم الثالث من ٣٣ في المئة عام ١٩٧٠ إلى ١٥ في المئة عام ١٩٩٠، فقد ظلت حصة الانفاق العسكري في البلدان العربية ثابتة تقريباً، بنسبة ٢٥ - ٢٦ في المئة^(٤١). وبالمقابلة ببلدان أخرى في العالم، نلاحظ أذاً أن نسبة الانفاق العسكري كانت في المنطقة وحتى منتصف السبعينات أدنى نسبياً مما هي عليه في بلدان أخرى. لكن هذه النسبة ارتفعت بعد ذلك وفاقت

(٤١) راجع: فارس، «السلاح والخبز»، ص ٩ وما يليها. إن المعطيات المقدمة عن الدول العربية هي ما يعادل المعطيات في الشرقين الأدنى والأوسط دون حساب دول المغرب.

ما هو مألوف عالمياً. أما التأثيرات الاقتصادية لهذا الانفاق فهي كبيرة. إبان الثمانينات، وهي السنوات التي شهدت أزمات اقتصادية قاسية، قدرت نسبة الانفاق على الدفاع العسكري عام ١٩٨٢ بـ ١٣ في المئة من الناتج القومي، وبلغت هذه النسبة عام ١٩٩٠ نحو ١١ في المئة. لكن مقابل ذلك انخفضت حصة الاستثمارات من ٢١ في المئة إلى ١١ في المئة^(٤٢).

ثمة دول قليلة في المنطقة استطاعت تكيف نفقاتها العسكرية المرتفعة مع مستوى إنفاق حكومي رفيع نسبياً على الشؤون المدنية. وهنا تعد سوريا المثل الأوضح. فقد عاش هذا البلد في الثمانينات أزمة اقتصادية قاسية، نتجت من سياسة اقتصادية وتنموية خاطئة أكثر منها من نفقات عسكرية مرتفعة. فمُنذ عام ١٩٧٣ استطاعت سوريا أن تقبض نوعاً من «الفائدة الحربية»؛ فبسبب موقعها الاستراتيجي في الصراع العربي - الإسرائيلي استطاعت سوريا أن تلزم دول الخليج العربي دفع معونة تضامن عالية، وأن تكسب أيضاً معونات لا بأس بها أنفقت على الأمور العسكرية، وعلى مشاريع التنمية. ومن المؤكد أيضاً أن جزءاً مهماً من هذه المعونات الاقتصادية والتنموية لم يكن يقدم لو لم تكن سوريا خصماً رئيسياً لإسرائيل.

كذلك تعد سوريا من المستفيدين القلة اقتصادياً من حرب الخليج الثانية، إذ إنها بقرارها الوقوف إلى جانب التحالف ضد العراق استطاعت اكتساب مساعدات مالية لا من الدول الأوروبية فحسب، وإنما أيضاً من دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدر الهبات التي تلقتها سوريا خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ من دول المجلس بنحو الملياري دولار. ويتوقع

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

مساعداً إضافية بموجب الاتفاق المعقود في آذار/مارس ١٩٩١ بين سوريا ومصر ومجلس التعاون، والمعروف بإعلان دمشق. أما ما تم تقديمه حتى الآن من مساعدات فهو ليس بالضرورة مدفوعات مخصصة لاستيراد السلاح فقط، بل هو في قسم كبير منه مخصص لمشاريع مدنية. أما سوريا فقد استطاعت مرة أخرى أن تستثمر تسليحها العسكري اقتصادياً^(٤٣).

ومع ذلك، لا يستطيع أي بلد من الشرقيين الأدنى والأوسط أن يتجنب المقتضيات السياسية التي تنتج من تسليح ثقيل.

إن التسليح الزائد في المنطقة، كما اشرنا سابقاً، يساهم في انتشار الفساد. فهو يقوي كل النخب الاقتصادية والسياسية، والذين يستفيدون من إقرار وتنفيذ مثل هذا الاستخدام غير المنتج للموارد، كما أنه يقوي موقع العسكريين. إن كل أنظمة الحكم، باستثناء الملكية التي ليست أقل تسلطاً، هي أنظمة تمتاز بصيغة عسكرية أو شبه عسكرية. ولا ينطبق ذلك على سوريا والعراق وليبيا والسودان والجزائر فحسب، بل على مصر وتونس وإسرائيل كذلك التي يعد أصحاب القرارات السياسية فيها عسكريين قدامى. كما يمتاز الجهاز العسكري بثقل سياسي كبير، بل إن الحياة العامة في معظم بلدان المنطقة، تعسرت إلى حد كبير. فالكادرات الأكثر كفاءة لا تستوعب في القطاعات الاقتصادية المدنية، وخصوصاً في القطاع العام والبيروقراطية، بل في القطاع العسكري، ومن ضمنه المؤسسات الاقتصادية والعلمية العسكرية^(٤٤).

(٤٣) راجع. Perthes, "Syrien".

(٤٤) راجع: Elizabeth Picard, "Arab Military in Politics: From Revolutionary Plot to Authoritarian State," in: Giacomo Luiciani (ed.), *The Arab State*, Berkely/ Los Angeles, 1990.

انطلاقاً من الموقع الذي يحتله العسكريون نجد ثمة ميلاً للابقاء على نوع من التوتر وإيجاد حلول عسكرية لمشاكل داخلية وخارجية. ويستخدم الجهاز العسكري في معظم دول المنطقة لتأمين سلامة النظام داخلياً، مثلما أو أكثر مما يستخدم لسلامة الحدود. وفي سوريا والعراق والسعودية، كما في بلدان أخرى، تحتفظ السلطات بوحدات خاصة تكون مهماتها حماية النظام ويكون بمقدورها في حال الضرورة، السيطرة حتى على القوات العسكرية النظامية.

إن عقبة توجيه القوات العسكرية لضربات في الداخل هي أقل من عقبة توجيه ضربات نحو الدول المجاورة، لأن معظم أنظمة المنطقة قد فقد منذ وقت طويل شرعيته. وهو يواجه معارضة من قبل التيارات الديمقراطية أو الإسلامية أو الإثنية الانفصالية. نذكر فقط أن معظم ضحايا الأسلحة الكيميائية في العراق كانوا من سكان العراق نساءً ورجالاً. يعد الغزو العراقي للكويت من أخطر افرازات التسلح الثقيل في المنطقة. فقد امتزجت هنا المقتضيات السياسية والاقتصادية لانتشار السلاح الواسع. فالهجوم على الكويت كان بحوافز اقتصادية قبل أي شيء آخر، إذ بعد ثمانية أعوام من حرب استمرت مع إيران، أصبح العراق منهوكة من الناحية الاقتصادية، وديونه الخارجية بلغت ما بين ٨٠ و ٩٠ مليار دولار - وأكثر هذه الديون كان لحساب جيرانه من دول الخليج - إنما في الوقت نفسه، كان للعراق ترسانة كبيرة من الأسلحة وجيش اكتسب خبرة واسعة. لقد أوهم التسلح العراقي القيادة السياسية العراقية أنها من طريق استخدامه ضد الكويت، تستطيع أن تتغلب على مشاكلها الاقتصادية^(٤٥).

(٤٥) راجع: Volker Perthes, *Regionale Auswirkungen, des Zweiten Colfkrieges*, Bonn/ Disburg 1991, p. 19ff.

لقد تجلت الروابط بين تزايد التسلح في منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأدنى وبين الكارثة المتمثلة بحرب الخليج الثانية، في خلال الأشهر الأولى لهذه الأزمة. ومبادرة الرئيس بوش لمراقبة التسلح التي طرحها في أيار/مايو ١٩٩١ لم تكن إلا وجهاً من وجوه الإعتراف بهذه الأزمة. لكن محاولته الحد من تدفق الاسلحة، وطلب ذلك من الدول العارضة لبيع السلاح لمنطقتي الشرق الأوسط والشرق الأدنى سرعان ما غاصت في الرمال.

٤ - مراقبة التسلح والحد منه في الشرقين الأوسط والأدنى

للتخفيف من وتيرة التسلح والحد من اتساعه في منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأدنى، لا بد من أخذ الخطوات التي تتخذها الدول العارضة للسلاح في الحسبان. في هذا الإطار قدمت اقتراحات عدة، منها إعادة إحياء الحوار البناء مع الدول الرئيسية المصدرة للسلاح، من أجل مراعاة القواعد في تسويق السلاح وانتاجه. كذلك أثرت فكرة فرض حظر اقتصادي وسياسي على دول المنطقة التي تعمل على تطوير سلاح نووي أو التي لا تريد الاندماج في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أو لا تلتزم بها، أو تلك القادرة على بناء صناعتها العسكرية بنفسها^(٤٦). ونشير هنا إلى الاشكالية التي تثيرها الخطوات العملية لهذا الحظر، ذلك أن الغرب، وهو هنا المصدر الأساسي للسلاح، لم يكن في الماضي وسيطاً محايداً في الشرقين الأدنى والأوسط، ولا ينتظر منه أن يكون كذلك مستقبلاً. من الأنسب إذاً إيجاد حوافز إيجابية تشجع دول المنطقة على مراقبة التسلح واتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى نزع الأسلحة.

(٤٦) قابل: Klare, "Fueling the Fire," p. 26; Ali, "Quality vs. Quantity," p. 73.

من أهم الإقتراحات في هذا المجال محاولة الربط بين مشكلتي المديونية والتسلح من طريق اعتماد مبدأ "Debt - for - Arms-Swaps" (الديون مقابل السلاح). هذا يعني أن تقوم الدول أو المؤسسات الدائنة بالتخلي عن جزء محدد من الديون المترتبة لها مقابل قيام الدول المدينة بخفض ميزانياتها المخصصة للدفاع، بحيث يتماشى كل تخفيض على الموازنة العسكرية بدولار واحد مع إعفاء الديون من دولارين^(٤٧).

إن اجراءً من هذا النوع سيمثل حافزاً حقيقياً لخفض النفقات العسكرية، على عكس الإجراءات التي اتخذت خلال حرب الخليج عندما أعفي بعض البلدان، مثل مصر التي اشتركت في التحالف ضد العراق، من جزء من ديونه الخارجية. ويتعزز مبدأ «الديون مقابل السلاح» لكونه اقتراحاً نابعاً من المنطقة، وتحديداً من الأردن.

كذلك يمكن التفكير في حوافز اقتصادية أخرى تساهم في التخلص من التسلح، كتسهيل الحصول على تكنولوجيات متطورة أخرى، أو بتحسين شروط تقديم المساعدات الإنمائية، أو فتح الأسواق وتقديم مساعدات التسويق إلى المنتجات التي تصدر من بلدان عملت على تخفيض مستوى التسلح لديها. وقد تساهم هذه الاجراءات في ترغيب النخب التي كانت مصالحها مرتبطة بالعسكر والنفقات العسكرية إلى إعادة توجيه الموارد المتوافرة كي توظف في مشاريع انمائية. أما الاشكالية البارزة هنا فتتمثل بمصالح الدول العارضة للسلاح، مع العلم أن عدد مثل هذه الدول قد ارتفع منذ بداية التسعينات، مما ارتفعت مشاكلها الاقتصادية والمالية.

ما لا شك فيه أن التوجه إلى خفض التسلح ومراقبته في دولة ما، لا بد

(٤٧) قابل: Sadowski, *Scuds versus Butter*, p. 9ff.

من أن يكون نابعاً أول الأمر من الدولة عينها التي تريد خفض سلاحها. وهذا يتطلب أيضاً وبكل تأكيد، حماية وضمانات دولية. أما المدخل الفعلي إلى التخلص من التسلح الثقيل فمجاله سياسي قبل أي أمر آخر. وهذا يعني إيجاد حل سياسي يستطيع أن يقبله كل الأطراف التي تشارك في إيجاد حل للارزمة الفلسطينية التي تعد نواة الصراع العربي - الاسرائيلي. أما الصيغة التي يتم تداولها كحل لهذا الصراع (صيغة الأرض مقابل السلام) التي تعطي الفلسطينيين الحق في إقامة كيان سياسي، وفي نهاية المطاف الحق في إقامة دولة مستقلة، فهي أصبحت من حيث المبدأ مقبولة من كل الأطراف. أما الشكل النهائي لهذه الصيغة فمسألة ما زالت مفتوحة حتى الآن.

هناك امكانات لتخفيف التوتر في المنطقة حتى قبل عقد معاهدة سلام بين إسرائيل وجيرانها. وخلافاً لما يظن الكثيرون، فإن الإجراءات التي تسمى اجراءات بناء الثقة، ليست غريبة عن جو المنطقة، ومنها نزع السلاح على الجبهات أو على بعض الأجزاء منها، في الجولان وفي سيناء بعد حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣، وكذلك مرابطة قوات مراقبة من الأمم المتحدة في الجولان، وكذلك على الأقل قبل الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، الحوار الصامت الذي قاده إسرائيل وسوريا بوساطة الولايات المتحدة. وفي الخليج كانت مبادرة إيران ارسال فرق لاطفاء حرائق آبار النفط في الكويت بعد تحريرها، واتفاق ايران مع السعودية على مسألة الحجاج، من العلامات الدالة على امكان بناء الثقة بين دول المنطقة. وبالطبع إن استعداد إسرائيل والدول المواجهة لها ومنظمة التحرير الفلسطينية للحوار والمفاوضات هو بحد ذاته عامل بناء ثقة.

حتى لو تصورنا امكانية توقيع معاهدة سلام تنهي النزاع العربي -

الإسرائيلي، وهو قد يحصل آجلاً أو عاجلاً، ولو تبع ذلك انسحاب الجيش الإسرائيلي على الأقل من جزء كبير من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ومن مناطق عربية أخرى جرى احتلالها في ما بعد، فإن المنطقة تظل حبل بالمشاكل، ومنها السؤال الذي يتعلق بمصير الفلسطينيين الذين يعيشون في أرض الشتات العربية، وبسبب اندماج إسرائيل بالمنطقة.

وعلى الجانب الإسرائيلي نجد قلقاً قد يكون مبالغاً فيه، ولكنه خوف حقيقي من امكان تسلم القوى الإسلامية زمام السلطة سلماً او بالثورة في الأردن ومصر أو في بلدان عربية أخرى. أما الأنظمة العربية فهي تنظر بعين القلق أيضاً إلى داخل المسرح السياسي الإسرائيلي، حيث قد تصل كتلة الليكود إلى السلطة مرة أخرى. وفي الخليج ستستمر الصراعات على الرغم من التحولات الإيجابية التي قد تطرأ على العلاقات العربية - الإسرائيلية. وهنا يطرح السؤال حول سبل عودة العراق للتكيف مع محيطه العربي والعالمي، هذا إذا أردنا الحؤول دون بروز تيارات انتقامية قوية في العراق. وبسبب هذه الحفنة من المسائل والصراعات المفتوحة، لا بد لنا من الاعتقاد باستمرار الحفاظ على مستوى رفيع من التسليح في معظم دول المنطقة، ومن الاعتقاد أيضاً أن معظم جيوش المنطقة ستحافظ على جهوزيتها لتتمكن من تجاوز كل الاحتمالات المطروحة.

ما دام الحديث يدور عن تنازلات على الأرض، فإن الآمال التي تتعلق بالحد من التسليح لا تزال مبكرة. فإسرائيل لن تتنازل اطلاقاً عن أسلحتها النووية ما دام السلام مع جيرانها غير ثابت. كذلك لا يمكننا انتظار تخلي الدول العربية عن أسلحتها الكيميائية ما دامت إسرائيل هي المحتكرة

للسلاح النووي^(٤٨). أما على المدى الطويل، فإننا لن نجد طريقاً يقود إلى جر إسرائيل لفتح حوار حول احتكارها للسلاح النووي. ومن الطروحات الأكثر واقعية للمستقبل المتوسط مشروع خلق منطقة في الشرق الأوسط والأدنى خالية من أسلحة الدمار الشامل^(٤٩). أما إسرائيل فما زال موقفها من هذا الاقتراح الذي يعني تنازلها عن جزء من تفوقها، سلبياً. أما الضمانات الأمنية التي قد تعطيها الدول الكبرى لدول المنطقة فتستطيع أن تساهم في استعداد الافرقاء للحد من التسلح^(٥٠).

على المدى الطويل، إذا أردنا تجاوز بعض الكوارث، مثل حربي الخليج الأولى والثانية، وتحسين شروط التنمية فعلاً في المنطقة، لا بد من تجهيز منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأدنى ببنية أمنية تعاونية تساهم في تأمين الحياة دون استعداد دائم للحرب. خطوة فعالة في هذا الاتجاه ربما تتمثل بإقامة بنية حوار دائمة على مثال «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا» (CSCE)^(٥١). فإلى جانب مسألة التسلح التي سوف تكون على عاتق مثل هكذا مؤتمر في الشرقين الأدنى والأوسط بحثها وإيجاد حل لها، ثمة مسائل أخرى مطروحة، منها مشاكل الديمقراطية وحقوق الإنسان والمياه والبيئة،

(٤٨) قابل: Geoffrey Kemp/ Shelley A. Stahl, "Arms Control in the Middle East and South Asia: Goals, Methods, and Limitations," in: *Arms Control*, p. 169f.

(٤٩) كما أشار إلى ذلك إعلان دمشق الموقع بين سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي في ١٩٩١/٣/٦، حول الموقف المصري بشكل خاص، راجع: فخر، «أزمة حول المفهوم».

(٥٠) قابل: Lodgard, Vertical and Horizontal Proliferation, p. 7; Ephraim Karsh, "Neutralization: The Key to an Arab - Israeli Peace," in: *Bulletin of Peace Proposals*, 22 (1991) 1, Opp. 11 - 23.

(٥١) قابل: Sayigh, *Arab Regional Security*; Frank Schimmelpfennig, *Konferenzdiplomatie als regionale Friedensstrategie. Laßt sich das KSZE-Modell auf den Vorderen Orient übertragen?*, Hamburg 1991 (Hamburger Beiträge Zur Friedensforschung und Sicherheitspolitik, No. 60).

كما عليها البحث في مسألة التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة. فالكثير من هذه المسائل مطروح الآن على جدول أعمال الحوار في المفاوضات المتعددة الأطراف الشرق أوسطية. ولكن هناك مشاكل لن تجد حلاً جدياً لها إلا بعد الوصول إلى معاهدة سلام أو أقله بعد الاتفاق على مبادئ أساسية تمهد لاقامة السلام. وكما كان الأمر بالنسبة إلى سيرورة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي لم يتمكن من بدء عمله بجد إلا بعد الاعتراف المتبادل من قبل طرفي أوروبا، كذلك ربما لا تبدأ سيرورة مثل هذا المؤتمر في الشرق الأوسط والأدنى إلا بعد انتهاء حوار السلام في المحادثات الثنائية. وحتى ذلك الوقت ستظل المنطقة محافظة على مستوى تسليحها الرفيع.

فولكر برتس

- من مواليد عام ١٩٥٨
- حائز على دكتوراة في العلوم السياسية من جامعة دويسبرغ (ألمانيا - ١٩٩٠)
- أستاذ مساعد في الجامعة الأميركية في بيروت (١٩٩١ - ١٩٩٣)
- باحث في معهد ابنهاوزن (ألمانيا) للعلاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢ ومسؤول قسم الشرق الأوسط وبرنامج المتوسط التابعين للمعهد
- محاضر في جامعة ميونخ منذ عام ١٩٩٣
- له العديد من الكتب والمقالات حول الشؤون العربية والشرق أوسطية، من بينها:
لبنان بعد الحرب الأهلية - ١٩٩٤
(بالألمانية)
- الاقتصاد السياسي لسوريا في ظل حكم الأسد - ١٩٩٥ (بالانكليزية).